

تقرير مؤتمر الأغذية العالمي

روما ، ٥-١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤



الأمم المتحدة

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق
الامم المتحدة

*

* *

والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا المنشور
لا تنطوي على تعبير الامانة العامة للأمم المتحدة عن أى رأى كان
بشأن المركز القانوني لاي بلد أو اقليم أو بشأن سلطاته أو فيما
يتعلق بتعيين حدوده

E/CONF.65/20

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : 75.11.A.3

الثنى : ٤ دولارات امريكية (أو ما يعادلها بالعملات الأخرى)

المحتويات

الصفحة

الباب الأول — برنامج العمل

الفصل

٣		الاعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية	—	الأول
٩		القرارات التي اتخذها المؤتمر	—	الثاني
٩		أهداف واستراتيجيات انتاج الأفضية	—	القرار الأول
١٤		الأولويات في الانماء الزراعي والريفي	—	القرار الثاني
١٧		الأسمدة	—	القرار الثالث
٢٠		الغذاء ، والأنشطة البحثية والارشادية والتدريبية ، الزراعية	—	القرار الرابع
٢٤		سياسات ومراج لتحسين التغذية	—	القرار الخامس
٢٨		ميثاق عالمي للتربة وتقدير امكانيات الأرض	—	القرار السادس
٢٩		الادارة العلمية للمياه : الري ، والصرف ، والسيطرة على الفيضانات	—	القرار السابع
٣٢		المرأة والغذاء	—	القرار الثامن
٣٣		تحقيق توازن مرفوب فيه بين عدد السكان وعرض الأفضية	—	القرار التاسع
٣٤		مبيدات الآفات	—	القرار العاشر
٣٦		برنامج لمكافحة داء المثقبيات الحيواني الافريقي	—	القرار الحادي عشر
٣٧		انماء صناعة البذور	—	القرار الثاني عشر
٣٨		صندوق دولي للانماء الزراعي	—	القرار الثالث عشر
٣٩		تخفيض النفقات العسكرية بغية زيادة انتاج الأفضية	—	القرار الرابع عشر

الصفحة

الفصل

٤٠	القرار الخامس عشر — المعونة الغذائية لضحايا الحروب الاستعمارية في افريقيا
٤١	القرار السادس عشر — نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة
٤٤	القرار السابع عشر — تعهد دولي بشأن الأمن الغذائي العالمي
٤٦	القرار الثامن عشر — سياسة محسنة للمعونة الغذائية
٤٩	القرار التاسع عشر — التجارة الدولية والتثبيت والتكيف الزراعي الدولي
٥٤	القرار العشرون — دفع نفقات سفر ممثلي حركات التحرير القومي وفيها من المصروفات المتصلة بذلك
٥٥	القرار الحادي والعشرون — شكر وامتنان
٥٦	القرار الثاني والعشرون — ترتيبات اجراءات المتابعة ، بما في ذلك اقامة الأجهزة التنفيذية المناسبة لمتابعة توصيات أو قرارات المؤتمر ...

الباب الثاني — الخلفية

٦٥	الثالث — تكوين المؤتمر
----	------------------------------

الباب الثالث — أعمال المؤتمر

٧٣	الرابع — الحضور وتنظيم العمل
٧٣	ألف — الحضور
٧٥	باء — افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس

جيم —	اقرار النظام الداخلي	٨٢
دال —	اقرار جدول الأعمال	٨٢
هاء —	تكوين الهيئات الخاصة بالدورة	٨٣
واو —	انتخاب أعضاء المكتب باستثناء الرئيس ، ومكاتب اللجان ..	٨٤
زاي —	دفع تكاليف السفر وغيرها من النفقات المتعلقة بذلك السـ	
	ممثلي حركات التحرير القومية	٨٥
الخامس —	محضر موجز للمناقشة العامة	٨٦
ألف —	خطب ورسائل موجهة الى المؤتمر	٨٦
باء —	نظرة عامة	٨٧
جيم —	مشكلة الأفضية في العالم	٨٩
دال —	زيادة انتاج الأفضية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة.	٩٣
هاء —	تحسين أحوال الاستهلاك والتغذية	٩٧
واو —	الأمن الغذائي العالمي والمعونات من الأفضية	٩٧
زاي —	التصحيح التجاري والزراعي	٩٩
حاء —	أعمال المتابعة	١٠٠
طاء —	تمثيل حركات التحرير وحكوماته	١٠١
السادس —	موجز أعمال المؤتمر بكامل هيئته بشأن تقارير اللجان الرئيسية ولجنة وثائق التفويض	١٠٣
ألف —	تقرير اللجنة الأولى	
	تدابير لزيادة انتاج الغذاء في البلدان النامية ضمن الاطار الأوسع للانماء ؛ تدابير لزيادة انتاج الأفضية في البلدان النامية ؛ سياسات ومراج لتحسين أنماط الاستهلاك في جميع البلدان ، تهدف كذلك الى ضمان توفر الأفضية بكميات كافية في البلدان النامية ، ولا سيما للفئات المعرضة للمجاعة فيها	١٠٣

١٢٦	باء - تقرير اللجنة الثانية تدابير لتعزيز الأمن الغذائي العالمي ؛ وترتيبات لأجراء المتابعة
١٥٣	جيم - تقرير اللجنة الثالثة أهداف وتدابير محددة في مجال التجارة والتعديل الدوليين متصلة بمشكلة الأغذية ، بما في ذلك التدابير الرامية الى تحقيق الاستقرار وتوسيع الأسواق لصادرات البلدان النامية
١٦٢	دال - تقرير لجنة وثائق التفويض وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر
١٧٠	السابع - اعتماد تقرير المؤتمر
١٧١	الثامن - البيانات الختامية

الباب الأول برنامج العمل

الفصل الأول

الاعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان انعقد بدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة (١) وأوكل اليه استحداث طرق ووسائل يستطيع بها المجتمع الدولي ، بمجموعه ، أن يتخذ اجراء محدد لحل مشكلة الغذاء العالمية ضمن الاطار الأوسع للنماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،

يعتمد الاعلان التالي :

الاعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية

ان يدرك :

(أ) أن الأزمة الغذائية الخطيرة التي تبتلي الآن شعوب البلدان النامية حيث يعيش معظم جياع العالم وسيؤدي التغذية من سكانه وحيث ينتج أكثر من ثلثي سكان العالم أقل من ثلث أغذيته - وهذا اختلال في التوازن ينذر بأن يزداد في السنوات العشر القادمة - لا تقتصر على كونها مشحونة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة فحسب ، وانما تشكل أيضا تهديدا خطيرا لأهم المبادئ والقيم المرتبطة بالحق في الحياة والكرامة الانسانية ، كما هي مكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ؛ (٢)

(ب) وأن القضاء على الجوع وسوء التغذية ، الذي أدرج في اعلان الأمم المتحدة الخاص بالتقدم والانماء في الميدان الاجتماعي بوصفه واحدا من أهدافه (٣) ، والقضاء على الأسباب التي تؤدي الى هذه الحالة ، هما الهدفان المشتركان لكافة الأمم ؛

(ج) وأن حالة السكان الذين ابتلوا بالجوع وسوء التغذية انما هي نابعة من ظروفهم التاريخية ، وعلى الأخص حالات عدم المساواة الاجتماعية ، بما في ذلك في حالات كثيرة ، السيطرة الخارجية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري والفصل العنصري والاستعمار الجديد بكافة أشكاله ، التي لاتزال من بين العقبات الكبرى التي تقف في طريق التحرر والتقدم الكاملين للبلدان النامية وجميع الشعوب المعنية ؛

(١) القرار ٣١٨٠ (٥-٢٨) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (٥-٣) .

(٣) قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (٥-٢٤) .

(د) وأن هذه الحالة قد تفاقمت في السنوات الأخيرة بفعل سلسلة من الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ، كمثل التردى في النظام النقـدى الدولي ، والزيادة التضخمية في تكاليف الواردات ، والعبء الثقيل الذى يفرضه الدين الخارجى على ميزان مدفوعات كثير من البلدان النامية ، وتزايد الطلب على الأغذية الذى يعزى جزئيا الى الضغط الديموغرافى ، والمضاربة ، والنقص فى مدخلات الانتاج الزراعى الأساسية وزيادة تكاليف هذه المدخلات ؛

(هـ) وأنه ينبغى النظر في هذه الظواهر في اطار المفاوضات الجارية حول ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وأنه ينبغى حث الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بالاجماع ، على الاتفاق على ميثاق يكون أداة فعالة لاقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة على أساس مبادئ الانصاف والعدالة ، وعلى اعتماد ذلك الميثاق ؛

(و) وأن البلدان كافة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، غنية أم فقيرة ، سواسية . وأن لجميع البلدان الحق الكامل في الاشتراك في وضع القرارات المتعلقة بمشكلة الأغذية ؛

(ز) وأن رفاه شعوب العالم يتوقف الى حد بعيد على الانتاج والتوزيع الكافيين للأغذية ، وكذلك على اقامة نظام عالمي للأمن الغذائى يؤمن التوفر الكافى للأغذية ، بأسعار معقولة في جميع الأوقات ، بصرف النظر عن التقلبات الدورية للطقس وتغيراته المفاجئة ، وحنأى عن الضغوط السياسية والاقتصادية ، الأمر الذى يرتب على النظام العالمى المذكور ، في جملة أمور ، تيسير عطية الانماء للبلدان النامية ؛

(ح) وأن السلم والعدالة يشتملان على بعد اقتصادى يساعد على حل المشاكل الاقتصادية العالمية ، وتصفية التخلف ، وبتيح حلا دائما ومحددا لمشكلة الأغذية بالنسبة لكافة الشعوب ، ويكفل لكافة البلدان الحق في أن تنفذ برامجها الانمائية بحرية وفعالية . وفي سبيل هذه الغاية ، يتعين القضاء على التهديد وعلى اللجوء الى القوة ، وتشجيع التعاون السلمى بين الدول الى أقصى حد ممكن ، وتطبيق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتساوى الكامل في الحقوق ، واحترام الاستقلال والسيادة القوميين ، وكذلك تشجيع التعاون السلمى بين كافة الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وأن المضي في تحسين العلاقات الدولية سيخلق أحوالا أفضل للتعاون الدولي في كافة الميادين مما سيمكن ، في جملة أمور ، من استخدام موارد مالية ومادية كبيرة لانماء الانتاج الزراعى ، وتحسين الأمن الغذائى العالمى تحسينا كبيرا ؛

(ط) وأنه ، من أجل ايجاد حل دائم لمشكلة الغذاء ، ينبغي بذل كافة الجهود لازالة الفجوات المتزايدة الاتساع التي تفصل في هذا الوقت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولخلق نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب أن يتاح لكافة البلدان الاشتراك اشتراكا نشطا وفعالا في العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة باقامة نظم دولية مناسبة تكون ، عند الاقتضاء ، قادرة على اصدار اجراءات ملائمة من أجل اقامة علاقات عادلة ومنصفة في التعاون الاقتصادى الدولي ؛

(ى) وأنه يتعين على البلدان النامية أن تؤكد من جديد ايمانها بأن المسؤولية الأولية عن تأمين انمائها السريع تقع عليها أنفسها . ولذا تعلن عن استعدادها للاستمرار في مضاعفة جهودها ، فرادى ومجموعة ، بغية توسيع تعاونها المتبادل في ميدان الانماء الزراعي ونتاج الأغذية ، بما في ذلك استئصال الجوع وسوء التغذية ؛

(ك) وأنه يتعين ، بالنظر الى وجود العديد من البلدان التي لاتستطيع حتى الآن ، لأسباب كثيرة ، أن تواجه احتياجاتها الغذائية الخاصة بها ، اتخاذ اجراء دولي عاجل وفعال لمساعدتها ، بمنأى عن الضغوط السياسية . ومتشيا مع أهداف ومقاصد اعلان (٤) اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبرنامج العمل الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ،

يعلن المؤتمر رسميا ، نتيجة لذلك ، مايلي :

١ - أن لكل رجل وامرأة وطفل الحق ، غير القابل للتصرف ، في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية انماء كاملا ويحافظ عليها . ان المجتمع اليوم يملك فعلا من الموارد والقدرة التنظيمية والتكنولوجية ، وبالتالي من الكفاءة ، مايكفي لتحقيق هذا الهدف ، ولذلك يعتبر استئصال الجوع هدفا مشتركا لكافة البلدان والمجتمع الدولي ، وخاصة منها البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة على المساعدة .

(٤) * قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (١٥-٦) ، و ٣٢٠٢ (١٥-٦) .

٢ - وان من المسؤوليات الأساسية للحكومات أن تعمل معاً لزيادة إنتاج الأغذية وتوزيعها على نحو أكثر انصافاً وكفاءة بين البلدان . ويتعين على الحكومات أن تشرع على الفور في شن هجوم موحد أكبر على مرضى سوء التغذية ونقص التغذية المزمنين بين الفئات ضعيفة المقاومة وذوات الدخل المنخفض . ويتعين على الحكومات ، لكي تكفل التغذية الكافية للجميع ، أن ترسم سياسات مناسبة للأغذية والتغذية في إطار الخطط العامة للأنما الاجتماعي والاقتصادي والزراعي ، الموضوع على أساس المعرفة السليمة لما هو متوفر من الموارد الغذائية وما هو محتمل منها . وفي هذا الصدد ، يجب التشديد على أهمية الحليب البشري من ناحية التغذية .

٣ - ويجب أن تعالج مشاكل الغذاء أثناء إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج القومية للأنما الاقتصادي والاجتماعي ، مع التشديد على نواحيها الإنسانية .

٤ - وان من مسؤوليات كل من الدول المعنية أن تعتمد ، وفقاً لتقديرها السيادي وتشريعها الداخلي ، إلى إزالة العقبات التي تعترض سبيل إنتاج الأغذية وإلى توفير الحوافز المناسبة للمنتجين الزراعيين . ومن أهم الأمور لتحقيق هذه الأهداف اتخاذ التدابير الفعالة للتحويل الاجتماعي والاقتصادي عن طريق اصلاح السياسات الزراعية والضريبية والتسليفية والاستثمارية وإعادة تنظيم الهياكل الريفية ، كاصلاح شروط الملكية، وتشجيع التعاونيات الانتاجية والاستهلاكية ، وحشد الامكانات الكاملة للموارد البشرية، الذكورية والانثوية على السواء ، في البلدان النامية في سبيل انماء ريفي موحد ، واشراك المزارعين الصغار وصيادي السمك والعمال الذين لا أرض لهم في تحقيق الأهداف المطلوبة في مجالي الانتاج الغذائي والعمالة . غير أنه يلزم الاعتراف بالدور الرئيسي للمرأة في الانتاج الزراعي والاقتصاد الريفي في كثير من البلدان ، والعمل على اتاحة التعليم المناسب والبرامج الارشادية والتسهيلات المالية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل .

٥ - ان الموارد البحرية وموارد المياه الداخلية أخذت اليوم تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى بوصفها مصدراً للأغذية والرخاء الاقتصادي . ولذا ، من الواجب اتخاذ اجراءات لتشجيع الانتفاع الرشيد بهذه الموارد ، ويفضل أن يكون ذلك للاستهلاك البشري المباشر، من أجل المساهمة في تلبية احتياجات كافة الشعوب للأغذية .

٦ - ومن الواجب أن تكمل الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج الأغذية ببذل كل محاولة ممكنة من أجل منع التبذير في الأغذية بكافة أشكاله .

٧ - وبغية اعطاء زخم لانتاج الأغذية في البلدان النامية وخاصة ماكان منها أقل نموا وأكثر تأثراً ، يجب اتخاذ الاجراءات الدولية العاجلة والفعالة ، من قبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة ، لتزويدها بالمساعدات التقنية والمالية المستمرة بشروط

ملائمة ، وبكمية كافية للوفاء باحتياجاتها على أساس ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف .
ويجب أن تخلو هذه المساعدات من الشروط التي تتنافى وسيادة الدول المستفيدة .

٨ - ويتمين على كافة البلدان ، وخاصة البلدان ذات المستوى العالي من التصنيع ، أن تشجع تقدم تكنولوجيا انتاج الأغذية وأن تبذل جميع الجهود لتشجيع نقل وتكييف ونشر التكنولوجيا المناسبة لانتاج الأغذية لمنفعة البلدان النامية ، وينبغي أن تعتمد لتحقيق هذه الغاية ، في جملة أمور ، الى بذل كافة الجهود لتعميم نتائج أعمال الأبحاث التي تقوم بها على الحكومات والمعاهد العلمية في البلدان النامية لتمكينها من السير قدما بالانماء الزراعي المستمر .

٩ - ولضمان الحفاظ ، على نحو مناسب ، على الموارد الطبيعية الجارى الانتفاع بها ، أو التي قد يجرى الانتفاع بها ، لانتاج الأغذية ، يتمين على كافة البلدان أن تتعاون من أجل تيسير صون البيئة ، بما فيها البيئة البحرية .

١٠ - وينبغي على كافة البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى القادرة أن تتعاون تقنيا وماليا مع البلدان النامية في جهودها الرامية الى توسيع الموارد البرية والمائية اللازمة للانتاج الزراعي والى ضمان زيادة سريعة في توفر المدخلات الزراعية كالأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية والبذور العالية النوعية والاعتمادات والتكنولوجيا ، بأسعار عادلة ، وكذلك التعاون فيما بين البلدان النامية في هذا المجال ، فإنه هام أيضا .

١١ - وعلى كافة الدول أن تجهد غاية الجهد لاعادة تكييف سياساتها الزراعية ، عند الاقتضاء ، بغية اعطاء الأولوية لانتاج الأغذية ، مع الاعتراف ، في هذا الصدد ، بالعلاقات المتداخلة بين مشكلة الغذاء العالمية والتجارة الدولية . وعلى الدول المتقدمة النمو ، في تقريرها لمواقفها ازاء برامج دعم المزارع من أجل انتاج الأغذية محليا ، أن تضع في اعتبارها ، قدر المستطاع ، مصلحة البلدان النامية المصدرة للأغذية ، بغية تجنب الآثار الضارة بصادراتها . والى جانب ذلك ، ينبغي أن تتعاون كافة البلدان في اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة مشكلة استقرار الأسواق العالمية وتشجيع الأسعار المنصفة والمجزية ، حيثما يكون ذلك مناسباً ، عن طريق الترتيبات الدولية ، ولتحسين الوصول الى الأسواق عن طريق تخفيض أو ازالة الحواجز الجمركية أو غير الجمركية من طريق المنتجات التي تهم البلدان النامية ، ولزيادة حصيلة صادرات هذه البلدان زيادة كبيرة ، ولتسهيل تنوع هذه الصادرات ، ومن أجل القيام ، في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، بتطبيق المبادئ المتفق عليها في اعلان طوكيو (٥) ، بما في ذلك مفهوم عدم المعاملة بالمثل والمعاملة الأكثر رفاية .

(٥) أقر في الاجتماع الوزاري للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة بشأن

التعريفات الجمركية والتجارة ، الذي عقد في طوكيو في ١٤ أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ .

١٢ - وبالنظر الى أن ضمان توفر كميات عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات ، عن طريق الاحتياطات المناسبة ، بما في ذلك احتياطات الطوارئ ، هو مسؤولية المجتمع الدولي بأسره ، فإنه يتعين على كافة البلدان أن تتعاون في اقامة نظام فعال للأمن الغذائي العالمي عن طريق مايلي :

- الاسهام في تشغيل النظام العالمي للمعلومات والتحذير المبكر بشأن الأغذية والزراعة ؛
 - التقيد بالأهداف والسياسات والمبادئ التوجيهية ، الواردة في التعهد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي ، وذلك كما اعتمدته مؤتمر الأغذية العالمي ؛
 - القيام ، عند الامكان ، برصد المخزونات أو الأموال لمواجهة الاحتياجات الدولية لأغذية الطوارئ كما نص على ذلك في التعهد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي ووضع مبادئ توجيهية دولية لتأمين تنسيق هذه المخزونات والانتفاع بها ؛
 - التعاون في توفير المعونة الغذائية لمواجهة احتياجات الطوارئ واحتياجات التغذية وكذلك لتشجيع العمالة في الريف عن طريق مشاريع الانماء .
- وينبغي أن تقبل كافة جميع الدول المتبرعة بمفهوم التخطيط المسبق للمعونات الغذائية وأن تطبقه وتبذل كافة الجهود لتوفير السلع الأساسية أو المساعدات المالية أو كليهما ، لضمان توفر كميات كافية من الحبوب وغيرها من السلع الأساسية الغذائية .
- ان الوقت قصير . والعمل العاجل المؤزر أمر حيوى . ولذا ، فان المؤتمر يدعو كافة الشعوب التي تعبر عن ارادتها كأفراد ، وعن طريق حكوماتها والمنظمات غير الحكومية ، أن تعمل معا على ازالة سوط الجوع المسلط على الرقاب منذ أمد بعيد .

ويؤكد المؤتمر :

تصميم الدول المشتركة على الاستفادة استفادة كاملة من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ هذا الاعلان وغيره من القرارات التي اتخذها المؤتمر .

الجلسة العامة ١٦

١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤

الفصل الثاني

القرارات التي اتخذها المؤتمر

القرار الأول

أهداف واستراتيجيات إنتاج الأغذية

ان مؤتمر برنامج الأغذية العالمي ،

ان يذكر بقراري الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د-٥٧) المؤرخ في ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٤ بشأن تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، كما اعتمادا ،

وان يذكر بقرار الجمعية العامة ٣١٨٠ (د-٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ بشأن مؤتمر الأغذية العالمي ،

وان يدرك أن الاتجاهات الماضية في مجال انتاج و انتاجية المواد الغذائية في غالبية البلدان النامية كانت غير مرضية ، لأسباب تتعلق ، من بين أمور أخرى ، بعدم وجود هياكل اجتماعية واقتصادية كافية ، وعدم وجود أموال استثمارية كافية ، وندرة القوة البشرية المدربة ، وبالعلاقات التجارية غير المواتية ،

وان يلاحظ أنه اذا استمرت هذه الاتجاهات فان الزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية في هذه البلدان سوف يرفع احتياجات الاستيراد فيها الى أحجام لا يمكن تدبرها ويؤدي الى تفاقم سوء التغذية ويضعف الآلام البشرية ،

وان يعرب عن القلق ازاء الاداء غير الكافي للقطاع الزراعي ، بما في ذلك **الماشية** ومصادر الأسماك ، في العديد من البلدان النامية فيما يتعلق بأهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وبالأهداف القومية الخاصة لتلك البلدان ، وحيال التقييدات الجديدة الناجمة عن ندرة المدخلات وازاء عدم كفاية المستوى الحالي للموارد ، بما فيها المساعدات الانمائية ، المتدفقة على القطاع الزراعي في تلك البلدان ،

وان يرى أن الانتاج الزراعي في البلدان النامية يتطلب توفر المدخلات بأسعار معقولة ،

وان يشدد على أن تحقيق زيادة في الانتاجية الزراعية واستمرار التوسع في انتاج

الأغذية في هذه البلدان بمعدل أسرع بكثير من المعدل الماضي ، هما أمران ضروريان لمواجهة الطلب السريع التنامي على الأغذية ، الناجم عن ازدياد السكان والدخول ، ولمواجهة متطلبات المخزونات الأمنية ومواجهة الحاجة الى الارتفاع باستهلاك الناس الذين يعانون من نقص التغذية الى مستويات مقبولة عالميا ،

وان يدرك أهمية المنتجات السمكية لتحسين نوعية الغذاء البشرى ، والا مكانية المتوفرة لزيادة الانتاج السمكي وخاصة في البلدان النامية ،

وان يدرك أنه يوجد في العديد من البلدان النامية مجال كبير لزيادة الانتاج عن طريق زراعة أراضي جديدة أو عن طريق استغلال الأراضي المنزرعة بالفعل على نحو أكثف ،

وان يدرك أن كميات كبيرة من الأغذية تضيع في العديد من البلدان النامية في الطريق بين حقول المزارع والمستهلك ، وأن تدهور القيمة الغذائية للأغذية قبل أن تصل الى المستهلك يمثل مشكلة خطيرة ،

وان يرى أن الأحوال في بعض البلدان المتقدمة النمو مواتية لتحقيق زيادة سريعة في انتاج الأغذية ، وان يدرك أن باستطاعة بعض البلدان أن تنتج من الأغذية أكثر مما تحتاج اليه وبذلك تصبح قادرة على التصدير ، وان الاعتماد على هذا الانتاج لمواجهة الحاجة المتزايدة للبلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو اخذ في الازدياد ، وأن تلك البلدان المصدرة تبتدى ، منذ سنوات ، قلقها من امكان افضاء استخدام الطاقة الانتاجية الكاملة الى خلق فوائض غير مرغوب فيها وبالتالي الى هبوط الأسعار ، مما سيحرم المزارعين من حوافز الاستثمار والانتاج ، وأنه بالنظر الى الطلب الراهن والمتوقع على الأغذية في العالم ، يمكن أن يكون مثل هذا القلق قد أصبح غير وارد في الوقت الحاضر ،

وان يشدد على مساس الحاجة الى بذل مزيد للجهود من قبل البلدان النامية أنفسها ، والى زيادة التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والدولي من أجل الانماء الزراعي* في تلك البلدان ، في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

وان يشدد على أهمية ايلاء الاعتبار ، في انتقاء التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق الزيادات التي تملس الحاجة اليها في انتاج الأغذية ، للحاجة الى تحقيق أكفأ

* بما في ذلك العاشية ومصادر الأسماك .

استخدام لموارد الأرض والموارد المائية ، وللآثار القصيرة والطويلة الأجل للتكنولوجيات البديلة على نوعية البيئة ،

وإن يؤكد أنه ، من أجل حل مشكلة الغذاء ، يتعين اعطاء أكبر قدر من الأولوية الى سياسات وبرامج زيادة انتاج الأغذية وتحسين استعمال الأغذية في البلدان النامية ، بغية تحقيق حد أدنى للنمو الزراعي قدره ٤ في المائة في السنة ، مع التشديد المناسب على (أ) توفير مؤن كافية من المدخلات الأساسية مثل الأسمدة ، ومبيدات الحشرات ، والبذور ذات النوعية الجيدة ، والمعدات والآلات الزراعية والمعدات والآلات الخاصة بصيد الأسماك ، والوقود ، والحيوانات المخصصة للتربية ، والمياه ؛ (ب) تأمين الحوافز الكافية للمزارعين ؛ (ج) انماء المقومات الهيكلية الريفية ، بما في ذلك نظم التخزين والمعالجة والنقل والتسويق وتوفير المدخلات ، والمرافق الائتمانية والتعليمية والاجتماعية ؛ (د) صون وتحسين الأراضي المزروعة حالياً والأراضي القابلة للزراعة ؛ (هـ) استصلاح واستغلال أراضي جديدة ؛ (و) تشجيع الأبحاث والتدريب والإرشاد ؛ (ز) احداث تحول اجتماعي وهيكل تدريجي في القطاع الزراعي ؛ (ح) اشراك سكان الريف ، وخاصة صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضاً ، اشراكاً نشطاً في العملية الانمائية ؛ (ط) توفير الموارد المالية اللازمة ،

١ - يقرر وجوب قبول جميع الحكومات بازالة بلاء المجاعة وسوء التغذية ، الذي يعاني منه في الوقت الراهن ملايين عديدة من البشر ، بوصف ذلك هدفاً للمجتمع الدولي برمته ، وكذلك وجوب قبول الهدف الرامي الى أن يتحقق ، في خلال عقد من السنوات ، عدم نوم أى طفل وهو جائع ، وعدم خشية أية أسرة على خبزها في اليوم التالي ، وعدم عاقبة سوء التغذية لمستقبل وطاقات أى انسان ؛

٢ - ويدعو الحكومة في كل بلد نام الى :

(أ) اعطاء درجة عالية من الأولوية للانماء الزراعي وانماء مصائد الأسماك ؛
(ب) وضع غايات وأهداف وسياسات انتاج الأغذية واستعمال الأغذية لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ، على أن يشترك فيها ، اشراكاً كاملاً ، المنتحون وأسراهم ومنظمات المزارعين وصيادى الأسماك ، وأن تراعى فيها أهداف الانمـاء الديموغرافي والانماء العام للحكومة والحاجة الى الاتساق مع الممارسات البيئية الجيدة ؛

(ج) * اتخاذ تدابير من أجل الاصلاح الزراعي واحداث تغيير تدريجي في الهياكل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية ؛

(د) انشاء الخدمات الداعمة الكافية للانماء الزراعي وانماء مصائد الأسماك ، بما في ذلك خدمات التعلم والأبحاث والارشاد والتدريب والتسويق والتخزين والمعالجة والنقل ، بالإضافة الى توفير التسهيلات الائتمانية والحوافز لتمكين المنتجين من شراء المدخلات المطلوبة ؛

٣ - ويدعو جميع الحكومات القادرة على تقديم المساعدات الخارجية الى زيادة المساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها للقطاع الزراعي في البلدان النامية زيادة كبيرة ، وخاصة في اقل البلدان نمواً وأشدها تأثراً ، بما في ذلك تقديم المساعدة الانمائية بشروط سهلة وتقديم المساعدة التقنية ، ونقل التكنولوجيا المناسبة ، ووضع برامج لتقديم القروض لاستيراد المدخلات الأساسية ؛

٤ - ويطلب الى الحكومات وضع الترتيبات التي تتمكن البلدان النامية بموجبها ، الحصول على مدخلات كمثّل الاسمدة ، ومبيدات الحشرات ، والآلات والمعدات الزراعية ، بكميات كافية وبأسعار معقولة ؛

٥ - ويحث الحكومات على الاستجابة الى نداء الأمين العام للأمم المتحدة الداعي الى تقديم تبرعات للبرنامج الخاص ، الذي يعتبر تنفيذه العاجل أمراً أساسياً لضمان احراز تقدم في تسوية مشكلة الغذاء في البلدان النامية المتأثرة تأثراً خطيراً بالأزمة الاقتصادية ، وكذلك على التبرع بسخاء للصندوق الدولي للانماء الزراعي الذي اقترح المؤتمر انشاءه (١) ؛

٦ - ويحث البلدان المتقدمة النمو المعنية على اعتماد وتنفيذ سياسات زراعية تشجع على التوسع المبكر في انتاج الاغذية وعلى ايلاء الاعتبار في الوقت ذاته ، لضمان مستوى مرض من الدخل للمنتجين ، ولاحتياجات العالم من الأغذية ، والحاجة الى المحافظة على أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين ، على أن لا تعيق مثل هذه السياسات أو تؤخر زيادة انتاج الاغذية من قبل البلدان النامية سواء أكان ذلك للاستهلاك المحلي أو للتصدير ؛

٧ - ويطلب الى جميع البلدان أن تخفض الى أدنى حد التبذير في الاغذية والموارد الزراعية ، وبخاصة الاراضي والمياه وجميع أشكال الطاقة ؛ وضمان الاستغلال الرشيد لموارد مصائد الاسماك ؛

٨ - ويدعو اللجان الاقتصادية الاقليمية الى مواصلة ماتقدمه من مساهمة هامة في مهمة حفز الانماء الاقتصادي المنسق ، كل في منطقتها الخاصة بها ، عن طريق التعاون في الجهود التي تبذلها في هذا الاتجاه بلدان تلك المناطق ؛

٩ - ويحث منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على أن تقوم ، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمؤسسات الدولية الاخرى ذات الصلة بالموضوع ، ومع ايلاء الاعتبار اللازم للسيادة القومية ، بما يلي :

(أ) وضع معايير اقتصادية واجتماعية ومادية وبيولوجية ، لاختيار مناطق اضافية مناسبة لانتاج الأغذية ؛

(ب) تنظيم جرد على أساس هذه المعايير لأنسب المناطق للانتاج الاضافي ؛

(ج) تنظيم جرد للموارد المتاحة لتمويل الانتاج الاضافي ؛

(د) بيان الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع الموضوعة لانتاج المزيد من الأغذية ؛

١٠ - ويطلب الى المصرف الدولي ، والمصارف الاقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، والوكالات الدولية الاخرى ، أن تعتمد ، عن طريق تعديل سياساتها ومعاييرها الحالية ، عند الاقتضاء ، الى زيادة ، مساعدتها للقطاع الزراعي ولمصائد الاسماك في البلدان النامية زيادة كبيرة ، مع اعطاء الأولوية للبرامج والمشاريع التي تهدف الى نفع أكثر فئات السكان فقرا والتشديد تشديدا متاثلا على المنافع الاقتصادية والاجتماعية ؛ والى تبسيط وتسهيل الاجراءات الخاصة بمنح مثل هذه المساعدة ؛ والى تعبئة دعم المجتمع الدولي بأسسه ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، لتحقيق المهمة الملحة المتمثلة في التغلب على الحوع وسوء التغذية .

القرار الثاني

الأولويات في الانماء الزراعي والريفي

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك أن الاعتماد الذاتي ، والاعتماد على جماهير الشعب ، والافادة الكاملة من امكانيات كل بلد ، والعمل بجهد وفقا للظروف السائدة في كل بلد من أجل تحقيق أقصى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي في الاغذية الاساسية ، هي الطريقة الاساسية لحل مشكلة الغذاء في البلدان النامية ،

وان يدرك مساس الحاجة الى توسيع وتحسين القاعدة الانتاجية للقطاع الزراعي عن طريق الاستخدام الاكمل والافضل لموارد الارض والموارد المائية ، وتطبيق واقتباس التكنولوجيا المحسنة التي تتماشى مع الاحوال الايكولوجية المحلية ، وعن طريق اصلاحات الزراعية وغير ذلك من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المناسبة في تنظيم المجتمعات الريفية ،

وان يدرك الاهمية الحيوية لتعبئة الناس عن طريق مالد يهم من منظمات للانماء الريفي ، وخاصة اشراك صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا في تخطيط وتنفيذ البرامج التي تهدف الى تحسين مستوياتهم ومستويات أسرهم المعيشية والى تحقيق توزيع اعدل للدخل ،

وان يشدد على المشكلة الحادة المتمثلة في انتشار البطالة والعمالة الناقصة في الريف ،

وان يشدد على مساس الحاجة الى تعزيز القدرة الادارية للمنظمات الحكومية وللمقومات الهيكلية الريفية نزولا حتى مستوى القرية ، بما في ذلك الخدمات الاسكانية والصحية ، والارشاد الزراعي والمواصلات وغير ذلك من الخدمات التي تستهدف رفاه الاسرة ، والى التعليم الريفي والبرامج التدريبية التقنية والمهنية الموسعة توسيعا كبيرا ، وخاصة الحاجة الى الالمام بالقراءة والكتابة على نطاق عالمي ،

وان يدرك ما للمرأة من دور هام في الحياة الريفية وفي انتاج ومعالجة وتسويق واستهلاك الاغذية ، وفي تغذية الاسرة ، وفي القرارات المتعلقة بحجم الاسرة ، وفي مساعدة ولادة الاولاد ، وفي العناية بالطفل وتعليمه ، ويدرك الحاجة الى اشراك المرأة اشراكا كاملا في عملية الانماء الريفي ، وما لذلك من آثار على خدمات التعليم والارشاد ،

وان يؤكد أن أحد العناصر الحاسمة في الانماء الريفي وفي خفض البطالة الريفية ، هو قدرة المجتمع الريفي على توسيع وزيادة وتنوع نشاطاته في انتاج المحاصيل وتربية

الحيوانات والتحريج وصيد الاسماك ، وفي الصناعات المرتبطة بالزراعة ، والصناعات الأخرى ذات القاعدة الريفية ، وفي برامج الاشغال العامة ، وأنه يتعين ، دعماً لتلك الأنشطة إقامة مايلزم من هياكل الانتاج والمقومات الهيكلية الانتاجية ،

وان يلاحظ أنه لا يمكن لأى نمط منفرد من أنماط التركيب الاجتماعي أو الاقتصادي أو المؤسسي أن ينطبق على جميع البلدان ، وأن مفهوم الانماء الريفي الموحد فيه من المرونة ما يكفي لتمكين البلدان من تصميم الاستراتيجيات التنفيذية التي تناسب ظروفها الخاصة ، وان يذكر بالجهود التي بذلت من أجل تشجيع مفهوم الانماء الريفي الموحد ،

١ - يدعو الحكومات الى احداث اصلاحات زراعية تدريجية مناسبة وفقاً للأهداف السياسية والقدرات الادارية لكل بلد ، والى توفير وسائل الاعلام والحفز وغير ذلك من التحسينات المؤسسية في المناطق الريفية الرامية الى توفير العمالة وتوليد الدخل ، والى تنظيم وتنشيط ومساعدة السكان الريفيين ، بما في ذلك القبائل الرحل ، من أجل الاشتراك في انماء ريفي موحد ، وكذلك الى القضاء على الانماط الاستغلالية للنظم العقارية والائتمانية ونظم التسويق حيثما لا تزال مثل هذه الأنماط سائدة ، كما يدعو الحكومات الى تحسين نظم الائتمان والتسويق وتوزيع المدخلات ، ويوصي بوجود القيام ، الى أقصى حد ممكن ، بتعبئة المؤسسات والمنظمات القائمة ذات الخبرة الموجودة في البلدان المتقدمة النمو للاشتراك في أعمال الانماء الزراعي ، وكذلك الى بذل كل الجهود لتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٠٧ (د-٥٣) بشأن اصلاح الزراعي ؛

٢ - ويدعو الحكومات الى تشجيع تطوير المنظمات التعاونية وغير ذلك من الرابطات التي تضم جماهير المزارعين والعمال الريفيين ، وذلك كوسيلة لتعزيز الانماء الزراعي والريفي وتوليد المزيد من الاعتماد الذاتي والكفاية الذاتية والحوافز ؛

٣ - ويطلب الى جميع الحكومات أن تضاعف جهودها في ميدان تعليم السكان الريفيين ، على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي ، مع التشديد على ماله اتصال بحاجاتهم ، مع ايلاء الاعتبار لما للمرأة من دور خاص في الزراعة والحياة الريفية في العديد من المجتمعات ، وكذلك أن تستهدف القضاء على الأمية خلال عقد من الزمن ؛

٤ - ويدعو كل بلد الى أن يحدد وينفذ بمزيد من الدعم المالي والسياسي ، من برامج انتاج الاغذية والانماء الريفي ما هو أنسب لخصائصه وظروفه القومية والاقليمية المحددة ، وما يتطلبه تحقيق أهدافه القومية والدولية في انتاج الاغذية ، مع ايلاء الاعتبار لتطوير التكنولوجيا المناسبة ، وإقامة علاقات بين الاسعار تؤدي الى زيادة الدخل ؛

٥ - ويدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والوكالات الدولية والثنائية الأخرى ، الى إعادة النظر في

المعايير التي تستخدمها لتقديم المساعدات المالية والتقنية وغير ذلك من أشكال المساعدة للانماء الريفي الموحد ، والى ايلاء مزيد من الاهمية للمعايير الاجتماعية بغية ضمان تنفيذ برامج للانماء الريفي اوسع نطاقا وأبعد مدى ، وعند الاقتضاء ، الى تحسين قدرتها التقنية والادارية لتنفيذ هذه البرامج ؛

٦ - ويحث الحكومات وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والوكالات الدولية والثنائية الاخرى ، على التعاون في الاسراع في تخطيط وتنفيذ برامج الانماء الريفي الموحد والى تخصيص موارد لهذه الأنشطة أكبر بكثير من الموارد الحالية ؛

٧ - ويدعو منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمات الامم المتحدة المعنية الاخرى الى تجميع وتقييم ونشر نتائج وخبرات ماقد مضى ومايجرى الاضطلاع به من برامج الانماء الريفي ، والى تقرير ملاءمة تلك البرامج لتحقيق كل من الانتاج الزراعي المتوسع والتكامل الاجتماعي .

القرار الثالث

الآسمدة

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك ماللآسمدة من دور حيوى في زيادة انتاج الأغذية ، وما يتسم به القضاء على النقص العالمي الحالي في الآسمدة من الحاح ، وضرورة تزويد جميع البلدان ، على أساس مستمر ومنتظم ، بكميات كافية من الآسمدة ،

وان يدرك أيضا أن الأسعار الدولية الراهنة للآسمدة تمثل الى حد كبير قيمة الندرة وبأنها تهدد الجهود المبذولة لانتاج الأغذية في البلدان النامية ،

وان يلاحظ الزيادة الأخيرة في نشاط المجتمع الدولي فيما يتصل بالآسمدة ، بما في ذلك تأسيس لجنة الآسمدة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، والخطة الدولية للتزويد بالآسمدة ، والمركز الدولي لتطوير الآسمدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، والأنشطة الهامة للمصرف الدولي للإنشاء والتعمير ولمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وعطيات تمويل عملية الأمم المتحدة لحالات الطوارئ ،

وان يحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٣٦ (د-١٦) ، والاقتراح الذى قدمته سرى لانكا ، (٢) وقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٤٢ (د-٣٠) ، والاقتراح الذى تقدمت به المكسيك (٣) ، كل ذلك بهدف ضمان توفّر المدخلات الزراعية النادرة والأساسية مثل الآسمدة ،

وان يحيط علما بالادراك المتزايد لأهمية الآسمدة بوصفها أداة مناسبة للمساعدة الخارجية المقدمة على كل من الأساس الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل زيادة المـوـن الغذائية في البلدان النامية ،

(٢) E/CONF.65/4 الفقرات ٦٦٨ الى ٦٧١ .

(٣) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأغذية العالمي عن دورتها الثالثة، المرفق الأول .

وان يشدد على الحاجة الى زيادة وتنسيق الجهود الدولية المبذولة لتحسين توفر الأسمدة ، وبخاصة للبلدان النامية ، وإلى تحديد العناصر اللازمة لوضع سياسة دولية فعالة بشأن الأسمدة ،

وان يدرك أيضا أن التوفر والاستعمال المتزايدين للأسمدة في البلدان النامية يحتاجان إلى التشجيع بالإضافة إلى استخدام المدخلات والخدمات الريفية الأخرى ، مع مراعاة قرارات المؤتمر بشأن المدخلات ذات الصلة مثل مبيدات الآفات ، والبذور ، (٤)

١ - يوصي بأن تقوم المنظمات الدولية ووكالات المساعدات الثنائية ، خلال الفترة الراهنة المتسمة بنقص العرض وارتفاع الأسعار ، بمضاعفة جهودها إلى درجة كبيرة من أجل مواجهة احتياجات البلدان النامية ، وبخاصة أقل البلدان نمواً ، وأشدها تأثراً بالأزمة الاقتصادية ، وذلك عن طريق تقديم مزيد من الدعم المادي والمالي للخطة الدولية للتزويد بالأسمدة وعن طريق زيادة جهودها الثنائية ، وذلك بغية سد الفجوة القائمة في العرض ، كما تقدّر الخطة الدولية بين الحين والآخر ؛

٢ - ويدعو البلدان المتقدمة النمو والوكالات الدولية وغيرها القادرة على تقديم المساعدة إلى أن تفعل ذلك على شكل منح أو قروض تساهلية بغية تمكين البلدان النامية من استيراد الأسمدة والمواد الخام التي تمس حاجتها إليها ؛

٣ - ويوصي بأن تشترك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والصندوق الدولي للإنشاء والتعمير في تنظيم برنامج لمساعدة البلدان النامية على تحسين كفاءة عمليات مالدتها من مصانع للأسمدة ، وذلك بالتنسيق مع الوكالات التي تقدم المساعدة لهذا الغرض ؛

٤ - ويحث المؤسسات الدولية ، والبلدان المتقدمة النمو وغيرها القادرة على تقديم المساعدة المالية والمساعدة التقنية والتكنولوجية والمعدات بشروط ملائمة ، على أن تفعل ذلك ، بغية بناء الطاقات الإضافية المطلوبة لإنتاج الأسمدة في البلدان النامية المناسبة التي تمتلك النفط والغاز الطبيعي وصخور الفوسفات أو أي موارد طبيعية أخرى مثل الفحم وفي البلدان النامية الأخرى التي توجد فيها عوامل محلية محددة ، تبرر مثل هذه الاستثمارات وكذلك على مساعدة جميع البلدان النامية في إقامة مرافق التخزين وخدمات التوزيع وغير ذلك من المقومات الهيكلية المتصلة بالموضوع ؛

(٤) القراران العاشر والثاني عشر للمؤتمر .

٥ - ويطلب بأن تقوم البلدان والأطراف المهمة بالموضوع باستقصاء فعال لا مكانيات إقامة مشاريع تعاونية في مجال الأسمدة بين البلدان التي تنتج المواد الخام للأسمدة ، والبلدان التي تمتلك صناعات مستقرة لانتاج الأسمدة ، والبلدان المستهلكة للأسمدة ، بغية تشجيع نظم لانتاج وتوفير الأسمدة أكثر اقتصادا واستقرارا ، والنظر في أية تدابير أخرى قد يتطلبها توجيه استثمارات كافية الى ميدان الأسمدة ؛

٦ - ويطلب الى لجنة الأسمدة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، أن تضطلع على وجه الاستعجال ، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، بتحليل يمكن الاعتماد عليه لحالة عرض وطلب الأسمدة في الأجل الطويل ، بغية توفير العناصر اللازمة لوضع سياسة عالمية للأسمدة تتضمن الهدف العام المتمثل في تجنب عدم التوازن الدوري بين العرض والطلب وفي المساعدة على ضمان استقرار أسعار الأسمدة على مستويات معقولة ، وتمكّن البلدان النامية من الحصول على الأسمدة التي يحتاج اليها انتاجها الغذائي والزراعي ؛

٧ - ويطلب أن تضع جميع البلدان معايير لضمان نوعية للأسمدة ، وسياسات وتدابير لتشجيع استعمال الاسمدة المتوفرة على أكفاً وأفضل وجه ، بما في ذلك استخدام الأسمدة المعدنية ، بالإضافة الى المصادر البديلة والاضافية لمغذيات النباتات مثل الأسمدة العضوية ومحاصيل الخضروات وغيرها من وسائل تثبيت النيتروجين بالبكتيريا وادخال الفضلات من جديد في الدورة الاقتصادية ، ودمج استخدام الاسمدة والجمع بين استعمال الممارسات الزراعية المحسنة الأخرى ؛ ويوصي كذلك بأن يدعو كل بلد مستهلك للأسمدة مواطنيه الى الاقلال بصورة طوعية من الحساسية ، استعمال الاسمدة في الحالات التي لاتتمس الحاجة اليها ، وذلك بغية توفير المزيد من الأسمدة لانتاج الأغذية في البلدان النامية ؛

٨ - ويوصي بمضاعفة الجهود الدولية في مجال نقل المعرفة التقنية ، وبخاصة على المستوى المتوسط ، بغية زيادة الانتاج ومن أجل استخدام الاسمدة استخداماً أفضل ، بما في ذلك تحسين الخدمات الارشادية وتدريب المزارعين في جميع البلدان ، واجراء أبحاث عن الوسائل الكفيلة بزيادة خصوبة التربة والنمو النباتي عن طريق استحداث أسمدة معدنية محسنة ، وزيادة استغلال المتوفر محليا من مغذيات النباتات ، ومختلف أنواع الأسمدة العضوية ، وبثبيت النيتروجين بواسطة البكتيريا ، بالإضافة الى اجراء الأبحاث عن العناصر المجهرية وعن مختلف أنواع المحاصيل الغذائية ذات الفعالية في امتصاص مغذيات النباتات من التربة .

القرار الرابع

الغذاء ، والأنشطة البحثية والارشادية والتدريبية ، الزراعيــــــــــــــــة *

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يذكر بقرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤

بشأن برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كما تم اعتماده ،

وان يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ٣١٦٨ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذى طلبت فيه الجمعية تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني والعلمي بين الدول ،

وان يرى أن البحث الأساسى والتطبيقي المنسق الذى يضطلع به في البلدان النامية ، أو من أجل منفعتها ، في جميع حقوق الانماء الغذائى والزراعي ، سواء أكان تقنيا ، واقتصاديا واجتماعيا ، حيوى لزيادة الانتاج الغذائى والزراعي وانتاج مصائد الأسماك ، وللاستغلال الأمثل للموارد ، مما يستلزم أن يتمتع بدرجة عالية من الأولوية على الاصعدة القومية والاقليمية والدولية ،

وان يعرب عن قلقه ازاء المقدرات غير الكافي من الأبحاث الأساسية وخاصة الأبحاث التطبيقية الموجهة نحو تطوير تكنولوجيا زراعية جديدة تناسب احتياجات البلدان النامية، وبصورة خاصة المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ؛ وكذلك ازاء مواطن الضعف فيما يضطلع به من أبحاث تكييفية وتدريب وارشاد بغية تحقيق نقل أفعل لكل من التكنولوجيا القائمة حاليا والتكنولوجيا الجديدة واستغلالها ، وخاصة في المجالات المتعلقة بانتاج الأغذية واستعمالها في ظل الظروف البيئية والزراعية والاجتماعية والاقتصادية كالمحلية ، في كل بلد ،

وان يلاحظ أن قدرا كبيرا من البحث الراهن يفتقر الى التنسيق وفي نفس الوقت لا يستفيد ، على نحو كاف ، من المعلومات الهامة المتوفرة بالفعل من الأبحاث التي اضطلع بها في أقاليم متشابهة أيكولوجيا ،

وان يدرك أن ندرة الأشخاص التقنيين المدربين على مختلف المستويات المطلوبة،

* تشمل الزراعة هنا انتاج النباتات والماشية والأسماك

على السواء ، لاجراء الأبحاث ونقل نتائجها الى المنتجين الزراعيين ، تشكل تقييماً رئيسياً لزيادة الانتاج الزراعي ؛ وان يذكر بالتوصيات الصادرة في هذا الموضوع عن المؤتمر العالمي الأول للتعليم والتدريب الزراعي المعقود في كوتنهاغن في عام ١٩٧٠ ،

وان يؤكد اقتناعه بأن تعزيز البحث والتدريب التقني وايصال نتائج الأبحاث الى جميع المنتجين الزراعيين والبحريين ونشرها بينهم ، وخاصة منهم صغار المزارعين وصائدي الأسماك بما يتمشى مع الأهداف القومية للبلدان النامية ، يجب أن يعطى الأولوية التي يستحقها دوره الحاسم في توفير وسائل جديدة لزيادة انتاج الأغذية والانتاج الزراعي ،

١ - يحث جميع الحكومات على أن تقيم نطاق وتنظيم برامجها القومية للبحث والتدريب والارشاد الزراعي ، وتقيم روابط تلك البرامج بالجامعات والمؤسسات الدولية والاقليمية ذات الصلة بالموضوع ، وارتباطها بالجهود البحثية الزراعية والصناعية ، بغية اتخاذ جميع التدابير اللازمة (بما في ذلك رصد الأموال الاضافية) من أجل تقوية البرامج القومية بحيث تغطي ، على نحو كاف ، مجالات انتاج الاغذية والانتاج الزراعي ذات الاولوية ، بما في ذلك خاصة ، الاعتبارات البيئية ، والاجتماعية والاقتصادية ؛

٢ - ويدعو ، البلدان التي تتمتع بمستوى عال من التطور الزراعي العلمي الى التأكد من عدم وضع أية شروط لنقل التكنولوجيا الزراعية أو أية قيود مرهقة على هذا النقل مما قد يعرقل سرعة حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيا وتمثلها لها ؛

٣ - ويطلب الى معاهد الأبحاث القومية والاقليمية والدولية ، المعنية ، أن تضاعف جهودها لدراسة امكانيات النظم الجديدة التقليدية فيما يتعلق بالمحاصيل والماشية ومصادر الاسماك ، وامكانيات انماء الموارد المائية والاستخدام الفعال للأرض والمياه والاسمدة والمدخلات الاخرى من أجل زيادة انتاج الاغذية وزيادة هامة في البلدان النامية ؛ وأن تحسن النوعية التغذوية للاغذية التقليدية وغير التقليدية على السواء ؛ وأن تستقصي المشاكل المتصلة باستغلال اراض جديدة في ضوء المتطلبات المتنوعة لاستخدام الأرض والنظم الايكولوجية والعقارية وفي ضوء الحاجة الى صون خصوبة التربة ؛ وأن تقوم ، بالتعاون الوثيق مع خدمات الارشاد ، باستحداث دراسات تهدف الى تفهم أفضل لحوافز سكان الريف ، وبالتالي ، الى مساعدتهم على تحسين اقتسام المنافع التي ستكتسب من تطبيق نتائج الابحاث ؛

٤ - ويوصي بتعزيز وتوسيع البرامج المتصلة باستقصاء وصون الموارد الزراعية واستغلالها استغلالاً فعالاً ، وخاصة منها التربة والموارد المائية والجينية النباتية والحيوانية ، ويحث على الاسراع في تأسيس شبكة عالمية لمراكز الموارد الجينية النباتية وتوسيع تلك الشبكة بحيث تشمل الموارد الجينية الحيوانية ؛

٥ - ويوصي بزيادة البرامج التعاونية للأبحاث الأساسية التي تشترك فيها مراكز الأبحاث في البلدان المتقدمة النمو ومعاهدة الأبحاث الدولية والاقليمية والمعاهد المناسبة فـي البلدان النامية ، والتي تتعلق بالمشاكل المتصلة بنماء التكنولوجيا المناسبة لزيادة الانتاجية ، وتحسين التسويق وتخفيض نفقات الانتاج ؛ على أن تتناول هذه الابحاث ، على سبيل المثال ، تثبيت النيتروجين بواسطة البكتريا ، واستخدام الطاقة الشمسية والجيوفيزيائية ، والفيزيولوجيا الانتاجية الرامية الى رفع الحد الأعلى للغلة ، وادخال زراعة النباتات وتربيتها تربية جينية عن طريق استخدام الموارد المتنوعة لبلازما الخلايا التناسلية ، واستحداث مصادر جديدة لغذاء الانسان والحيوان ؛

٦ - ويوصي بأن تضاعف المعاهد القومية والدولية المعنية ، الأبحاث الأساسية والتطبيقية المتعلقة بما يلي :

(أ) مالأحوال الايكولوجية المختلفة ، وخاصة المناخ والطقس وتقلباتهما من أثر على الانتاج الزراعي في مختلف المناطق المناخية وخاصة في الأراضي الواقعة في المناطق الاستوائية وفي المناطق الهامشية من الناحية المناخية (مثلا الأراضي شبه القاحلة والقاحلة) ؛

(ب) تطبيق معلومات الارصاد الجوية والمعرفة المكتسبة في هذا المجال في تخطيط الابحاث الزراعية ونظم استخدام الارض وادارتها ، بما في ذلك وضع استراتيجيات بديلة لانتاج محاصيل تناسب مختلف الاحوال الجوية بغية التقليل الى أدنى حد من الاثار الضارة للاحوال الجوية الشاذة وتشجيع أنماط الانتاج التي تتوافق والامكانيات المناخية ؛

٧ - يوصي بالتوسع السريع في الابحاث التطبيقية في مراكز الابحاث القومية والاقليمية والدولية ، من أجل تحقيق ارتفاع مستمر في الغلة الاقتصادية والقيمة الغذائية للنباتات ولحيوانات المزارع ، مع مراعاة الحاجة الى تحسين الكفاءة البيولوجية بغية الاقتصاد فـي المدخلات ، بدون أن يضر ذلك بالامكانية الانتاجية الطويلة الاجل لنظم زراعية محددة ؛

٨ - يوصي بالاضطلاع بأبحاث ، على أساس اقليمي ، بغية انماء مصائد الاسماك الساحلية وتربية الاحياء المائية في البحر والبر الى أقصى حد ممكن ؛ ويحث دول صيد الاسماك المتقدمة النمو على تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية اللازمة لاستغلال هذه الموارد ، وادارتها ومعالجتها ، وتسويقها ؛

٩ - ويوصي بالاسراع في اتخاذ الاجراءات التالية بغية تعزيز وتحسين التنسيق فـي الجهود البحثية الموجهة نحو تحقيق هذه الاهداف ونشر نتائجها بسرعة على المنتجين الزراعيين ؛

(أ) أن تضطلع منظمة الامم المتحدة للغذية والزراعة بالتجميع والنشر المنهجين للمعلومات عن الابحاث الجارية ولنتائج الابحاث التي نفذت بالفعل في البلدان النامية ، وأن توفر موارد اضافية لهذا الغرض وللسماح بتبادل الخبرة والبيانات بين المراكز القائمة حاليا ؛

(ب) أن تزداد إلى حد كبير موارد الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية، الذي تشترك في رعايته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمصرف العالمي، بغية تمكين الفريق من زيادة عدد برامج الأبحاث الدولية والاقليمية في البلدان النامية ومن أجلها، وتوسيع نطاق هذه البرامج، بهدف تكملة الأبحاث في البلدان النامية والمساعدة في تعزيزها عن طريق تشجيع شبكات الأبحاث التعاونية والمساعدة في الأبحاث التكميلية على الصعيد القومي وفي برامج التدريب، ونشر المعلومات عن الأبحاث على مختلف المستويات؛ ويوصي أيضا بأن تدرس اللجنة الفنية الاستشارية والفريق الاستشاري امكانية وضع برنامج دولي لاستخدام أساليب الاستشعار عن بعد في الزراعة، بما في ذلك استخدام البيانات التي ترسلها التوابع الاصطناعية المخصصة لدراسة موارد الأرض؛

(ج) أن تقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمصرف العالمي، بالنظر في تأسيس برنامج منسق لتحسين نظم الارشاد؛

(د) أن تطور برامج شاملة للأبحاث التكميلية تنطوي على اجراء اختبارات، في حقول المزارعين، لقدرة التكنولوجيا الجديدة على الحياة من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، وأن توضع، عن طريق ذلك، توصيات خاصة تناسب الأمكنة المحددة والأوضاع الزراعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وأن تنظم بالتالي، على نطاق واسع، بيانات عملية في المزارع تتراوح بين البيانات في قطع صغيرة من الأرض إلى بيانات في قرى بأكملها أو بيانات عند خط تقسيم المياه؛ وأن توضع مشاريع تشمل قرى بأكملها أو غير ذلك من المشاريع النموذجية المناسبة يشترك في تنفيذها علماء زراعيون واجتماعيون بحيث يتوصل إلى فهم المتطلبات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيا الجديدة؛

(هـ) أن تعطى الأولوية، ويتاح المزيد من الموارد، لتطوير التعليم والتدريب الزراعيين على جميع المستويات، من أجل التمكن من توفير برامج التدريب اللازمة بما في ذلك تدريب عمال الأبحاث والارشاد على أساليب الإدارة، والتدريب الأساسي التقني الخاص أثناء الخدمة للخريجين من موظفي الارشاد ومن هم في المستوى المتوسط من هؤلاء الأشخاص، وتدريب المزارعين، بما في ذلك برامج للنساء والأطفال في الريف، بهدف تحقيق نظام تعليمي موحد لسكان الريف داخل اطار سياسي واجتماعي مناسب؛

(و) أن تتعاون جميع البلدان في اتخاذ تدابير خاصة تهدف إلى اقلال من خسارة البلدان النامية للأشخاص التقنيين المتخصصين؛

(ز) ايجاد طرق لتسهيل حصول البلدان النامية، بشروط ملائمة، على المعدات اللازمة للأبحاث الزراعية ولأنشطة الانماء التجريبية، بما في ذلك تحسين طرق حصول تلك البلدان على موارد بلازما الخلايا التناسلية في العالم؛

(ح) وبغية دعم هذه التوصيات، أن تزداد عدة أمثال، وبالقوة الحقيقية، الموارد القومية والاقليمية والدولية المخصصة للأبحاث الزراعية وللارشاد والتدريب الزراعي في البلدان النامية ومن أجلها، وذلك بحلول عام ١٩٨٥.

القرار الخامس

سياسات وبرامج لتحسين التغذية

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يرى أن اعدادا كبيرة من الناس ، وخاصة الاقل حظا في العديد من البلدان ، تفتقر الى الغذاء الكافي والمناسب ، مما يؤدي الى الاضرار بصحتهم ، ونموهم وقدرتهم على التعلم والعمل من أجل كسب معيشتهم الاساسية ، في حين أن فرط الاستهلاك بين الاغنياء لا يقتصر على الاضرار بصحتهم فحسب بل يساهم كذلك في انقاص المتوفر من الاغذية للفئات الاقل حظا ، بالاضافة الى أن موارد غذائية كبيرة تستخدم لاطعام الحيوانات ،

وان يدرك أن سوء التغذية مرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر الواسع الانتشار وبعدم وجود ما يكفي من الهياكل الاجتماعية والمؤسسية ، وأن مما يزيد من حدة آثاره ، الامراض المعدية وانعدام الاصحاب البيئي ، وأن زيادة الانتاج الزراعي والدخول قد لا تؤدي في حد ذاتها الى تحسين التغذية ، وأن من الضروري لتحقيق هذا الهدف ، أن يكون هناك توزيع أكثر عدلا وانصافا للاغذية والدخول ، سواء أكان ذلك بين البلدان أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل البلدان المنفردة ،

وان يدرك أن المعلومات عن أنماط استهلاك الاغذية وعن آثار تلك الانماط على الحالة الغذائية والصحية لغالبية السكان في البلدان النامية ناقصة وغير كافية ، وبأن تحسين المعرفة عن كيفية منع سوء التغذية عن طريق استخدام الموارد الغذائية المتاحة ، بما في ذلك الحليب البشري ، يعتبر أمرا أساسيا ،

وان يأخذ في الاعتبار العلاقة التي توجد في حالات كثيرة بين الطفل والأم وبين سوء التغذية وفترات الحمل المتقاربة جدا ،

وان يدرك أن النواحي الغذائية والتغذوية لا تولى بصورة عامة الاعتبار الكافي عند وضع الخطط الانمائية القومية ،

وان يأخذ في الاعتبار الحاجة الى تحسين التغذية في جميع البلدان ، وأن أنماط الاستهلاك الراهنة للاغنياء لا ينبغي بالضرورة أن تتخذ نمودا ،

يوصي

١ - أن تقوم جميع الحكومات والمجتمع الدولي برمته ، متابعة للتصميم على القضاء على الجوع وسوء التغذية في غضون عقد من الزمن ، بوضع خطط وسياسات منسقة للاغذية والتغذية

تهدف الى تحسين انماط الاستهلاك في تخطيطها الاجتماعي والاقتصادى والزراعى — وبتوحيد هذه الخطط والسياسات ، وأن تعين من أجل ذلك الغرض ، طابع ومدى ودرجة سوء التغذية في كافة الفئات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة الى الشروط المسبقة لتحسين المركز التغذوى لتلك الفئات ؛

٢ — أن تقوم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والمصرف الدولى للانشاء والتعمير وبرنامج الامم المتحدة الانمائى ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، بمساعدة من الفريق الاستشارى للبروتين ، باعداد مشروع اقتراح لمساعدة الحكومات على وضع خطط للاغذية والتغذية مشتركة بين القطاعات ، على أن يرفع هذا الاقتراح الى مجلس منظمة الاغذية والزراعة في الدورة التي سيعقدتها في أواسط عام ١٩٧٥ عن طريق لجنة السياسة الغذائية والتغذية التابعة له ، وكذلك الى مجالس ادارة الوكالات الاخرى المعنية بالموضوع ؛

٣ — أن تبدأ الحكومات ، بمواردها الخاصة المكملّة بالمساعدات الغذائية والمالية والتقنية من المصادر الخارجية المتعددة الاطراف أو الثنائية ، ويتعاون وشيق مع برامج الانتاج الزراعي ، برامج جديدة للتدخل الغذائى والتغذوى ، أو تعزيز ما هو قائم منها ، على نطاق واسع كاف ليعطى ، على أساس مستمر ، جزءاً كبيراً من الفئات الضعيفة المقاومة ؛

٤ — أن تدرج الحكومات تدريس التغذية في مناهج البرامج التعليمية على جميع المستويات وأن يدرب جميع من يعينهم الامر في مجالات الزراعة والصحة والتعليم العام تدريباً مناسباً يمكنهم من السير قدماً بالتعليم التغذوى المقدم للجمهور، كل في مجال اختصاصه ؛

٥ — أن تعزز الحكومات ماتقدمه من خدمات أساسية في مجالات الصحة ورفاه الاسرة ، وتخطيطها ، وتحسن الاحوال البيئية ، بما في ذلك تزويد الريف بالمياه ، وتقضي على الأمراض التي تنقلها المياه ، وتوفر المعالجة والتأهيل لأولئك الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن عدم توفر الطاقة المتولدة من البروتين ؛

٦ — أن تنظر الحكومات في الدور الرئيسى للمرأة وأن تتخذ التدابير لتحسين تغذيتها ومستوياتها التعليمية وشروط عملها ، وأن تشجعها على ارضاع الاطفال وتمكنها من ذلك ؛

٧ — أن تستعرض الحكومات برامج الاطعام الخاصة داخل اطار استراتيجياتها الغذائية والتغذوية للبت فيما اذا كان من المستحسن ومن الممكن الاضطلاع ببرامج جديدة من هذا النوع أو تحسين ما هو قائم منها ، وخاصة بين الفئات الضعيفة المقاومة (الاطفال ، والحوامل ، والأمهات المرضعات) ، ولكن على أن يشمل ذلك أيضاً أطفال المدارس والعمال وغيرهم ؛ وينبغي أن تشجع هذه البرامج زيادة الانتاج الغذائى المحلى وتحضيره فتحفز بذلك المبادرات وفرص التوظيف ، المحلية ، كما ينبغي أن تتضمن عنصر التعليم التغذوى ؛

٨ - أن تقدم الوكالات الدولية ، والوكالات غير الحكومية والبلدان القادرة على تقديم الاموال والاغذية لهذا الغرض ، المعونة للحكومات التي تطلب مثل هذه المساعدة من أجل البدء ، خلال الفترة عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، ببرامج طوارئ لتوفير تغذية تكميلية لعدد كبير من الاطفال الذين يمانون من سوء التغذية مع ايلاء الاهتمام الواجب لخدمات الصحة الاساسية ولغيرها من الخدمات الاساسية اللازمة لرفاه جميع الاطفال المعرضين للخطر ؛

٩ - أن تستقصي الحكومات ما اذا كان من المستصوب ومن الممكن مواجهة النقص في المواد المغذية ، عن طريق تقوية المواد الغذائية الاساسية وغيرها من الاطعمة المستهلكة على نطاق واسع ، بالحوامض الامينية ، ومركبات البروتين ، والفيتامينات ، والمعادن ، وأن تقوم بمساعدة منظمة الصحة العالمية وبالتعاون مع المنظمات الاخرى المعنية ، بوضع برنامج رقابة يهدف الى الاقلال ، الى حد كبير ، من نقص فيتامين ألف واليود وفولات الحديد وفيتامين دال والريبوفلافين والنيامين ، بأسرع وقت ممكن ؛

١٠ - أن تقوم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، بالاشتراك مع المنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية الاخرى ، بجرد للموارد الغذائية الخضرية من غير الحبوب ، مثل الجذريات والدرنيات والبقول والخضروات والفاكهة ، بما فيها أيضا تلك المستخلصة من مصادر غير تقليدية ، وأن تدرس امكانية زيادة انتاجها واستهلاكها ، خاصة في البلدان التي يسود فيها سوء التغذية ؛

١١ - أن تتخذ الحكومات تدابير لتعزيز وتحديث خدمات تثقيف المستهلك والتشريعات الغذائية وبرامج مراقبة الأغذية وما يتصل بذلك من ممارسات التسويق ، وذلك بهدف حماية المستهلك (تجنب المعلومات الخاطئة والمضللة التي تقدمها وسائل الاعلام العام ، والغش التجاري) ، وأن تزيد من دعمها للجنة الدستور الغذائي ؛

١٢ - أن يعمل ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، على زيادة تطوير البرنامج المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لرصد تلوث الاغذية ، بغية توفير المعلومات المبكرة للسلطات القومية كيما تتخذ الاجراءات المناسبة ؛

١٣ - أن تقوم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بوضع نظام عالي لمراقبة التغذية بغية رصد الاحوال الغذائية والتغذوية للفئات المحرومة من السكان المعرضين للخطر ، وتوفير طريقة للتعين السريع والدائم لجميع العوامل التي تؤثر على انماط استهلاك الطعام والمركز التغذوي ؛

١٤ - أن تنظر الحكومات في انشاء مرافق صناديق لبحاث التغذية التطبيقية المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والطبية لانتاج الاغذية ومعالجتها وحفظها وتخزينها وتوزيعها واستعمالها ، وأن تعمل منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة

الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة على وضع برنامج دولي منسق في أبحاث التغذية التطبيقية بما في ذلك تحديد الأولويات ، وتعيين مراكز الابحاث المناسبة ، وإيجاد الأموال اللازمة ؛

١٥ - أن تقوم الحكومات ، حيثما تجد ذلك عمليا ، باشتراك المنظمات غير الحكومية التي تشتمل برامجها على أنشطة متعلقة بالتغذية ، في جهودها التغذوية ، وخاصة في مجالات برامج الاغذية والتغذية ، وبرامج التثقيف التغذوي وبرامج الاطعام لاضعف الفئات مقاومة .

القرار السادس

ميثاق عالمي للتربة وتقدير امكانية الأراضي

أن مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يلاحظ أن موارد الارض محدودة ، وأنه من مجموع مساحة اليابسة في العالم
لا تستخدم الا نسبة مئوية صغيرة حاليا في اطعام سكان العالم الذين يحتمل أن يتضاعف
عددهم بحلول نهاية هذا القرن ،

وان يرى أن مواجهة المتطلبات الغذائية للجنس البشري ، بما في ذلك استئصال
سوء التغذية ، يستلزم مايلي :

مضاعفة انتاج المحاصيل بما في ذلك الحصول على محاصيل متعددة ، حيثما يمكن
تحقيق ذلك بطريقة مأمونة ،

زراعة أراض جديدة ، حيثما تسود احوال تسمح باستمرار انتاج المحاصيل وذلك
بغية زيادة مساحات الاراضي المستخدمة لانتاج الاغذية زيادة كبيرة ،
انشاء المراعي واستغلالها على وجه أفضل ،

وان يدرك أخطار تتردى التربة الناجم عن عدم وجود تدابير كافية لمضاعفة انتاج
المحاصيل وأعشاب الكلاً ، وخاصة في المناطق المعرضة لتآكل التربة بسبب المياه والرياح ،
أو المعرضة للملوحة والقلوية ،

١ - يوصي بأن تطبق الحكومات أساليب مناسبة لحماية التربة وصونها اضافة الى التدابير
التي تتخذها لمضاعفة انتاج المحاصيل وأعشاب الكلاً ولزراعة أراض جديدة ؛

٢ - ويوصي أن تقوم منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتربية
والعلوم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، بالتعاون مع منظمة الارصاد الجوية
العالمية والمنظمات الدولية المختصة الاخرى وبالتشاور مع الحكومات المعنية وبدون أى تكلؤ ،
بتقدير للاراضي التي لا يزال من الممكن زرعها ، مع ايلاء الاعتبار المناسب للتحريج بغية
حماية مناطق الاراضي التي تتجمع فيها مياه الامطار اللازمة لاستخدامات بديلة . ويتعين
أن يأخذ مثل هذا التقدير بالاعتبار في المقام الاول أخطار تتردى التربة الذي لا يمكن
اصلاحه بالاضافة الى حجم ما هو مطلوب من التكاليف والمدخلات الزراعية والمدخلات الاخرى ؛

٣ - ويحث على أن تختار منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة أنسب الطرق والوسائل
لوضع ميثاق عالمي للتربة من شأنه أن يصبح الاساس لتعاون دولي في سبيل تحقيق أرشد
استخدام لموارد الارض في العالم .

القرار السابع

الإدارة العلمية للمياه : الري ، والصرف ،
والسيطرة على الفيضانات

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك ما للماء من دور حيوي في الانماء الزراعي وان يدرك بالتالي أهمية
انجاز المشاريع الجارية تشييدها حاليا ، وتحسين نظم الري الحالية وانشاء مرافق جديدة
للري في البلدان النامية ،

وان يدرك أن توسيع المساحات المضمون ربيها قد أصبح أمرا ملحا الى درجة خاصة ،
نظرا لأن التقلبات في الجو والمناخ أمتت عاملا متزايد الأهمية في التأثير على الحالة
الغذائية في العالم ،

وان يلاحظ أن قدرا كبيرا من الموارد المائية الجوفية والسطحية لم يستغل بعد
وأن الأدلة المتوفرة بشأن المنافع والتكاليف مواتية لانماء تلك الموارد واستغلالها ،

وان يلاحظ بأن عددا كبيرا من مشاريع الري تعمل بمستويات منخفضة من الكفاءة ،
وان يلاحظ أيضا أن مساحات مروية شاسعة لم تعد تزرع أو أن إمكانياتها الانتاجية
قد انخفضت بسبب تشبعها بالمياه ، وبسبب الملوحة والقلوية ،

وان يلاحظ أن الاضرار الضخمة التي تلحق بالمحاصيل بسبب الفيضانات أصبحت
ظاهرة تتكرر بازدياد في بعض المناطق ، مما يدعو الى اتخاذ اجراءات ملحة فيما يتعلق
بتدابير السيطرة ،

وان يلاحظ أن صون المياه واستخدامها بطريقة كفؤة سيكون أساسيا لزيادة الانتاج
الزراعي في المناطق شبه القاحلة والقاحلة ، وكذلك الى السيطرة على انتشار الصحراء ،

وان يرى أن العقبات الرئيسية التي تقف في وجه استغلال الموارد المائية المحتملة
استغلالا كاملا واتخاذ تدابير فعالة للصرف والسيطرة على الفيضانات هي نقص الموارد
المالية والمعدات والطاقة البشرية المدربة ، بغية ضمان التعاون الاقليمي ووضع سياسات
سليمة من الناحية الايكولوجية ،

١ - يوصي الحكومات والوكالات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة
والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية باتخاذ اجراءات عاجلة لتنفيذ ما يلي :

- (أ) القيام ، حيثما يقتضي الأمر ، بدراسات استقصائية شاملة للمكانيات المناخية والهيدروولوجية ولا مكانيات الري والطاقة الكهربائية وانتشار الصحراء ؛
- (ب) التوسع السريع لطاقت الري في المناطق التي تتوفر فيها احتياطات من المياه السطحية والمياه الجوفية ، أو من كلا النوعين معا ، باستغلال رشيد ، وذلك بغية تسهيل تحسين الانتاجية وغزارة المحاصيل على السواء ؛
- (ج) استحداث تقنيات للاستعمال المأمون للمياه المالحة في انتاج الاغذية بالمناطق التي لا تتوفر فيها المياه السطحية أو الجوفية العذبة ؛
- (د) استصلاح المساحات المتأثرة بالاشباع بالمياه وبالملوحة وبالقلوية ، والحيلولة دون ملوحة المساحات المروية ؛
- (هـ) تحديد موارد المياه الجوفية ، واستقصاء الامكانية الاقتصادية لاستخدام المصادر غير التقليدية للمياه والاضطلاع بأبحاث وجهود انمائية فيما يتعلق بالاستخدام الاقتصادي الاوفر للمياه عن طريق اللجوء الى تقنيات كمثل الري بالتنقيط والرش في المناطق القاحلة التي يكون فيها نقص المياه ، وليس نقص الاراضي ، العامل المقيد لانتاج المحاصيل ؛
- (و) الاستغلال السليم لموارد المياه الجوفية ، وتجميع المياه والمحافظة عليها في القطاع الجانبي للتربة وفي برك المزارع التي تتجمع فيها مياه الامطار الى جانب تقنيات الاستخدام الكفؤ للمياه المتوفرة على هذا النحو في المناطق شبه القاحلة والمناطق المعرضة للجفاف ؛
- (ز) اتخاذ تدابير للوقاية من الفيضان والسيطرة عليها ، بما في ذلك العناية بخطط تقسيم المياه وصون التربة ، بغية التخفيف من الضرر الذي يلحق بالمحاصيل في المناطق التي تكون فيها نسبة الامطار عالية وفي المناطق المعرضة للفيضان ، ولتحويل الفترة التي تخلو من الفيضانات ، حيثما يكون ذلك ممكنا ، الى موسم رئيسي لانتاج المحاصيل عن طريق تطوير الري بالرفع ، واستغلال المياه الجوفية ؛
- (ح) اقامة نظم ملائمة للصرف واتخاذ تدابير مناسبة لمكافحة الملوحة في مناطق المستنقعات بالاضافة الى المناطق المعرضة للانغمار بمياه المد ؛
- (ط) تطبيق جميع التدابير والتقنيات اللازمة لمكافحة انتشار الصحراء ؛
- ٢ — ويدعو المؤسسات الدولية ووكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف الى زيادة ماتقدمه من مساعدات خارجية زيادة كبيرة لتمكين البلدان النامية من أن تتخذ بسرعة الاجراءات المبينة في الفقرة ١ أعلاه ؛

- ٣ - ويحث الحكومات والوكالات الدولية على تقدير احتياجات الري من الطاقة ، ووضع الترتيبات المناسبة لمواجهة تلك الاحتياجات وعلى تشجيع الابحاث المركزة عن استخدام الطاقة الشمسية والكهرمائية ، والطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الرياح في العمليات الزراعية؛
- ٤ - ويحث الحكومات والوكالات الدولية على تعزيز البحث والتدريب على الصعيدين القومي والاقليمي ، وأن تبدأ ، عند الضرورة ، ذلك البحث والتدريب ، في جميع نواحي تكنولوجيا المياه التي لها علاقة بنظم زراعية محددة ، وعلى تحسين ادارة وتنظيم شبكات توريد المياه .

القرار الثامن

المرأة والغذاء

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يرى أن الجزء الرئيسي من الزيادة المطلوبة في انتاج الأغذية يجب أن يتحقق في البلدان النامية اذا أريد لمأساة الجوع وسوء التغذية الراهنة التي يعاني منها ملايين لا تحصى ألا تستمر ،

وان يرى أن المرأة الريفية في العالم النامي تساهم بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل من انتاج الأغذية ،

وان يعلم أن النساء في كل مكان يقمن بصورة عامة بدور رئيسي في تدبير واعداد الاغذية التي تستهلكها أسرهن ،

وان يدرك ما للأُم من دور هام في تطور صحة أجيال المستقبل عن طريق الرضاعة الصحيحة، وكون الأمهات في معظم الحضارات أفضل مصدر للغذاء بالنسبة لأطفالهن الصغرى السن جدا ،
وان يؤكد من جديد أهمية قرار جمعية الصحة العالمية بشأن الرضاعة، المتخذ في شهر أيار/مايو من هذا العام ،

١ - يدعو جميع الحكومات الى اشراك النساء اشراكا كاملا في أجهزة رسم سياسات انتاج الأغذية والتغذية وذلك في اطار استراتيجية انمائية كاملة ؛

٢ - ويدعو جميع الحكومات الى أن توفر للنساء ، قانونا وفعلا ، الحق الكامل في الحصول على جميع الخدمات الطبية والاجتماعية ، ولا سيما الأطعمة ذات القيمة الغذائية الخاصة بالنسبة للأمهات ، ووسائل مبادعة ولادة أولادهن مما يسمح لهن بأطول فترة ارضاع ممكنة ، بالاضافة الى التعليم والمعلومات التي تعتبر أساسية في تنشئة ونمو أطفال أصحاء عقليا وجسديا ؛

٣ - ويدعو جميع الحكومات الى أن ترصد في خططها اعتمادات لتعليم وتدريب النساء على أساس متساو مع الرجال في انتاج الأغذية والتكنولوجيا الزراعية ، وتقنيات التسويق والتوزيع ، وأن تضع تحت تصرفهن المعلومات عن الشؤون الاستهلاكية والاثمانية والتغذية ؛

٤ - ويدعو جميع الحكومات الى تشجيع منح حقوق ومسؤوليات متساوية للرجل والمرأة بغية التمكين من استخدام طاقات المرأة ومواهبها وقدراتها استخداما كاملا في المشاركة مع الرجل في المعركة ضد الجوع العالمي .

القرار التاسع

تحقيق توازن مرغوب فيه بين عدد السكان
وعرض الأغذية

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك ان الطلب المتزايد على الأغذية يتصل بصورة خاصة بنمو السكان الذي لم
يسبق له مثيل ، الذي ضاعف عدد سكان العالم خلال جيل واحد ،

وان يدرك أنه رغم التكنولوجيا الزراعية المتحسنة ، لا تزال نسبة كبيرة من الجنس
البشري تعاني من نقص خطير في التغذية ، وأن ملايين عديدة من الناس يواجهون مجاعة
حقيقية ،

وان لا يفرب عن باله أن موارد الأرض والموارد المائية محدودة وأنه بسبب نقص انماء
هذه الموارد في البلدان النامية ، اخذت مسألة مواجهة الاحتياجات الغذائية لسكان العالم
السريعي التزايد ، تصبح متزايدة الصعوبة ،

وان يذكر بأنه تم التوصل ، في الشهر الأخير في بوخارست الى اتفاق في الرأي حول
خطة العمل العالمية للسكان (٥) ،

وان يشدد على أن الزيادات في عرض الأغذية لا يمكن تحقيقها الا عن طريق الانماء
الاقتصادي ،

يدعو الآن جميع الحكومات والناس في كل مكان ، ليس فقط الى بذل كل جهد ممكن
لانتاج كميات كافية من الأغذية والدخول وتوزيعها توزيعا منصفا حتى يتمكن جميع البشر من
الحصول على غذاء كاف ، وهو هدف قصير الأجل قد تجعله الأولويات وأفضل التقنيات ممكن
التحقيق ، وانما أيضا الى القيام ، من أجل التوصل الى حل أطول أجلا ، يدعم السياسات
السكانية الرشيدة التي تضمن للزوجين حق تحديد عدد الولادات ومباعدتها ، بحرية وشعور
بالمسؤولية ، وفقا للاحتياجات القومية وفي اطار استراتيجية انمائية عامة .

(٥) تقرير مؤتمر السكان العالمي للأمم المتحدة (منشورات الأمم المتحدة ، رقم
المبيع : E.75.XIII.3) ، الباب الأول ، الفصل الأول .

القرار العاشر

مبيدات الآفات *

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك أن هناك نقصا في عرض مبيدات الآفات ، وخاصة في البلدان النامية ، وبأن تلك المبيدات تعتبر مدخلات هامة من أجل تحسين الانتاج الزراعي ونتاج الماشية ، والتخزين والتوزيع ، والأحوال الصحية ،

وان يدرك ان الحاجة تدعو الى اتخاذ تدابير كافية لضمان انتاج المناسب من مبيدات الآفات ومعدات استخدامها وتوفيرها بأسعار معقولة ولزيادة الكفاءة في استخدام مبيدات الآفات ، وان يلاحظ الحاجة الملحة الى دراسة طرق بديلة للسيطرة على الآفات ، بما في ذلك الممارسات الاستنباتية والمكافحة الحيوية ،

١ - يوصي باقامة تعاون دولي ليسهل على البلدان النامية أو منظمات المكافحة المشتركة بينها ، وبأقصى ضمان ممكن في ظل شروط اقتصادية مواتية ، التزود بما يلزمها من مبيدات الآفات وعلى المعدات والمشورة بشأن استخدامها الكفؤ والمأمون ، بما في ذلك اماكن تشجيع صنعها محليا حيثما كان ذلك ممكنا ، وكذلك انشاء مخزون احتياطي دائر كالمواجهة أية طوارئ ؛

٢ - ويوصي بانشاء برنامج منسق ، يتضمن العناصر المناسبة من الامدادات والمعلومات ، والتدريب ، والابحاث ، والاشراف على النوعية ، لزيادة فعالية تدابير الحماية ،

٣ - ويوصي بقيام برنامج قوى مستمر للأبحاث عن آلية المقاومة لدى النباتات والآفات ، على السواء وخاصة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، وعن انشاء ادارة موحدة لمكافحة الآفات بالنسبة الى النظم الرئيسية لانتاج المحاصيل وعن الآثار التي تخلفها المبيدات في التربة والمياه والمحاصيل والماشية ، والبيئة والموطن البشري ؛

٤ - ويدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، الى القيام ، على أساس عاجل ، بعقد مشاورات خاصة ، تشترك فيها الحكومات الأعضاء وقطاعات الصناعة ، للتوصية بالطرق والوسائل اللازمة لتحقيق مقاصد هذا القرار ، ومن بينها نشر المعلومات عن العرض

* يتضمن هذا التعبير مبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب ، ومبيدات الفطريات ، ومبيدات القوارض ، ومبيدات الطيور ، ومنظمات النمو وغير ذلك من تدابير مكافحة الآفات .

والطلب ، التي تجمعها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبيان الاستثمارات المطلوبة لتوفير مبيدات الآفات وتوفير المعدات ، وتوحيد الإجراءات التنظيمية والقواعد البيئية ، والنظر في أساليب بديلة لمكافحة الآفات ، ولاتخاذ إجراءات لمتابعة هذا القرار .

القرار الحادي عشر

برنامج لمكافحة داء المثقبيات الحيواني الافريقي

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك أهمية داء المثقبيات الحيواني الافريقي كعامل مقيد رئيسي للنماء الريفي بصورة عامة وللانتاج الحيواني بصورة خاصة في عدد كبير من البلدان الافريقية ،

وان يحيط علما بأن التقدم المحرز في تقنيات مكافحة داء المثقبيات وبإبادة التسييتسي يجعل من الممكن الآن تنفيذ عمليات واسعة النطاق ،

وان يدرك ان التنفيذ الفعال لبرنامج دولي منسق لمكافحة داء المثقبيات الحيواني الافريقي يمكن أن يفتح مساحات شاسعة من الأراضي للانتاج الحيواني وانتاج المحاصيل بما يتيح بالتالي امكانية زيادة الكميات المعروضة من البروتين الحيواني وغير ذلك من المـؤن الغذائية زيادة كبيرة وذلك بغية التغلب على حالات العجز في القارة الأفريقية وتوفير فوائض للتصدير ،

وان يدرك المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تعود على السكان الريفيين من مثل هذا البرنامج ، ومن بينها اسداء مساهمة هامة في مكافحة داء المثقبيات البشرية ،

وان يحيط علما بأن مكافحة داء المثقبيات وبإبادة التسييتسي يجب أن تعتبر المرحلة الأولى في خطة موحدة للنماء الاقتصادي تتبعها مشاريع تشمل صوت واستغلال الأراضي والغابات والمياه المناسبة ، بما في ذلك تحسين المراعي ، والعناية بالمواشي ، والصحة الحيوانية ، وتسويق الماشية وتحضير لحومها ، بالإضافة الى التدريب في مختلف مجالات هذه الأمور ،

١ - يوصي بأن تبدأ منظمة الأمم المتحدة ، للأغذية والزراعة بالتعاون مع حكومات البلدان المعنية والمنظمات الدولية ومعاهد الأبحاث المتخصصة المعنية بالموضوع ، وبمساعدة وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وعلى وجه الاستعجال ، برنامجا طويل الأجل لمكافحة داء المثقبيات الحيواني الافريقي ، باعتباره مشروعا له درجة عالية من الأولوية ؛

٢ - ويدعو الى القيام فورا بإنشاء وحدة صغيرة للتنسيق في مقر منظمة الأغذية والزراعة لبدء المرحلة الأولى من البرنامج المخصصة للتدريب وللمشاريع المكافحة الميدانية النموذجية وللابحاث التطبيقية ، وذلك استعدادا لعمليات كبيرة في المستقبل ؛

٣ - يوصي بأن تتخذ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، فورا ، الخطوات اللازمة لتعبئة الأموال والخدمات اللازمة لذلك البرنامج .

القرار الثاني عشر

انماء صناعة البذر *

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك مساس الحاجة الى زيادة الانتاج الزراعي في العديد من البلدان لمواجهة الطلب العالمي على الأغذية ،

وان يدرك لضمان توفير البذر القابلة للحياة ذات النقاوة الجينية والمادية العالية والأصناف العالية الغلة والمؤلمة من أهمية في زيادة انتاج المحاصيل ، وزيادة الانتاجية ،

وان يؤكد ، لذلك ، أن تطوير صناعات البذر يجب أن يعطي درجة عالية من الأولوية في الاستراتيجيات القومية الانمائية الزراعية ،

وان يشدد على أنه يتعين على بعض البلدان التي تمر بحالات طوارئ متكررة مثل الجفاف والفيضانات والتيفونات وما إليها ، مما يلحق اضرارا شديدة بالمحاصيل ، أن تنشيء مخزونات احتياطية للبذر اقليمية أو قومية ، او على كلا الصعيدين ، بغية مواجهة الحاجة الى مؤن كافية من البذر للمواسم التالية ،

وان يشدد على الروابط الدولية المتزايدة بين الأبحاث المتعلقة بالمحاصيل وبين الاتجار بالبذر ، وعلى الحاجة الى الاحتراس من ادخال الآفات والأمراض التي تحطم البذر ،

١ - يحث حكومات البلدان النامية على اعلان التزامات قصيرة الأجل وطويلة لتعبئة موارد الطاقة البشرية ، والموارد المؤسسية والمالية من أجل انماء صناعة البذر في خططها القومية للانماء الزراعي ؛

٢ - ويطلب الى البلدان والأطراف المعنية بالموضوع الأخذ بسياسات وتدابير لانتاج البذر العالية النوعية ، ومعالجتها ، ومراقبة نوعيتها ، وتوزيعها وتسويقها وسن تشريعات بشأنها ، وتعليم المزارعين استخدام تلك البذر وتشجيعهم على ذلك ؛

٣ - ويوصي بتعزيز المساعدة الدولية التي يقدمها برنامج انماء صناعة البذر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ، كما يمكن تعزيز الجهود القومية المبذولة لانتاج البذر واستخدامها ، سواء أكان ذلك للاستخدام المحلي أو للتصدير ، بما في ذلك تدريب الطاقة البشرية التقنيــــــــــــــــة والادارية المختصة ، من أجل مواجهة الطلب .

* يشير اصطلاح " البذر " في هذا القرار الى المواد النباتية التي تتكاثر عن طريق التناسل أو التنبت .

القرار الثالث عشر

صندوق دولي للانماء الزراعي

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يدرك الحاجة الى تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار في القطاع الزراعي من أجل
زيادة الانتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية ،

وان يدرك أن توفير مؤن كافية من الأغذية واستخدامها على وجه صحيح يشترك في
المسؤولين عنهما جميع أعضاء المجتمع الدولي ،

وان يدرك أيضا أن الاحتمالات المتوقعة للحالة الغذائية العالمية ، تدعو الى أن
تقوم جميع البلدان باتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة ،

يقرر مايلي :

- ١ - وجوب القيام فورا بإنشاء صندوق دولي للانماء الزراعي لتمويل مشاريع الانماء الزراعي
مخصصة بصورة رئيسية لانتاج الأغذية في البلدان النامية ؛
- ٢ - وجوب قيام جميع البلدان المتقدمة النمو وجميع البلدان النامية القادرة على المساهمة
في الصندوق المذكور ، بتقديم المساهمات له على أساس طوعي ؛
- ٣ - أن يدير الصندوق مجلس إدارة مؤلف من ممثلي البلدان المتقدمة النمو المساهمة ،
والبلدان النامية المساهمة ، والبلدان المستفيدة المحتملة مع مراعاة الحاجة الى ضمان توزيع
التمثيل على نحو عادل بين هذه الفئات الثلاث وضمان التوازن الاقليمي بين ممثل البلدان
المستفيدة المحتملة ؛
- ٤ - أن تصرف الأموال من الصندوق عن طريق المؤسسات الدولية أو الاقليمية أو الفئتين
معا ، وذلك وفقا للأنظمة والمعايير التي سيحددها مجلس الإدارة ؛
- ٥ - ان يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة ، على وجه الاستعجال ، الى
عقد اجتماع تشترك فيه جميع البلدان المهتمة بالأمر . المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه ، والمؤسسات ،
لوضع التفاصيل اللازمة ، ومن بينها حجم الصندوق والالتزامات المالية له ؛
- ٦ - أن يدخل الصندوق حيزا لعمل بمجرد ان يقرر الأمين العام للأمم المتحدة ، بالتشاور
مع ممثلي البلدان التي عقدت تبرعاتها للصندوق ، ان الصندوق يبشر بالأمل في توليد المزيد
من الموارد الاضافية الكبيرة لمساعدة البلدان النامية وأن لعملياته أملا معقولا في الاستمرار .

القرار الرابع عشر

تخفيض النفقات العسكرية بغية زيادة انتاج الأغذية

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يذكر قرار الجمعية العامة ٣١٨٠ (د-٢٨) ، الذي ينص على أن القصود الرئيسي لمؤتمر الأغذية العالمي هو استحداث طرق ووسائل تمكن المجتمع الدولي بأسره من أن يعالج مشكلة الغذاء العالمية معالجة ملموسة ،

وان يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ٣١٢١ (د-٢٨) ، الذي نص على أن التبرعات لبرنامج الأغذية العالمي يجب أن تعزز بتبرعات اضافية كبيرة من مصادر أخرى ،

وان يشدد على العنوان ٢ " الأغذية " من قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د-٦) ، المعنون " برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد " ،

وان يأخذ بالاعتبار كذلك قرارات الجمعية العامة ٢٦٦٧ (د-٢٥) ، و ٢٨٣١ (د-٢٦) ، و ٣٠٧٥ (د-٢٨) ، المعنونة " النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وآثاره الشديدة الضرر بسلم العالم وأمنه " ،

وان يذكر أيضا بقرار الجمعية العامة ٣٠٩٣ (د-٢٨) ، المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة ، واستخدام جزء من الأموال الموفرة على هذا النحو في تقديم المساعدة للبلدان النامية " ،

وان يشير الى قرار منظمة الأغذية والزراعة ٧٣/٣ الذي يسلم بأن ضمان الأمن الغذائي العالمي هو مسؤولية يشترك فيها المجتمع الدولي بأسره ،

وان يرى مع القلق أن هناك أزمة غذائية عالمية شديدة يتعين على جميع الدول ان تواجهها بقوة ،

وان يذكر بقلق مماثل بأن تقرير فريق الخبراء المعني بنزع السلاح والامن (A/9770) يقدر ان اكثر من ٢٠٠ ألف مليون دولار تنفق سنويا للأغراض العسكرية ، مما يظهر عدم التناسب الهائل بين النفقات العسكرية والأهداف الراهنة للمعونة الانمائية الزراعية ،

يدعو الدول المشتركة في المؤتمر الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرارات المتعلقة بتخفيض النفقات العسكرية لفرض الانماء التي اتخذتها الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة ، بأسرع ما يمكن ، والى تخصيص نسبة متزايدة من الاموال الموفرة على هذا النحو لتمويل انتاج الاغذية في البلدان النامية ، ولانشاء احتياطات لمواجهة حالات الطوارئ .

القرار الخامس عشر

المعونة الغذائية لضحايا الحروب الاستعمارية في افريقيا

ان مؤتمر الأغذية العالمي ،

ان يذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٨١٨ (د-٢٨) المتعلق بمساعدة السكان في الاقاليم المستعمرة وقرارات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة بالموضوع ،
وان يذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٢ (د-٥٧) بشأن تنفيذ
اعلان منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة ،

وان يلاحظ مع الارتياح القرارات التي اعتمدت في الدورتين الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن توفير المساعدة بجميع أشكالها لتلك الاقاليم ،

وان يأخذ في اعتباره التقدم المحرز حتى الآن في عملية منح الاستقلال الكامل
للاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ،

وان يأخذ في اعتباره التدابير القمعية التي استخدمها نظام الحكم البرتغالي
الفاشستي الاستعماري السابق أثناء حروب التحرر الوطني في غينيا-بيساو ، وموزامبيق ،
وانغولا ،

وان يساوره قلق شديد ازاء الدمار والخراب اللذين لحقا بالا مكانيات الزراعية في
تلك البلدان وازاء نقص الأغذية الخطير السائد في تلك البلدان ،

وان يدرك ان سكان تلك البلدان حرموا في الماضي من أى مساعدة من الأمم
المتحدة أو من أسرة منظمات الأمم المتحدة بسبب السياسة البرتغالية السابقة ،

١ - يطلب الى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والى المدير التنفيذي
لبرنامج الأغذية العالمي اتخاذ اجراءات فورية لزيادة المعونة الغذائية لسكان غينيا-بيساو،
والرأس الأخضر ، وموزامبيق ، وانغولا ، وساو تومي ، وبرنسيبي ؛

٢ - ويطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة والى جميع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات
الداخلية في منظومة الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمساعدة حركات التحرير
القومي أو حكومات تلك البلدان على وضع خطة شاملة للتعمير القومي ؛

٣ - ويدعو جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الى تقديم المساعدة لتعويض الأضرار
المتشعبة الجوانب الناشئة عن الكفاح من أجل التحرر القومي .

القرار السادس عشر

نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر بشان الاغذية والزراعة

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يدرك ان طاقة الحكومات على اتخاذ تدابير سريعة ومناسبة لمعالجة نقص الاغذية سوف تتعزز عن طريق قيام جميع البلدان ، في حينه ، بتقديم المعلومات الكافية المتعلقة بالحالة الراهنة والمتوقعة للمحاصيل والاغذية ، وان يدرك كذلك الترابط المتزايد للبلدان في هذا المجال ،

وان يشدد على مساس الحاجة الى اقامة نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الاغذية يستهدف (ا) تحديد البلدان والمناطق التي يظن ان نقصا حادا في المواد الغذائية ومشاكل ناجمة عن سوء التغذية وشبكة الحدوث فيها ؛ (ب) رصد احوال العرض والطلب العالمي على الاغذية لتمكين الحكومات من اتخاذ تدابير مناسبة وفسي حينها ؛ (ج) المساهمة في الاعمال الفعال للتعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي العالمي ،

وان يدرك ما للتدفق الشامل وفي حينه للمعلومات والتنبؤات عن حالة واحتمالات الانتاج الزراعي ، ومتطلبات الاستيراد ، وتوفر الصادرات ، وصحة الماشية ، والمدخلات ، والتجارة ، من دور هام في مواجهة متطلبات الامن الغذائي العالمي واستقرار الاسواق على اسعار عادلة ومجزية في احوال غذائية وزراعية مستمرة التغيير ،

وان يلاحظ ان نظاما عالميا للمعلومات يتطلب تزويدا منتظما بالتقارير والملاحظات التي يمكن الاعتماد عليها ،

وان يدرك ان اشد المناطق تاثرا بنقص الاغذية ، التي يعتبر حصولها على المعلومات الكافية في حينها امرا ذا اهمية خاصة ، هي في كثير من الاحيان تلك التي لا تملك الموارد والتقنيات اللازمة للتزويد بالمعلومات المطلوبة للتشغيل الصحيح للنظام ، وان يدرك ايضا أن مشكلة عدم الكفاية في تجميع المعلومات والبيانات عن الاغذية في البلدان النامية ناتجة ، الى حد كبير ، عن عدم وجود مؤسسات كافية ،

وان يلاحظ ان حكومات جميع البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة للاغذية قد اعربت عن استعدادها من حيث المبدأ للاشتراك في توسيع ترتيبات المعلومات القائمة حاليا وجعلها نظاما اكثر عالمية وشمولا ، وان يلاحظ كذلك اهمية تعزيز وظائف

الاعلام في منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمجلس الدولي للقمح والمنظمات الدولية الاخرى المعنية بالاغذية والزراعة ،

وان يرحب بالاجراءات التي تتخذها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لتعزيز مالدورها من انظمة للمعلومات والاذار المبكر بشأن الاغذية في اثر قرار اتخذه مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة في عام ١٩٧٣ ،

١ - يقرر وجوب انشاء نظام عالمي للمعلومات والاذار المبكر بشأن الاغذية والزراعة (يشار اليه فيما بعد باسم " النظام ") ويوافق على ان منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة هي انسب منظمة لتشغيل هذا النظام والاشراف عليه ؛

٢ - ويطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، بالتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى المعنية ، وخاصة المجلس الدولي للقمح ، وضع الترتيبات اللازمة لانشاء النظام وعرضها على الحكومات المشتركة في النظام للحصول على موافقتها النهائية ؛

٣ - ويطلب الى جميع الحكومات الاشتراك في النظام ومد يد التعاون الكامل ، على أساس طوعي ومنظم ، عن طريق تقديم اكبر قدر ممكن من المعلومات الراهنة والتنبؤات ، بما في ذلك المعلومات الراهنة والتنبؤات المأخوذة من الاحصائيات والدراسات العادية المنشورة ، بشأن المنتجات الغذائية الاساسية في بادئ الامر ، ومن بينها بشكل خاص الحنطة ، والارز ، والحبوب الخشنة ، وفول الصويا ، ومنتجات الماشية ، والى الحد الممكن ، المنتجات الغذائية الهامة الاخرى وغير ذلك من النواحي ذات الصلة بحالة العرض والطلب على الاغذية في بلدانها والتي تؤثر على الامن الغذائي العالمي ، مثل الاسعار وانتاج المدخلات والمعدات المطلوبة للانتاج الزراعي ، وصناعة الاغذية وصحة الماشية ، مع مراعاة الحقوق السيادية للحكومات في هذا الخصوص واحترامها ؛

٤ - ويطلب الى الحكومات أن تعتمد ، حيثما يكون ذلك ضروريا ، الى اتخاذ تدابير لتوسيع او تحسين مالدورها من خدمات لتجميع ونشر البيانات في هذه الحقول ؛ ويطلب كذلك من منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الارصاد الجوية العالمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمكتب الحكومي الدولي للمعالجة الآلية للمعلومات ، وغير ذلك من المصادر المتعددة الاطراف والثنائية تقديم مساعدة عاجلة ، تقنية ومالية ، للحكومات المهمة ، بشأن نواحي معينة لتعزيز الترتيبات الراهنة لتجميع البيانات ونشرها في مجالات انتاج الاغذية ، والمستويات التغذوية في مختلف مستويات الدخل ، ومؤثر المدخلات ، والعلاقات بين الارصاد الجوية والمحاصيل الجوية ، وذلك على الصعيد القومي او الاقليمي حسب مقتضى ، وتنسيق هذه الاجراءات مع الاجراءات التي نص عليها مجلس الاغذية العالمي في القرار الثاني والعشرين للمؤتمر بشأن الترتيبات الموضوعة لاجراءات المتابعة ؛

٥ - ويطلب ان تحلل المعلومات التي تجمع على هذا النحو تحليليا كاملا وان توزع دوريا على جميع الحكومات المشتركة ، لتستخدمها استخداما خالصا ؛ على ان يكون مفهوما ، ان بعض المعلومات التي تقدمها الحكومات سوف تنشر بشكل تجميعي وذلك خاصة بغية تجنب حدوث انعكاسات غير ملائمة في الاسواق ؛

٦ - ويطلب الى منظمة الارصاد الجوية العالمية ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (ا) ان توفر في اطار النظام ، تقديرات منتظمة للاحوال الجوية الراهنة والحديثة العهد على اساس المعلومات المجمعة حاليا عن طريق نظام مراقبة الاحوال الجوية العالمية ، كيما يمكن تحديد التغييرات الهامة زراعيا في الانماط الجوية ؛ (ب) أن توسع وتنشئ مشاريع بحثية مشتركة ولاسيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة ، وان تبحث العلاقات بين الاحوال الجوية والمحاصيل آخذة في الاعتبار ما لآحوال رطوبة التربة من اثر؛ (ج) ان تعزز النظم العالمية الراهنة لرصد الاحوال الجوية فيما يتعلق بكفاية اعمال المراقبة في مجال الارصاد الجوية ، ونظم معالجة البيانات على المستويين القومي والاقليمي ، بغية جعلها ذات اتصال مباشر بالاحتياجات الزراعية ؛ (د) ان تشجع التحقيقات فيما يتعلق بتقدير احتمال حدوث أحوال جوية غير ملائمة في مختلف المناطق الزراعية ، ومن أجل التوصل الى تفهم افضل لاسباب التغييرات الجوية .

القرار السابع عشر

تعهد دولي بشأن الامن الغذائي العالمي

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يشدد على مساس الحاجة الى ضمان توفر مؤن عالمية كافية في جميع الاوقات من المواد الغذائية الاساسية وذلك خاصة من اجل تجنب اى نقص حاد في حالة حدوث قصور واسع النطاق في المحاصيل او كوارث طبيعية او كوارث اخرى ، ولمواجهة التوسع المستمر في استهلاك البلدان ذات الانصبة الغذائية الفردية المنخفضة المستوى ، ولموازنة التقلبات في الانتاج وفي الاسعار ،

وان يدرك ان المستويات المنخفضة جدا لمخزون الاغذية العالمي ، وبصورة رئيسية من الحبوب ، تشكل تهديدا خطيرا لمستويات الاستهلاك وتجعل العالم ، الى حد كبير جدا ، رهين لتقلبات الاحوال الجوية ،

وان يرحب بالتقدم الذى تم احرازه بالفعل عن طريق منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة نحو استحداث طريقة مشتركة لتحقيق اهداف الامن الغذائي العالمي ، وان يلاحظ ان جميع البلدان الرئيسية المنتجة للاغذية والمستهلكة لها تؤيد هذه الاهداف ،

وان يؤكد من جديد المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي باسره عن وضع سياسات وترتيبات تهدف الى ضمان الامن الغذائي العالمي ، وخاصة في الاحتفاظ بمخزونات قومية او اقليمية كافية كما هو وارد في التعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي العالمي ،

وان يدرك ان الاشتراك الشامل لجميع البلدان المنتجة والمستهلكة امر اساسي بالنسبة الى تحقيق الاهداف العالمية للامن الغذائي العالمي ، وان يشدد على اهمية تقيد جميع الحكومات باهداف وسياسات التعهد الدولي المقترح وبمبادئ التوجيهية ، مع مراعاة الطبيعة الطوعية لذلك التعهد والحقوق السيادية للامم ،

وان يدرك المصاعب المواجهة حاليا وخاصة من قبل البلدان النامية في تكويـن المخزونات بسبب عدم توفر مؤن محلية فائضة الى حد كاف عن احتياجات الاستهلاك الراهن ، وبسبب الاسعار المرتفعة الراهنة للحبوب الغذائية في الاسواق العالمية والقيود التي تفرضها المصاعب الخطيرة الناجمة عن موازين المدفوعات ، الامر الذى يتطلب زيادة فورية في الانتاج الغذائي للبلدان المتقدمة النمو مع القيام في الوقت ذاته بمساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجها الغذائي وانشاء مخزونات خاصة بها ،

١ - يؤكد الاهداف والسياسات والمبادئ التوجيهية المبينة في نص التعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي العالمي (٦) ، ويدعو جميع الحكومات الى الاعراب عن استعدادها لاعتماد تلك الاهداف والسياسات والمبادئ التوجيهية ، ويحث جميع الحكومات على التعاون في وضع التعهد الدولي موضع التنفيذ في اقرب وقت ممكن ؛

٢ - ويدعو منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى الاسراع في انجاز الترتيبات التنفيذية وغيرها من الترتيبات العملية اللازمة لاعمال المشروع الدولي المقترح ، بما في ذلك دراسة ماينطوى عليه من مشاكل اقتصادية وادارية ، عملية ؛

٣ - ويدعو حكومات جميع البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة للاغذية والمتاجرة بها ، وبصورة رئيسية الحبوب ، الى ان تعقد في اسرع وقت ممكن مباحثات في المحافل الدولية المناسبة ، بغية الاسراع في تنفيذ المبادئ المتضمنة في التعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي ، بغية دراسة امكانية انشاء احتياطات من الحبوب توضع في نقاط استراتيجية ؛

٤ - ويحث الحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية المعنية على تقديم المساعدة التقنية والمالية والغذائية اللازمة ، على شكل منح او بشروط تنطوى على رعاية خاصة ، بغية وضع وتنفيذ السياسات القومية المناسبة لانشاء مخزونات من الاغذية في البلدان النامية ، بما في ذلك توسيع مرافق التخزين والنقل ، في اطار اولويات البرامج الانمائية القومية لتلك البلدان ، كيما تستطيع تلك البلدان الاشتراك اشتراكا فعالا في سياسة عالمية للامن الغذائي .

القرار الثامن عشر

سياسة محسنة للمعونة الغذائية

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يدرك انه ، في الوقت الذي يكمن فيه الحل النهائي لمشكلة نقص المـوـاد الغذائية في البلدان النامية في زيادة الانتاج في تلك البلدان ، ستظل هناك حاجة خلال تلك الفترة المؤقتة الى المعونة الغذائية المقدمة على اساس منح والى اية صفقات اضافية تنطوى على نقل المواد الغذائية الى البلدان النامية بشروط تساهلية او متفق عليها ، وذلك لمواجهة حالات الطوارئ والاحتياجات التغذوية بصورة رئيسية ، وكذلك الى حفز العمالة في الريف عن طريق المشاريع الانمائية ،

وان يشدد على اهمية وضع سياسة للمعونة الغذائية اطول أجلا بغية ضمان درجة معقولة من الاستمرارية في المؤن المادية ،

وان يلاحظ أن عام ١٩٧٤ قد قصر ، خلافا للتوقعات السابقة ، عن تحقيق المحصول الجيد المطلوب لتجديد المخزونات ولعادة اقرار درجة معقولة من الضمان في المؤن الغذائية العالمية ، وان يعرب عن قلقه لان معظم البلدان النامية لن تستطيع تمويل اثمان مستورداتها المتزايدة من الاغذية في المستقبل المباشر ،

وان يشدد على ان المعونة الغذائية يجب ان توفر باشكل لا تنتهك الحقوق السيادية للبلدان ، ولا تتدخل في الاهداف الانمائية للبلدان المستفيدة ولا تغرض عليها الاهداف السياسية للبلدان المتبرعة ،

وان يشدد كذلك على الاهمية القصوى لضمان تقديم المعونة الغذائية باشكل طوعية في طبيعتها وشمولية مع الخطط الانمائية الزراعية للبلدان المستفيدة ، بحيث يكون هدفها النهائي تشجيع الجهود الانمائية الطويلة الاجل لتلك البلدان وضمان كونها لا تعمل كمثبط للانتاج المحلي وتسبب انعكاسات ضارة على الاسواق المحلية والتجارة الدولية ، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ،

وان يحيط علما مع الاهتمام بما انجزته الجمعية العامة من عمل في دورتها التاسعة والعشرين بشأن موضوع تعزيز مكتب منسق الامم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وبخاصة فيما يتعلق بالاستعداد للكوارث وبالتخطيط المسبق لمواجهةها ،

وان يدرك الحاجة الى زيادة موارد برنامج الاغذية العالمي ، حتى يتمكن من ان يقوم بدور اكبر وافعل في تقديم المساعدات الانمائية الى البلدان النامية تعزيزا للامن الغذائي وبشكل عمليات طوارئ ، وان يدرك ايضا الحاجة الى زيادة موارد مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، لتمكينها من ان تقوم بدور اكبر في مواجهة الاحتياجات الغذائية للاطفال في عمليات الطوارئ ،

١ - يؤكد الحاجة الى استمرار تقديم حد ادنى من المعونة الغذائية المادية من اجل عزل برامج المعونة الغذائية عن اثار التقلبات الحادة في الانتاج والاسعار ؛

٢ - ويوصي جميع البلدان المتبرعة بان تقبل وتنفذ مفهوم التخطيط المسبق " للمعونة الغذائية " ، وبان تبذل قصارى جهودها لتوفير المساعدات السلعية او المالية او كلا النوعين ، بحيث يضمن تقديم ١٠ ملايين طن من الحبوب على الاقل كمعونة غذائية مادية كل عام ابتداءً من عام ١٩٧٥ ، وتوفير كميات كافية من السلع الغذائية الاخرى ؛

٣ - ويطلب الى البلدان المصدرة والمستوردة للحبوب ، المعنية بالامر ، بالاضافة الى مقدمي التبرعات المالية الحاليين والمحتملين ، الاجتماع في اقرب وقت ممكن للتعرف على الاحتياجات ولدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة توفير الاغذية والتسهيلات العالية خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ للبلدان النامية المتأثرة ، وبخاصة لاشد البلدان تأثرا بمشكلة الغذاء الحالية ؛

٤ - ويحث جميع البلدان المتبرعة على (ا) تقديم نسبة اكبر من المعونة الغذائية عن طريق برنامج الاغذية العالمي ، (ب) والنظر في ان تزيد تدريجيا عنصر المنح في برامجها الثنائية للمعونة الغذائية ، (ج) والنظر في التبرع بجزء من اى تسديدات بقيمة المعونة الغذائية ، لبرامج التغذية التكميلية وللغاثة في حالات الطوارئ ، (د) وتقديم موارد نقدية اضافية ، حسب المقتضى ، الى برامج المعونة الغذائية لشراء السلع الاساسية من البلدان النامية الى اقصى حد ممكن ؛

٥ - ويوصي بان يعهد الى اللجنة الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الاغذية العالمي ، المعاد تشكيلها وفقا للتوصية الواردة في القرار الثاني والعشرين للمؤتمر بشأن ترتيبات اجراءات المتابعة ، بمهمة وضع المقترحات من اجل تنسيق افعال لبرامج المعونة الغذائية المتعددة الاطراف والثنائية وغير الحكومية ولتنسيق المعونة الغذائية في حالات الطوارئ ؛

٦ - ويوصي بان تخصص الحكومات ، حيثما كان ذلك ممكنا ، مخزونات او اسوالات لمواجهة الاحتياجات الدولية في حالات الطوارئ ، كما هو وارد في التعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي العالمي ، ويوصي كذلك بان توضع مبادئ توجيهية دولية

لمخزونات الطوارئ هذه في إطار التعهد المقترح بغية توفير تنسيق فعال لمخزونات الطوارئ ولضمان وصول مساعدات الاغاثة الغذائية الى اكثر الفئات حاجة واضعفها مقاومة في البلدان النامية ؛

٧ - ويوصي بان يوضع جزء من مخزونات الطوارئ المقترحة تحت تصرف برنامج الاغذية العالمي ، على اساس طوعي ، من اجل زيادة طاقته على تقديم المساعدة السريعة في حالات الطوارئ .

القرار التاسع عشر

التجارة الدولية والتثبيت والتكيف الزراعي الدوليان

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يدرك العلاقة المتبادلة بين مشكلة الغذاء العالمية والتجارة الدولية ، والدور الذي يمكن للتجارة الدولية القائمة على المنافع المتبادلة والمنصفة ان تضطلع به في حل مشكلة الغذاء العالمية ، بما في ذلك نواحيها الانمائية ،

وان لا يغيب عن باله ان عدم الاستقرار في الاسواق الزراعية العالمية كما ينعكس في التقلبات الشديدة للأسعار وفي الشكوك المحيطة بتوفر المنتجات الزراعية في الاسواق العالمية لا يعود بالنفع على البلدان المنتجة ولا على البلدان المستهلكة ، وان له اثارا سلبية على اقتصاداتها ، وخاصة على اقتصادات البلدان النامية ،

وان لا يغيب عن باله ايضا ان عدم الاستقرار هذا يؤثر تأثيرا خطيرا على تخطيط فرص التصدير وعلى احتياجات الاستيراد ،

وان ياخذ بالاعتبار الحاجة الى الاستقرار في الاسواق العالمية للاغذية ، مع ايلاء المراجعة الكاملة في هذا الخصوص لمصالح البلدان المستوردة النامية التي لا يمكنها دفع اسعار عالية لمستورديها ، ولمصالح البلدان المصدرة النامية المتمثلة في زيادة امكانيات وصول صادراتها الى الاسواق ، وان يذكر في هذا الخصوص بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني وبرنامج عمل الجمعية العامة للامم المتحدة المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وان يعترف بدور النشاطات التي يضطلع بها حاليا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمجلس الدولي للقمح ، والمنظمات الدولية الاخرى المعنية بطريقة مباشرة او غير مباشرة بمسائل توسيع الاسواق والوصول اليها ، وبسياسة التسعير ،

وان يشدد على ما للبلدان النامية التي تعاني عجزا في الاغذية من حاجة ماسة الى ان تتوفر لها مستوردات غذائية بأسعار مستقرة ومعقولة ،

وان يؤيد الرأي القائل ان الترابط المتزايد بين اقتصادات البلدان المنفردة يحتم قيام مفهوم عالمي للتكيف الزراعي ،

وان لا يغيب عن باله ان الاتجار الدولي بالمنتجات الزراعية وخاصة بالمنتجات الغذائية قيدته مختلف الحواجز الجمركية وغير الجمركية بالاضافة الى القيود الاخرى التي تفرض عبئا ثقيلا على موازين المدفوعات ، وخاصة موازين مدفوعات البلدان النامية ، وان هذه المشاكل قد تفاقمت بسبب التضخم والازمات النقدية ،

وان لا يغيب عن باله ان حصيلة القطع الاجنبي لغالبية البلدان النامية تعتمد بشكل راجح على صادرات المنتجات الزراعية والغذائية ، وان يدرك أن حصة هذه البلدان النامية في الصادرات الزراعية العالمية وهي حصة متواضعة فعلا ، تتقلص باستمرار ،

وان لا يغيب عن باله ايضا أن توفير المدخلات الزراعية بأسعار معقولة ومستقرة له اثر جوهري على تعزيز الاستقرار في اسواق المنتجات الزراعية التي تصدرها البلدان النامية ،

وان يؤكد على ما للتدابير القومية مثل الاصلاحات الزراعية ، وتنظيم الاسواق ، وانهاء المقومات الهيكلية ، وما الى ذلك ، من اهمية في السماح للقطاعات الاكثر فقرا بين سكان الريف بالافادة من الامكانيات التي يخلقها التوسع التجاري ،

١ - يدعو جميع الحكومات الى التعاون في تشجيع توسيع وتحرير التجارة العالمية على نحو مطرد ومتزايد مع الاشارة بشكل خاص الى المنتجات الغذائية وتحسين مستويات رفاه ومعيشة جميع الشعوب ، وخاصة شعوب البلدان النامية ؛ ووفقا لذلك ، يطلب الى جميع الحكومات التعاون ، في جملة امور ، من اجل تخفيض الحواجز التي تعترض طريق التجارة ، وكل الممارسات التمييزية ، تخفيضا تدريجيا وازالتها ، مع مراعاة مبادئ معاملة الدولة الاكثر رعاية كما هو منطبق في الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة ، ومن اجل تحسين الاطار الدولي لسير التجارة العالمية ؛ وبغية تحقيق هذه الاهداف ، يتعين بذل جهود منسقة لحل المشاكل التجارية لجميع البلدان بطريقة عادلة مع مراعاة المشاكل التجارية الخاصة للبلدان النامية ؛

٢ - ويحث الحكومات على اتخاذ تدابير تستهدف ضمان منافع اضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية بغية تحقيق زيادة كبيرة في حصيلتها من القطع الاجنبي ، وتنويع صادراتها ، وزيادة معدل نمو تجارتها ، مع مراعاة حاجاتها الانمائية ، وتحسين امكانيات اشتراك تلك البلدان في توسيع التجارة العالمية واقامة توازن اكثر ملاءمة للبلدان النامية في اقتسام المزايا الناشئة عن مثل هذا التوسع ، وذلك ، الى اكبر حد ممكن ، عن طريق اجراء تحسين كبير لشروط حصول البلدان النامية على المنتجات التي تهمها ، وحيثما يكون ذلك مناسباً عن طريق اجراءات تستهدف تحقيق اسعار مستقرة وعادلة ومجزية خاصة للمنتجات الغذائية والزراعية ؛

٣ - ويدعو جميع الحكومات الى التعاون في اتخاذ تدابير لمنع ممارسات المضاربة التي تهدف الى عدم استقرار الاسواق وتحقيق ارباح اضافية ؛

٤ - ويدعو الحكومات الى ان تستنبط في المنظمات المناسبة تدابير فعالة لمعالجة مشكلة تثبيت الاسواق العالمية ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية وذلك خاصة عن طريق ترتيبات دولية تستهدف ، في جملة امور ، زيادة انتاج الاغذية ، وخصوصا في البلدان النامية ، وتخفيف النقص في المواد الغذائية ، وضمان الامن الغذائي ، وتشجيع الاسعار المجزية للمنتجين والمنصفة للمستهلكين والتي تولي اهتماما خاصا لمصالح البلدان النامية بصفتها مستوردة ومصدرة ؛

٥ - ويحث مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان على مضاعفة جهوده في مجال النظر في طرق معالجة جديدة لمشاكل وسياسات السلع الدولية وفي زيادة تفصيل الاقتراحات المقدمة لوضع برنامج عام موحد للسلع الاساسية ، مع اشارة خاصة الى المواد الغذائية ، بغية اعطاء اولوية النظر للتوصيات المتضمنة جدولا زمنيا للعمل من اجل اتخاذ الاجراءات المناسبة في وقت مبكر ؛

٦ - ويطلب الى الهيئات الدولية المسؤولة اعطاء اعلى درجة ممكنة من الاولوية للاسراع في المشاورات والمفاوضات ضمن حدود زمنية متفق عليها بغية التوصل الى اتفاقات حول تخفيض اوازالة مايعترض التجارة الدولية من عوائق وقيود وتمكين المنتجات الزراعية والغذائية للبلدان النامية من الوصول ، بشروط محسنة تحسينا كبيرا ، الى اسواق البلدان المتقدمة النمو وفقا للاهداف الاساسية التي تسترشد بها المفاوضات التجارية الشاملة المتعددة الاطراف الجارية داخل اطار الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة كما اتفق عليها في طوكيو ، بما في ذلك مفهوم عدم المعاملة بالمثل ومفهوم المعاملة الخاصة والاكثر رعاية عن طريق التدابير التفصيلية الموضوعة لمصالح البلدان النامية عن طريق المفاوضات ، حيثما يكون ذلك ممكنا ومناسبا ؛

٧ - ويطلب الى جميع البلدان المتقدمة النمو ان تنفذ وتحسن وتوسع خططها وفقا للنظام المعمم للافضليات وان تنظر في مده ليشمل السلع الغذائية والزراعية ، بما فيها تلك التي تكون معالجة او نصف معالجة ؛

٨ - ويحث الحكومات المشتركة في المشاورات المركزة الخاصة بالسلع ، وكذلك الحكومات الاخرى ، على بذل جهود متسمة بالتصميم لتحقيق نتائج كبيرة ولموسسة في مجالي الوصول الى الاسواق وسياسة التسعير ، ويوصى جميع الحكومات باتخاذ اجراءات لموسسة بشأن المقترحات التي يتم التقدم بها في المشاورات المركزة والتي تكون مقبولة لديها ؛

٩ - ويدعو حكومات البلدان المتقدمة النمو ، عند تحديد مواقعها حيال برامج الدعم الزراعي للإنتاج الغذائي المحلي ، ان تأخذ في الاعتبار قدر المستطاع مصالح البلدان النامية المصدرة للأغذية ، بغية تجنب أحداث تأثير ضار على صادرات تلك البلدان ؛

١٠ - ويطلب الى البلدان المتقدمة النمو ان تتيح وتسهل ، الى اقصى مدى ممكن ، توسيع المستوردات الغذائية والزراعية من البلدان النامية ، منافسة للإنتاج المحلي ، وبذلك توفر لتلك البلدان فرصة عادلة ومعقولة لزيادة حصيلة صادراتها ، وان تسمح للبلدان النامية المصدرة الى تلك الاسواق المتقدمة النمو بتخطيط انتاجها وصادراتها على اساس مسبق ؛

١١ - ويؤكد من جديد الاهمية التي توليها البلدان الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة للتكيف الزراعي الدولي وكذلك حاجة الحكومات الى العمل معا في سبيل زيادة اتساق سياساتها القومية والاقليمية بشأن التغييرات المقبلة في مجال الاغذية والزراعة ؛

١٢ - ويطلب ان تولي منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة مراعاة كاملة لمناقشات وقرارات مؤتمر الاغذية العالمي ، عند وضعها وتنفيذها للاستراتيجية المقترحة للتكيف الزراعي الدولي ؛

١٣ - ويطلب الى حكومات البلدان المتقدمة النمو والى المنظمات الدولية المعنية بزيادة المساعدة الميدانية المقدمة للبلدان النامية في نشاطات تشجيع التصدير والياتـه وفي تدريب موظفي التسويق الزراعي والتجارة الزراعية مع ايلاء الاعتبار اللازم لعملية التنوع ولحاجات الانماء ؛

١٤ - ويدعو البلدان والمنظمات المعنية الى تركيز اهتمام خاص لتسوية المشاكل التي تواجه البلدان النامية في مسألة نقل المواد الغذائية ؛

١٥ - ويدعو البلدان النامية الى توسيع تعاونها الاقتصادي المتبادل ويدعو البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية الى المحافظة على دعمها للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية وتوسيع ذلك الدعم ؛

١٦ - ويشدد على الحاجة الى تدابير تضمن للقطاعات الاقرب بين سكان الريف حصتها في الغرض والمنافع التي يوفرها التوسع التجاري ؛

١٧ - ويطلب الى برنامج الاغذية العالمي والمنظمات الدولية الاخرى المعنية اعطاء اولوية الى استخدام الموارد النقدية المتوفرة للمعونة الغذائية المتعددة الاطراف او

الثنائية ، في الشراء من البلدان النامية بالاسعار والشروط التنافسية السائدة في الاسواق العالمية ؛

١٨- ويحث البلدان المتقدمة النمو والبلدان الاخرى المعنية ، وكذلك المؤسسات المالية الدولية المعنية ، على النظر بعين المتحيز الى توفير المساعدة الكافية للبلدان النامية في حالات وجود صعوبات في موازين المدفوعات ناشئة عن التقلبات في ايرادات الصادرات او في تكاليف الاستيراد ، وخاصة فيما يتعلق بالاغذية ؛

١٩- ويطلب الى حكومات جميع البلدان والى المنظمات الدولية المعنية ، عند النظر في جميع الموضوعات المتضمنة في هذا القرار ، ان تعطي اعلى اولوية ممكنة واكثر الشروط رعاية ، لاقل البلدان نموا وللبلدان غير الساحلية وللبلدان الجزرية النامية وللبلدان النامية الاشد تاشرا بالازمات الاقتصادية .

القرار العشرون

دفع نفقات سفر ممثلي حركات التحرير القومي
وغيرها من المصروفات المتصلة بذلك

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٢ (د - ٥٧) المؤرخ في
١ آب/اغسطس ١٩٧٤ ويشكل خاص الفقرة ٢ (د) من ذلك القرار ،

وان يذكر ايضا بالقرار العشرين (٧) للمؤتمر السكاني العالمي ،

يطلب الى الجمعية العامة ان تتحمل جميع نفقات سفر ممثلي حركات التحرير
القومي الذين اشتركوا في مؤتمر الاغذية العالمي والمصروفات الاخرى المتصلة بذلك .

(٧) تقرير مؤتمر السكان العالمي التابع للأمم المتحدة (منشورات الأمم المتحدة ،
رقم المبيع : E.75.XIII.) ، الباب الاول ، الفصل الثاني .

القرار الحادى والعشرون

شكر وامتنان

ان مؤتمر الاغذية العالمى ،

ان يدرك خطورة مشكلة الغذاء العالمية واهمية الجهود القومية والدولية المبذولة
لايجاد حلول كافية لتلك المشكلة ،

واقترعا منه بان مؤتمر الاغذية العالمى الذى عقد في روما في الفترة من ٥ الى ١٦
تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٤ يمثل مساهمة كبرى في جهود الامم المتحدة وجهود المجتمع
الدولى الرامية الى ايجاد حلول عاجلة لمشاكل نقص الاغذية والجوع وسوء التغذية ، الفورية
والطويلة الاجل ،

ويعرب عن تقديره العميق الى رئيس جمهورية ايطاليا ، السيد جيو فاني لىونى
والى شعب جمهورية ايطاليا باسره ، لاستضافة مؤتمر الاغذية العالمى في روما ، ولما ابدوه
من كرم الضيافة وما قدموه من مساهمة كبيرة في انجاز اعمال المؤتمر بنجاح .

القرار الثاني والعشرون

ترتيبات اجراءات المتابعة ، بما في ذلك اقامة الاجهزة
التنفيذية المناسبة لمتابعة توصيات او قرارات المؤتمر

ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

ان يدرك ان ضمان مؤن غذائية عالمية كافية يعتبر مسألة حياة او موت بالنسبة
للملايين من البشر ،

وان يقدر الطبيعة المعقدة لمشكلة الغذاء العالمية ، التي لا يمكن حلها الا عن
طريق معالجة موحدة مشتركة بين فروع اختصاصية متعددة داخل اطار الانماء الاقتصادي
والاجتماعي برمه ،

وان يرى وجوب تشجيع الامن الغذائي العالمي الجماعي داخل اطار سياسة
غذائية عالمية ووجوب زيادة تحديد وتفصيل مفهوم تلك السياسة ، حتى تتمكن من الاسراع في
عملية الانماء الريفي في البلدان النامية بالاضافة الى ضمان تحسين التعاون الدولي ،

وان يقدر الحاجة الى تنسيق وتعزيز عمل الوكالات الدولية المعنية ، والى ضمان
ان تكون نشاطاتها الميدانية منسقة في سياسة غذائية عالمية فعالة وموحدة ،

وان يدرك خاصة الحاجة الى ترتيبات مؤسسية محسنة لزيادة انتاج الاغذية في
العالم ، وضون الامن الغذائي العالمي ، وتحسين الاتجار العالمي بالاغذية ، وضمان
اتخاذ اجراءات في الوقت المناسب لمواجهة خطر حدوث نقص حاد في الاغذية او حدوث
مجاعات في مختلف الاقاليم النامية ،

١ - يدعو الجمعية العامة الى انشاء مجلس اغذية عالمي ، على المستوى الوزاري او على
مستوى المفوضين ، ليعمل كهيئة تابعة للامم المتحدة تقدم تقاريرها الى الجمعية العامة
عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويستخدم كجهاز للتنسيق يولي اهتماما عاما
وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ،
والتغذية ، والامن الغذائي ، والاتجار بالاغذية ، والمعمونة الغذائية ، بالاضافة الى
الامور الاخرى المتصلة بذلك ، من قبل جميع الوكالات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ؛

٢ - ويحيط علما بحقيقة ان الاجتماعات المشتركة بين الوكالات والتي تعقد بين الامين
العام للامم المتحدة ورؤساء الوكالات المتخصصة توفر فرصة للنظر في التعديلات الدستورية
اللازمة لتحسين عمل منظومة الامم المتحدة ؛

٣ - ويطلب ان يؤخذ هذا القرار في الاعتبار في مثل هذه المشاورات بغية تسهيل الاسراع في تنفيذه ؛

٤ - ويوصي بما يلي :

(ا) ان يتألف مجلس الاغذية العالمي من عضوا (٨) ، يرشحهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنتخبهم الجمعية العامة ، مع مراعاة التمثيل الجغرافي المتوازن . وعلى المجلس ان يدعو رؤساء وكالات الامم المتحدة المعنية لحضور دوراته ؛

(ب) ان ينتخب المجلس رئيسه على اساس من التناوب الجغرافي وان يقر نظامه الداخلي . وان توفر له الخدمات اللازمة في اطار منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة على ان يكون مقره في روما ؛

(ج) ان يستعرض المجلس دوريا المشاكل الرئيسية والقضايا المبدئية التي تؤثر على حالة الغذاء في العالم ، والتدابير التي يجرى اقتراحها او التي اتخذت لحل تلك المشاكل ، من قبل الحكومات ، او من قبل منظومة الامم المتحدة ومنظماتها الاقليمية ، وان يوصي باجراءات معالجة اضافية حسب ما يراه مناسباً . وان يمتد نطاق الاستعراض الذي يجريه المجلس بحيث يشمل جميع نواحي مشاكل الغذاء العالمية من اجل اعتماد طريقة معالجة موحدة في سبيل حلها ؛

(د) ان يضع المجلس برنامج العمل الخاص به للتنسيق بين هيئات ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . وان يولي خلال ذلك اهتماما خاصا الى مشاكل اقل البلدان نموا واشد البلدان تأثرا ؛

(هـ) ان يقيم المجلس اتصالات مع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها ، وان يتلقى التقارير منها ، وان يقدم المشورة لها ، فيما يتعلق بوضع السياسات الغذائية العالمية ومتابعتها ؛

(و) ان يعمل المجلس بتعاون كامل مع الهيئات الاقليمية لصياغة ومتابعة السياسات التي يقرها المجلس . وان توفر الخدمات الى اللجان التي تنشئها تلك

(٨) قررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٢٣٢٣ المعقودة في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وبالقرار ٣٣٤٨ (د - ٢٩) ان يتألف مجلس الاغذية العالمي من ٣٦ عضوا .

الهيئات الإقليمية من قبل ما هو موجود في الاقاليم المعنية من هيئات الامم المتحدة او هيئات منظمة الاغذية والزراعة ؛

٥ - ويوصى كذلك بان تنشئ منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة لجنة معنية بالامن الغذائي العالمي تكون بمثابة لجنة دائمة تابعة لمجلس منظمة الاغذية والزراعة . وعلى اللجنة ان تقدم تقارير دورية وخاصة الى مجلس الاغذية العالمي . وينبغي ان تشتمل وظائف اللجنة المعنية بالامن الغذائي العالمي على مايلي :

(ا) مواصلة استعراض الحالة الراهنة والمتوقعة لعرض وطلب المـــواد الغذائية الاساسية والمخزون منها ، في اطار الامن الغذائي العالمي ، ونشر المعلومات عن التطورات في حينها ؛

(ب) اجراء تقييمات دورية لمقدار كفاية مستويات المخزون الحالية والمتوقعة في البلدان المصدرة والمستوردة ، بصورة تجميلية ، من اجل ضمان تدفق منتظم للمؤن ، من المواد الغذائية الاساسية بغية مواجهة الاحتياجات في الاسواق المحلية والعالمية ، بما في ذلك احتياجات المعونة الغذائية ، في حالة عدم كفاية المحاصيل او اصابتهـا بقصور خطير ؛

(ج) استعراض التدابير التي تتخذها الحكومات لتنفيذ التعهد الدولي المقترح بشأن الامن الغذائي العالمي ؛

(د) التوصية باجراءات السياسة العامة ، القصيرة الأجل والطويلة الاجل التي قد يراها ضرورية لمعالجة اية صعوبة متوقعة في ضمان مؤن من الحبوب كافية لتوفير القدر الأدنى من الامن الغذائي العالمي ؛

٦ - ويوصى كذلك باعادة تشكيل اللجنة الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الاغذية العالمي لتمكينها من المساعدة في وضع وتنسيق سياسات المعونة الغذائية القصيرة الأجل والاطول اجلا ، التي اوصى بها المؤتمر ، بالاضافة الى ايفاء وظائفها الحالية . ويتعين ان تسمى اللجنة المعاد تشكيلها ، اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية ، وان تعمل بهذه الصفة . وعلى اللجنة ان ترفع تقارير دورية وخاصة الى مجلس الاغذية العالمي . وينبغي ان تشتمل وظائف اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المعونة الغذائية على مايلي :

(ا) توفير محفل للمشاورات الحكومية الدولية بشأن برامج وسياسات المعونة الغذائية القومية والدولية ، مع اشارة خاصة الى امكانيات ضمان تنسيق محسن بين المعونة الغذائية الثنائية والمتعددة الاطراف ؛

(ب) القيام باستعراض دورى للاتجاهات العامة في متطلبات المعونة الغذائية وتوفير المعونة الغذائية ؛

(ج) توصية الحكومات ، عن طريق مجلس الاغذية العالمي ، باجراء تحسينات في سياسات وبرامج المعونة الغذائية فيما يتعلق بامور مثل اولويات البرامج ، وتكوين سلع المساعدات الغذائية ، والمواضيع الاخرى المتعلقة بذلك .

٧ - ويوصى كذلك بان يرفع مجلس ادارة الصندوق الدولي للانماء الزراعي ، المقترح ، المعلومات الدورية الى مجلس الاغذية العالمي عن البرامج التي يقرها مجلس الادارة . وعلى مجلس الادارة ان ياخذ في اعتباره مشورة وتوصيات مجلس الاغذية ؛

٨ - ويوصى بأن يتلقى مجلس الاغذية العالمي تقارير دورية من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن حالة تجارة الاغذية في العالم ، وعن التقدم الفعلي الذي يتم احرازه لزيادة تحرير التجارة وزيادة فرص وصول المنتجات الزراعية التي تصدرها البلدان النامية الى الاسواق الدولية . وعلى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ان ياخذ في اعتباره مشورة وتوصيات المجلس بشأن هذه الامور . وينبغي على مجلس الاغذية ايضا ان يسعى الى وضع ترتيبات لتلقي المعلومات المتصلة بالموضوع من الاتفاقية العامة بشأن التعريفات والتجارة . وعلى المجلس ان يولي اهتماما خاصا ، في توصياته المتعلقة بشؤون تجارة الاغذية ، لقرارات المؤتمر وتوصياته ؛

٩ - ويطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ان تبدأ في اتخاذ خطوات عاجلة ، عن طريق لجنتها المعنية بالاسمدة ، لمتابعة القرار الثالث للمؤتمر بشأن الاسمدة ، وباتخاذ المبادرات المناسبة فيما يتعلق بالاسمدة ومبيدات الافات ، ومبيدات الفطريات ، ومبيدات الاعشاب ، عاملة بتعاون وثيق مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير والوكالات الاخرى . وينبغي على اللجنة المعنية بالاسمدة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة ان ترفع تقارير دورية الى مجلس الاغذية العالمي ، وان تسترشد بمشورة المجلس وتوصياته ؛

١٠ - ويطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ان تدرس قدرتها على متابعة القرار السادس عشر للمؤتمر المعنون " نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الاغذية والزراعة " بغية توصية مجلس منظمة الاغذية والزراعة ، في دورته الخامسة والستين في عام ١٩٧٥ ، باى ترتيبات جديدة قد تكون ضرورية فيما يتعلق بنشاطاته في هذا المجال ، والبدء في اية ترتيبات اخرى قد تكون ضرورية لتسهيل شمول النظام للعالم كله كما يدعو الى ذلك القرار الانف الذكر ، مستمدة العون في هذا الخصوص من المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ، وكذلك ، اذا اقتضت الضرورة ذلك ، من المجلس الدولي للقمح والمنظمات الاخرى . وينبغي ان ترفع تقارير دورية عن التقدم الذي يتم احرازه الى مجلس الاغذية العالمي ؛

١١- ويطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر على اساس عاجل ، فيما اذا كان يمكن او لا يمكن تبرير وضع اية ترتيبات جديدة في منظومة الامم المتحدة او اقامة هيئات مؤسسية جديدة وتقديم التوصيات بهذا الشأن من اجل ضمان المتابعة الفعالة للقرار الخامس للمؤتمر بشأن التغذية ، ودراسة النشاطات التغذوية داخل هيئات كممثل الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، وخاصة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الاغذية العالمي ، وكذلك ايلاء الاهتمام المناسب للبرامج التغذوية التي يضطلع بها على اساس ثنائي ؛

١٢- ويطلب الى الفريق الاستشاري المعني بالابحاث الزراعية الدولية والى اللجنة التقنية الاستشارية تولي مركز القيادة في متابعة الناحية البحثية من القرار السادس للمؤتمر بشأن الابحاث ؛

١٣- ويطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمنظمات الدولية الاخرى ذات الصلة بالموضوع ، والحكومات المهتمة به ، التحقيق فيما اذا كان من المستحسن الاخذ بالاسلوب المؤسسي ، على غرار الفريق الاستشاري - اللجنة الاستشارية التقنية للابحاث الزراعية ، بالنسبة الى القطاعات الاخرى كمثل خدمات الارشاد ، والتسليف الزراعي والانماء الريفي ؛

١٤- ويطلب الى المصرف الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، تشكيل فريق استشاري معني بانتاج الاغذية والاستثمار في البلدان النامية ، يكون مؤلفا من الجهات المتبرعة الثنائية والمتعددة الاطراف وممثلي البلدان النامية ، على ان يتم اختيارهم كما هو الحال بالنسبة للفريق الاستشاري المعني بالابحاث الزراعية الدولية ، وان يشترك في تزويده بالموظفين المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ويدعو الفريق الاستشاري المذكور الى مواصلة اعلام مجلس الاغذية العالمي عن نشاطاته الرامية الى كفاءة المساعدات المالية والتقنية المقدمة للانتاج الزراعي في البلدان النامية ، وتنسيق تلك المساعدات وتحسينها ؛

١٥- ويوصى بان تكون الوظائف الرئيسية للفريق الاستشاري المعني بانتاج الاغذية والاستثمار في البلدان النامية (ا) تشجيع حدوث تدفق اكبر للموارد الخارجية من

اجل انتاج الاغذية ، (ب) وتحسين تنسيق نشاطات مختلف الجهات المتبرعة المتعددة الاطراف والثنائية التي تقدم المساعدة المالية والتقنية لانتاج الاغذية ، (ج) وضمن استخدام افعل للموارد المتوفرة ؛

١٦- ويطلب الى اللجنة الانمائية التي انشأها المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، تحسبا لاحتمال ان تكون التدابير التي قد يتفق عليها لتوفير المساعدات المالية للبلدان النامية من اجل شراء الاغذية والمدخلات اللازمة لانتاج الاغذية وخاصة الاسمدة ومبيدات الآفات ومن اجل الاستثمار في انتاج الاغذية وفي نظم التوزيع غير وافية بجميع الاحتياجات ، ان تواصل استعراض كفاية الموارد الخارجية المتوفرة لهذه الاغراض ، وخاصة المتاح منها للدول الاقل حظا ، والنظر ، بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المعني بانتاج الاغذية والاستثمار في البلدان النامية ، في تدابير جديدة قد تكون ضرورية لتحقيق الحجم اللازم من تحويلات الموارد .

الباب الثاني الخلفية

الفصل الثالث

تكوين المؤتمر

١ - حث المؤتمر الرابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود في مدينة الجزائر في الفترة من ٥ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، على القيام ، في إطار الأزمة الغذائية الخطيرة التي تواجه مناطق شاسعة من العالم جمعا غفيرا من سكانه ، بعقد مؤتمر طارئ مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد على المستوى الوزاري وذلك لوضع برنامج للتعاون الدولي للتغلب على النقص المتزايد في الأغذية وغيرها من السلع وللعمل على استقرار الأسعار .

٢ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ ، اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (١) ، عقد مؤتمر أغذية عالمي تحت اشراف الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ لبحث الطرق الكفيلة بالحفاظ على توفر امدادات غذائية كافية وبتسخير جهود جميع الدول في سبيل مواجهة الجوع وسوء التغذية الناجمين عن الكوارث الطبيعية .

٣ - وفي ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية ادراج بند في جدول اعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة بعنوان " الدعوة الى عقد مؤتمر أغذية عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة " باعتباره مسألة هامة وملحة . وقررت الجمعية العامة في جلستها ٢١٥٢ ادراج هذا البند في جدول الأعمال واحالته الى اللجنة الثانية . وادرج كذلك بند بعنوان " مؤتمر الأغذية العالمي " في جدول أعمال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخامسة والخمسين الستائفة .

٤ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في جلسته ١٨٨٥ المعقودة في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ ، أن يوصي الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين بالدعوة الى عقد مؤتمر أغذية عالمي في عام ١٩٧٤ تحت رعاية الأمم المتحدة وأن يدعو هيئات ادارة المنظمات الداخلة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، حسب الاقتضاء ، الى النظر في هذه المسألة على سبيل الأولوية والى تقديم تقاريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والعشرون ،

الجلسات العامة ، الجلسة ٢١٢٤ .

٥ - واستجابة لهذه الدعوة ، نظر مؤتمر الأغذية والزراعة في المسألة على سبيل الألفية في دورته السابعة عشرة (٢) ؛ ورحب بالاقترح الداعي الى عقد مؤتمر أغذية عالمي في عام ١٩٧٤ تحت رعاية الأمم المتحدة وأيده ؛ وقدم عـــــــدد من الاقتراحات بشأن المجال المحتمل لعمل مؤتمر الأغذية العالمي وتنظيمه ، وخلص الى أنه ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لمؤتمر الأغذية العالمي ، التي ينبغي أن تنصب عليها معظم جهوده ، هي حمل المجتمع العالمي ككل على الالتزام باتخاذ اجراءات ملموسة لحل مشكلة الأغذية العالمية في الاطار الأوسع للمشاكل الانمائية ؛ وأذن المؤتمر للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالدخول في ترتيبات مناسبة لاشتراك منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمر الأغذية العالمي ، اذا ما قررت الجمعية العامة الدعوة الى عقده .

٦ - وأذن مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة كذلك للمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بأن يسحب من صندوق رأس المال المتداول التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مبلغاً لا يتجاوز ٥٠٠ . ٥٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتعلقة بالاعداد لمؤتمر الأغذية العالمي المقترح أو بتقديم الخدمات له .

٧ - وناقش مجلس ادارة مكتب العمل الدولي مسألة عقد مؤتمر الأغذية العالمي في دورته ١٩١ ، وخلص الى أنه بالرغم من كون المشكلة الخطيرة للنقص الغذائي العالمي لا تقع بالطبع مباشرة ضمن اختصاص منظمة العمل الدولية ، الا أنه يرحب بأية جهود تبذل في سبيل معالجة المشكلة برمتها لأن الحالة الخطيرة الراهنة لا تحتمل في طياتها احتمال وقوع المجاعة وحسب بل وتشكل تهديداً للسلام الاجتماعي . وذكر انه حتي اذا لم يناقش المؤتمر مثل هذه المشاكل الاجتماعية ، فان منظمة العمل الدولية تحرص على الاعراب عن قلقها لما قد ينجم عن التغييرات في السياسة الغذائية من آثار على العامل .

٨ - وفي ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً مع الارتياح ، في قراره ١٨٣١ (د - ٥٥) ، بتقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته السابعة عشرة وبتقرير مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في دورته ١٩١ . وكذلك أحاط علماً مع التقدير بالآراء التي أعرب عنها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، وبعرضه تقديم الموارد المالية والادارية الواردة في تقرير مؤتمر الأغذية والزراعة .

(٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، " تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة ، الدورة السابعة عشرة ، روما " ، ١٠-٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، الفقرات ٢٨٠ - ٢٩٠ .

٩ - وفي القرار ذاته ، أوصى المجلس الجمعية العامة باقرار مشروع قرار تدعوفيه الى عقد مؤتمر أغذية عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة ، وانشأ لجنة تحضيرية حكومية دولية للمؤتمر على أن يخضع انشاؤها لقرار الجمعية لمشروع القرار المذكور .

١٠ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة والعشرين ، القرار ٣١٨٠ (د-٢٨) الذي قررت فيه الدعوة الى عقد مؤتمر أغذية عالمي برعاية الأمم المتحدة لمدة نحو أسبوعين في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ في روما ؛ وأوصت بأن يكون المؤتمر مؤتمرا حكوميا دوليا على مستوى الوزراء ؛ وعهدت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمسؤولية الاجمالية عن المؤتمر ؛ وطلبت الى الأمين العام أن يعين فني أسرع وقت ممكن ، بعد التشاور مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، امينا عاما للمؤتمر ، وأن يشكل أمانة صغيرة للمؤتمر مستعينا ، بوجه خاص ، بذوى الخبرة والكفاءة في منظمة الأغذية والزراعة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وغيرهما من الهيئات المختصة الداخلة فـي مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ؛ وأوصت بأن تؤخذ بما ينبغي من الاعتبار ، لدى الاعداد للمؤتمر ، توصيات المؤتمر السابع عشر لمنظمة الأغذية والزراعة ، والتوصيات التي قدمتها الهيئات التشريعية لغيرها من المنظمات في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة بشأن غايات المؤتمر وأهدافه ، وفقا لما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره الصادر في ١٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٣ ؛ ودعت جميع المنظمات المختصة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة الى المؤازرة الوثيقة في تنظيم المؤتمر ؛ وقبلت مع التقدير الدعوة الموجهة من حكومة ايطاليا لاستضافة المؤتمر في روما .

١١ - وفي ١ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، أعلن الأمين العام تعيين (السيد) سيد احمد مرعي امينا عاما للمؤتمر .

١٢ - ونظرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأغذية العالمي ، في دورتها الأولى المعقودة في المقر في نيويورك من ١١ الى ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر ، وفي وثائق اللجنة ، وموعد ومكان انعقاد دورتها الثانية وموعد ومكان انعقاد المؤتمر ذاته ، وقدمت توصيات الى المجلس في هذا الشأن (E/5454) .

١٣ - أولت الجمعية العامة انتباهها ، في دورتها الاستثنائية السادسة المعقودة من ٩ نيسان/ابريل الى ٢ ايار/مايو ١٩٧٤ ، لمشكلة الأغذية ، وأعلنت في الفقرة ٢ من الجزء (تاسعا) من برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والمعتمد بالقرار ٣٢٠٢ (د-٦) ، انه ينبغي توجيه جميع نشاطات مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة التي ينص برنامج العمل على الاضطلاع بها وكذلك النشاطات التي تقرر فعلا الاضطلاع بها ، مثل مؤتمر الأغذية العالمي ، وجهة تمكن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالاقتصاد ، والدعوة الى الانعقاد بموجب قرار الجمعية ٣١٧٢ (د-٢٨) ، المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، من الاسهام التام في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٤ - وفي ١٥ ايار/مايو ١٩٧٤ ، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً ، في قراره ١٨٤٠ (د-٥٦) ، بتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأغذية العالمي في دورتها الأولى وقرر الدعوة الى عقد مؤتمر الأغذية العالمي في الفترة من ٥ الى ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ .

١٥ - وفي القرار ذاته ، طلب المجلس الى الأمين العام أن يدعو :

(أ) جميع الدول الى الاشتراك في المؤتمر ؛

(ب) ممثلي حركات التحرير التي تعترف بها الآن منظمة الوحدة الأفريقية أوجامعة الدول العربية أوكتاهما ، الى الاشتراك في المؤتمر دون أن يكون لهم حق التصويت ؛

(ج) الهيئات المعنية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، الى الاشتراك في المؤتمر ؛

(د) المنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى الى ايفاد مراقبين لتمثيلها ؛

(هـ) المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لدى منظمة الأغذية والزراعة الى ايفاد مراقبين الى المؤتمر ؛

(و) المنظمات غير الحكومية الأخرى التي قد تود المساهمة بصورة محدودة في اعمال المؤتمر الى ايفاد مراقبين الى المؤتمر .

١٦ - وأوصت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، في دورتها الثانية المعقودة في جنيف في الفترة من ٤ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٤ ، بمشروع نظام داخلي مؤقت (E/CONF.65/2) ، ومشروع جدول أعمال مؤقت (E/CONF.65/1) ، وتنظيم مقترح لاعمال المؤتمر ، وللموافقة عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأوصت مؤتمر الأغذية العالمي باقرارها . ونظرت اللجنة في وثيقة (E/CONF.65/CONF.65/6) قد مها الأمين العام للمؤتمر تتضمن تقييماً اولياً للحالة الغذائية العالمية ، الحالية والمقبلة ، ولا حظت انه سيجرى تنقيح هذا التقييم الاولي والتوسع فيه على اساس ما يستجد من بيانات وفي ضوء الملاحظات التي أبداها الممثلون في الدورة الثانية .

١٧ - كذلك أوصت اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بأن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى اجتماع للوفود المهمة بالأمر يعقد في روما في الفترة من ١٦ الى ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٤ للنظر في بعض الاقتراحات المحددة التي قدمتها ، أوستقدمها ، مختلف الوفود لاحتمال نظر مؤتمر الأغذية العالمي فيها ، وتقديم تقرير عنها الى اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة .

١٨ - وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في قراره ٢٣ (د-٥٧) المؤرخ في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، على مشروع النظام الداخلي المؤقت ، ومشروع جدول الاعمال المؤقت ، والتنظيم المقترح لاعمال المؤتمر ، بصيغتها الواردة في تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثانية ، وقررا حالتها الى المؤتمر لقرارها . وقرر كذلك الدعوة الى عقد اجتماع للوفود المهتمة بالأمر في روما في الفترة من ١٦ الى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ وفقا لتوصية اللجنة التحضيرية .

١٩ - وقرر المجلس ، في القرار ٢٤ (د-٥٧) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، ان ينظر في تقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة بالاضافة الى تقرير مؤتمر الأغذية العالمي حالما يصبح تقرير المؤتمر جاهزا .

٢٠ - وعقدت اللجنة التحضيرية دورتها الثالثة في روما في الفترة من ٢٣ ايلول/سبتمبر الى ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ .

٢١ - فنظرت أولا في الصيغة المنقحة (E/CONF.65/3) لتقييم الحالة الغذائية العالمية التي أخذت بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات جميعا التي أبدت في الدورة الثانية للجنة ، وكذلك مداولات الجمعية العامة واستنتاجاتها بشأن الموارد الخام والائمان في دورتها الاستثنائية السادسة بقدر ما تتصل بأهداف مؤتمر الأغذية العالمي . ورغم ما رآه بعض الممثلين من أن الوثيقة لا تعكس بصورة كاملة وجهات نظرهم ، الا أن معظم الممثلين يرون أن الوثيقة وجوهر القضايا الرئيسية التي تثيرها يوفران اساسا معقولا لمداولات المؤتمر بشأن الاقتراحات الداعية الى اتخاذ التدابير القومية والدولية لحل المشكلة الغذائية العالمية .

٢٢ - واستمعت اللجنة التحضيرية ثانيا الى تقرير مقدم من رئيس اجتماع الوفود المهتمة بالأمر عن اقتراحات محددة مقدمة لاحتمال نظر مؤتمر الأغذية العالمي فيها . وأعلن رئيس الاجتماع أن الاجتماع قد اتفق على وجوب اعتماد نهج متكامل في حل المشكلة الغذائية العالمية وان جميع الاقتراحات المحالة الى الاجتماع هي جديرة بأن تنظر اللجنة التحضيرية فيها لأنها تشكل عناصر هامة لمثل هذا النهج يكمل بعضها بعضا . وقال ان الاجتماع قد اتفق على ان توفير الموارد الاضافية لزيادة انتاج الأغذية ، لا سيما في البلدان النامية ، والحاجة الى تحسين المعونة الغذائية ، والحاجة الى ضمان أمن غذائي اكبر ، تشكل جميعا العناصر الرئيسية لسياسة غذائية عالمية ، وأنه اتفق كذلك على ان ثمة حاجة الى اتخاذ تدابير فعالة للمتابعة تكفل تحقيق الأهداف التي يتوقع ان تنبثق عن مداولات مؤتمر الأغذية العالمي، وعلى ان تدابير المتابعة الفعالة تتطلب وجود مؤسسات فعالة مناسبة .

٢٣ - وكان امام اللجنة التحضيرية ثالثا وثيقة امانة المؤتمر وعنوانها " مشكلة الأغذية العالمية : مقترحات بتدابير قومية ودولية " (E/CONF.65/4) ، وقد ناقشت هذه الاقتراحات تحت عناوين الفصول الأربعة الرئيسية التالية : أولا - التدابير اللازمة

لزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية ؛ ثانيا - السياسات والبرامج اللازمة لتحسين التغذية ؛ ثالثا - التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي العالمي ؛ رابعا - التجارة : استقرارها والتعديل فيها . وبحث كذلك ترتيبات اجراءات المتابعة المقترحة في الوثيقة ذاتها تحت الفصل (خامسا) ، وكذلك الاقتراحات الاخرى التي كانت معروضة أمام اللجنة بشأن الترتيبات المؤسسية واجراءات المتابعة .

٢٤ - وفيما يتعلق باجراءات المتابعة ، قبلت اللجنة آراء اجتماع الوفود المهمة بالأمر حول الحاجة الى اتباع نهج متكامل في معالجة مختلف نواحي مشكلة الأغذية العالمية والحاجة الى أن تكون اجراءات المتابعة فعالة ، واقترحت عنصرين أساسيين اضافيين كالتالي : (أ) ينبغي أن تتخذ اقصى التدابير الكفيلة بتقوية المؤسسات القائمة في هذا الميدان وتعزيزها- ، على أن تكون الحكومات في نفس الوقت رحيمة الصدر ازاء انشاء جهاز دولي جديد اذا كان هناك تبرير قوى له ؛ (ب) وينبغي اعطاء أولوية عليا للتدابير الرامية الى زيادة تدفق الموارد اللازمة لزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية . وفي ضوء هذه المبادئ ، بحثت مختلف الاقتراحات الملموسة التي قدمت الى اللجنة التحضيرية من وفود أو مجموعات من الوفود أو من امانة المؤتمر ؛ ونتيجة لهذا البحث ، احوالت اللجنة التحضيرية الى مؤتمر الأغذية العالمي الاقتراحات المحددة المدرجة في مرفقات تقريرها عن دورتها الثالثة (E/CONF.65/6) .^١

٢٥ - واتفقت اللجنة التحضيرية كذلك على أن أفضل طريقة لعرض استنتاجات المؤتمر على العالم هي اصدار : (أ) اعلان يرمي الى اعلام الرأي العام ويتضمن الأسباب التي دعت الى عقد مؤتمر الأغذية العالمي والآثار المتعلقة بالسياسات والمنبثقة عن التقييم الحالي والمقبل للحالة الغذائية العالمية ، والنقاط الرئيسية التي اتخذها المؤتمر بشأنها قرارات لحل مشكلة الأغذية العالمية ؛ و(ب) مجموعة قرارات محددة بشأن الاقتراحات ذات الأولوية الداعية الى اتخاذ التدابير والتي يمكن التوصل بشأنها الى تفاهم والتزامات واضحة ؛ و (ج) تقرير يصدر عن المؤتمر ويتضمن سلسلة من التوصيات ذات طابع تقني أو عام وموجهة الى الحكومات القومية ، والمنظمات الدولية ، وغيرها من المنتديات واللقاءات المناسبة .

الباب الثالث
أعمال المؤتمر

الفصل الرابع

الحضور وتنظيم العمل

٢٦ — عقد مؤتمر الأغذية العالمي للأمم المتحدة في روما ، إيطاليا ، في الفترة من ٥ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

ألف — الحضور

٢٧ — اشترك في المؤتمر ممثلو الدول التالية التي دعيت وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤٠ (د - ٥٦) : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواي ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر ملديف ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية خمير ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، داهومي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابسان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٢٨ — واشترك في المؤتمر كذلك ممثلو حركات التحرير التالية التي دعيت وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤٠ (د - ٥٦) :

الجبهة القومية لتحرير أنغولا
جبهة تحرير موزامبيق

منظمة التحرير الفلسطينية
الحركة الشعبية لتحرير أنغولا
الحزب المتحد لجزر سيشل (؟)
الاتحاد الافريقي الشعبي الزمبابوى

٢٩ — وحضر المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة ، وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة
ممثلة كالتالي :

اللجان الاقتصادية الاقليمية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والا نماء
منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
مكتب الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث

وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة :

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
برنامج الأغذية العالمي (البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية
والزراعة)

٣٠ — وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة :

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الصحة العالمية
المصرف الدولي للانشاء والتعمير
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٣١ — وحضر المؤتمر كذلك ممثلان عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق العام
بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٣٢ — واشترك في المؤتمر مراقبون موفدون من قبل المنظمات الحكومية الدولية التالية :
الامانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

أمانة الكمولث
البرلمان الأوروبي
جامعة الدول العربية
الجمعية الدولية لاختبار البذور
اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية
لجنة المجموعات الأوروبية
لجنة المحيط الهادى الجنوبي
المجلس الأوروبي
المجلس الدولي لزيت الزيتون
المجلس الدولي للقمح
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
المجموعة الاقتصادية الأوروبية
المصرف الانمائى الآسيوى
المصرف الانمائى الافريقى
المصرف الانمائى للبلدان الأمريكية
معهد البلدان الأمريكية للعلوم الزراعية
المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص
معهد ايطاليا - أمريكا اللاتينية
المنظمة الآسيوية للإنتاجية
المنظمة الإقليمية الدولية لوقاية النبات وصحة الحيوان
منظمة التعاون والائمان الاقتصاديةيين
منظمة الدول الأمريكية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
المنظمة المشتركة لافريقيا ومدغشقر وموريشيوس
منظمة الوحدة الافريقية

واشترك كذلك ممثلو ١٦١ منظمة غير حكومية دولية وقومية دعيت الى المؤتمر .

باء - افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس

٣٣ - افتتح الأمين العام للأمم المتحدة المؤتمر ، فشكر في بيانه اللجنة التحضيرية ،
والأمين العام للمؤتمر ، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وموظفيهم لما بذلوه من
جهود لا يعترفها كلال في سبيل الاعداد للمؤتمر . وأعرب بالنيابة عن الأمم المتحدة
عن امتنان خاص للحكومة الايطالية لما قدمته من مساعدة وتعاون فعالين طوال الاعداد
للمؤتمر . وقال ان مؤتمر الأغذية العالمي هو آخر المؤتمرات والمناقشات العظيمة التي
جعلت نشاط الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٧٤ نشاطا لم يسبق له

نظير ؛ فليست الأغذية المشكلة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في الفترة الشاقة الراهنة ، فترة التحير والتغير ، وحسب ، بل هي بلا مرأء أهم المشاكل مباشرة . وأضاف أن المؤتمر قادر على تأدية خدمة مباشرة للإنسانية حالياً وفي المستقبل معا .

٣٤ - ومضى قائلاً ان الحالة التي نواجهها الآن حالة ملحة حقاً ، على أن هذه الأخطار ، وان كانت حقيقية ، فهي لا تشكل سوى جزء من الأمور التي تعني المؤتمر . وذكر ان الآثار المفجعة لسوء التغذية الممتدة لفترة طويلة ، وان كانت أقل خطراً من المجاعة الفعلية ، الا أنها ، ربما لهذا السبب ، أكثر منها غدراً ؛ وهي حالة لا يمكن السماح باستمرارها .

٣٥ - وأردف قائلاً انه من الصعب استعراض تسلسل الأحداث التي أدت الى أزمة الأغذية الراهنة دون الشعور بالخيبة ازاء مابدا من الأفراد والحكومات والمجتمعات الدولي من انعدام البصيرة والمصلحة المشتركة . وأضاف ان منظمة الأغذية والزراعة كانت من الاستثناءات البارزة ، حيث كانت تحذيراتها واضحة ، ولو اتبعت خططها الارشادية العالمية للانماء الزراعي لأدت الى تجنب بعض نواحي الحالة الراهنة الأشد سوءاً . وقال انه حدث اخفاق عام في تحقيق زيادة سنوية قدرها ٤ في المائة في الانتاج الزراعي في مجمله ، وهو الهدف المتوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني التي أقرتها الجمعية العامة في القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) ؛ فأصبح العديد من البلدان النامية ، نتيجة لذلك ، يعتمد الى حد بعيد على استيراد الأغذية . وأشار الى أن هذا ، بالإضافة الى الأسعار المرتفعة التي كان على هذه البلدان دفعها لشراء الواردات الأخرى ، ومنها الوقود والأسمدة وغيرها من الاحتياجات الزراعية ، هو أحد الأسباب التي أدت الى الاستنزاف الخطير الحالي لاحتياطيات العديد من البلدان النامية من النقد الأجنبي . وقال انه من أجل مساعدة أشد البلدان تأثراً كان انشاء عملية الطوارئ للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د١ - ٦) ، وأن من المأمول ، لدى تخصيص هذه الأموال ، اعطاء أولوية عليا لتمويل الواردات من الأغذية والأسمدة .

٣٦ - ومضى الأمين العام قائلاً ان من الواضح كذلك أن مثل برامج الطوارئ هذه لا توفر ، على أهميتها ، الاجابة على مشكلة كيفية تحقيق الاكتفاء العالمي في الأغذية على الأجلين المتوسط والطويل . وقال انه اذا أريد انتاج غذاء كاف لمسايرة زيادة السكان ، واذا أريد تحقيق بعض التحسينات في مستويات المعيشة لأكثر الناس حرماناً ، واذا أريد تكوين مخزون أمني كاف والحفاظ عليه ، فمن الضروري البدء فوراً في العمل على التوسع في انتاج الأغذية على نطاق لم يسبق القيام به ، ولا حتى التخطيط له ، أبداً . ان لا بد من أن يزداد انتاج الأغذية في نهاية القرن الى أكثر من ضعف ما هو عليه الآن لتقديم تغذية محسنة لمن هم في أشد الحاجة اليها . وذكر أن مثل هذا البرنامج ،

الذى يعد ضروريا للنهوض بمسؤوليات المجتمع الدولي ازاء الأجيال الحاضرة والمقبلة ، سيتطلب مجهودا من التعاون الدولي لم يسبق له مثيل ، وان مهمة مؤتمر الأغذية العالمي هي تحديد كيفية تحقيق ذلك ، غير أن هناك بعض الأمور الأساسية التي لا تقبل الجدل فلا بد من أن تعيد البلدان النامية تقييم أولوياتها التخطيطية لضمان توفير اعتمادات كافية لتحقيق أهداف الانتاج المطلوبة من الأغذية ؛ ولا بد من أن تكون الدول الصناعية على استعداد للمساعدة في عملية ضخمة لنقل رأس المال والتكنولوجيا ، بما في ذلك الأسمدة والمبيدات الحشرية .

٣٧ - ثم استعرض الأمين العام للأمم المتحدة الاقتراحات المعروضة على المؤتمر الداعية الى اتخاذ تدابير قومية ودولية ، فقال انه يود أن يؤكد أن من الأهمية بمكان ، في رأيه ، بلوغ الأهداف التالية : تحقيق توازن بين معدل زيادة سكان بلد ما وزيادة انتاجه من الأغذية ؛ وزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية عن طريق اتخاذ التدابير القومية ؛ وقيام المجتمع الدولي بتقديم أقصى المساعدة ، ولا سيما المساعدة الانمائية للزراعة ، وزيادة انتاج الأسمدة والمبيدات الحشرية ، وتعزيز تسهيلات البحوث والتوسع فيها . وأوضح أن مثل هذه الأهداف الطموحة ستطلب أجهزة دولية فعالة اذا ما أريد لها أن تتحقق . وأشار الى أنه ربما ودّ الممثلون النظم في ما اذا كان ينبغي إعادة تشكيل المؤسسات القائمة وتعزيزها أو ما اذا كانت الحاجة ستدعو الى مؤسسات جديدة . وقال انه على حين أن من المهم تحليل المشاكل ، فلا بد الآن من ولوج ميدان العمل ؛ ويتوجب على المؤتمر أن يقدم اقتراحات ملموسة بالتدابير القومية والدولية الكفيلة بمجابهة المشاكل المباشرة القصيرة الأمد التي ستواجهنا خلال العامين المقبلين ، وأن يخطط سلفا لمواجهة صعوبات الفترة النصفية بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ولعقد الثمانينات ؛ ويتوجب عليه كذلك أن يسلم بالحاجة الماسة الى ايجاد طرق للرصد الدولي لنضمن أن العالم لن ينساق الى أزمات دون تفهم أو تحذير .

٣٨ - واختتم الأمين العام كلمته بالتشديد على أن العالم يملك الوسائل الكفيلة بانتاج زيادة كبيرة من الأغذية . وقال انه بالرغم من أن البلد - الدولة ينبغي أن تظل وحدة تنفيذ السياسات اللازمة ، الا أن هذه السياسات يجب أن تشكل جزءا من إستراتيجية عالمية متماسكة وفعالة وعادلة . وذكر أن الوسيلة الجماعية لتحقيق ذلك متوفرة من خلال الأمم المتحدة ، وأعرب عن اعتقاده بأن الإرادة السياسية موجودة الآن لتحقيق ذلك ؛ وبين أن مسألة الأغذية لا يمكن النظر فيها بمعزل عن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه البشرية اليوم وانما هي تشكل جزءا واحدا فقط من مجموع معقد من هذه المشاكل ؛ الا أن الاخفاق في حل تلك المشكلة ، على الأمدين الأدنى والأبعد ، سيكون له وقع الكارثة على جميع الخطط والمطامح الرامية الى تحقيق مجتمع عالمي أكثر انصافا وتقدما . واستطرد قائلا انه بالرغم من كون الحالة خطيرة ، فانه يعتقد أن البشرية تقف على عتبة خطوات هامة الى الأمام في نضالها من أجل التغلب على الجوع ، وانه بهذه الروح يتمنى للمؤتمر كل النجاح في أعماله ذات الأهمية الحاسمة .

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها استمع المؤتمر الى خطاب فخامة السيد جوفاني ليوني ، رئيس جمهورية ايطاليا ؛ الذي رحب ترحيبا حارا بالمؤتمر وأعرب عن تقديره لمنح روما شرف استضافة المؤتمر . وأضاف أن المؤتمر يفتح الفرصة لخلق حوار بناء بين بلدان تقف صفا واحدا ، رغم اختلاف منجزاتها ، في المجهود الرامي الى قهر شبح الجوع . وأشار الى أن انعقاد المؤتمر بعد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ومؤتمر السكان العالمي له مغزى كبير ، لأن هذه الاجتماعات الدولية الهامة تعكس زيادة تأشروا دور الأمم المتحدة في اقامة توازن عالمي جديد من أجل تحقيق السلم بين الشعوب .

٤٠ - ومضى قائلا ان المهام المعروضة على المؤتمر مهام شاقة وملحة ، فهو ينبغي ان يطار عام يتسم بالاختلالات العميقة سواء في اقتصادات العالم كل منها على حدة أو في علاقاتها المتبادلة . وأوضح أنه لا يمكن مواجهة هذه المشاكل من زاوية تقنية وحسب ، بل يجب النظر اليها في اطار سياسي يتطلب تدابير ملموسة لتزويد أفقر سكان العالم بالغذاء الذي يحتاجون اليه . وقال ان حل هذه المشاكل البالغة التعقيد يتيح الفرصة لاقامة تعاون جديد وأوثق بين البلدان سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف .

٤١ - وقال السيد ليوني ان ايطاليا قد اتبعت دائما مثل هذه السياسة اعتقادا منها بأن الصلات الوثيقة من التضامن الانساني هي وحدها التي تستطيع أن تجعل من الممكن يوما ما التوصل الى توزيع للأغذية يكون أكثر عدلا ، رغبة في تكييف العرض مع حاجات السكان الدائمى الزيادة . وذكر أن البحث عن حلول للمشاكل الخطيرة المتعلقة بالعرض من الأغذية ينبغي ألا يكون مستقلا عن الجهود الرامية الى حل المشاكل الاقتصادية الأخرى التي تواجه العالم ، على أن حل مشاكل العرض من الأغذية سيخفف في حد ذاته من حدة الحالة الاقتصادية بدرجة كبيرة بالنظر الى ما بين أقدار جميع بلدان العالم من ترابط وثيق . وبهذا الاعتقاد أعرب عن تمنياته الصادقة أن يكون المؤتمر مثمرا . واختتم كلمته بقوله انه لواثق من أن نتائج المؤتمر ستجعل منه مرجعا تاريخيا وضمان حياة وسلم للأجيال الحاضرة والمقبلة .

٤٢ - ثم انتخب المؤتمر بالاجماع بدون تصويت سعادة السيد جوسبي مديتشيني (ايطاليا) رئيسا للمؤتمر . وقال الرئيس في بيانه الذي أدلى به أمام المؤتمر ان المؤتمر يبعث على الآمال العريضة بين جميع شعوب العالم ؛ وأضاف أن ندرة الأغذية تستحق بالغ الاهتمام الجدى ، ولا سيما لأن زيادة السكان الهائلة مازالت مستمرة الى درجة مزعجة . وبين أن العقبات الخطيرة حقا ليست ذات طابع تقني بل سياسي واجتماعي ؛ فالمطلوب هو نهج جديد لمواجهة المشكلة وتصميم قومي ودولي على استخدام التقدم العظيم للعلم والتكنولوجيا استخداما فعالا ؛ فلا يمكن أن يكون هناك سلم دائم مادام الظلم الاقتصادي والاجتماعي العميق سائدا .

٤٣ - وقال الرئيس أن مؤتمر الأغذية العالمي يبدأ في فترة صعبة من التاريخ ولكنها فترة تتسم بالآمال العريضة ؛ فقد دخل المجتمع الدولي شعوب جديدة تحمل معها دوافع روح مبتكرة سمحة ؛ ثم هناك شعوب على استعداد لوضع تراثها الفني بالخبرة تحت تصرف الجميع ، وذكر أنه لا يمكن تخفيف آلام الانسانية وتمهيد السبيل للتقدم الحضارى الا بمضاعفة التعاون بين الشعوب . وقال ان شعوب العالم تتوقع أن يضع المؤتمر اقتراحات مناسبة لتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي ، وتحسين نوعية النظام الغذائي ، وانباء التجارة في الاغذية في جميع أنحاء العالم . وأختتم كلمته بالاعراب عن الأمل في ألا تعوز المؤتمر الروح البناءة والرغبة في التعاون اللتان لا بد منهما لبلوغ أهدافه .

٤٤ - وفي الجلسة ذاتها ، استمع المؤتمر الى كلمة ألقاها الأمين العام للمؤتمر ، فقال ان المؤتمر يتيح فرصة نادرة لخدمة قضية تبدو ، سواء من حيث مساسها للوجدان الانساني أو أهميتها الاجتماعية الملحة ، بارزة فوق جميع المشاكل المعاصرة الأخرى .

٤٥ - ومضى قائلاً ان المؤتمر يجتمع في ظل أزمة عالمية خطيرة ؛ حيث يواجه الملايين من الناس في الأقاليم الفقيرة ، لاسيما في آسيا وأفريقيا ، تهديد المجاعة ؛ وذكر أن أزمة الأغذية قد تفاقمت ، منذ أن دعت الجمعية العامة الى عقد المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، بسبب عوامل تفكيكية أخرى ، بما في ذلك التضخم الذى أفلت من عقاله ، وأزمة الطاقة ، والبطالة وعدم الاستقرار النقدي ، وهي عوامل زعزعت حتى أسس الأمم الغنية وأشاعت اليأس بين الأمم الفقيرة ؛ على أن الأسباب العميقة لأزمة الأغذية العالمية تكمن في فقر الريف وفي الزراعة التقليدية ، أى الزراعة غير الحديثة ، في البلدان النامية . وأشار الى أن التغييرات اللازمة ستستغرق وقتاً طويلاً وأنه لا يمكن احداً دون مساعدة من البلدان المتقدمة النمو .

٤٦ - واستطرد يقول أن للتعاون الدولي في الزراعة تاريخاً طويلاً يبدأ بإنشاء المعهد الدولي للزراعة في عام ١٩٠٥ . وأضاف أن منظمة الأغذية والزراعة قد قامت بأعمال كثيرة قيمة ورائدة في جميع ما يتعلق بذلك من ميادين الزراعة والتغذية ، فكانت في ذلك الوكالة الدولية الرائدة في هذا المجال . وذكر أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر قد جرت بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانباء والوكالات الأخرى ، وأنه قد أجرى مشاورات مركزة مع عدد من الحكومات . وأوضح أنه كان لا بد من أن توحيد الجهود الماضية التي بذلت في ميداني الزراعة والتغذية وتنفع فيها روح جديدة للتأثير على الحالة الراهنة وارساء أسس مستقبل أفضل .

٤٧ - وأردف قائلاً أن دورات اللجنة التحضيرية الثلاث واجتماع الوفود المهمة بالأمر الذى انعقد قبل الدورة الثالثة قد أدت جميعاً الى اتفاق عام بشأن طبيعة وحجم مشكلة الأغذية التي تواجه البشرية في المستقبل وبشأن العناصر العامة لاستراتيجية ترمي

الى حل المشكلة . وقال ان على المؤتمر الآن تقديم مايلزم لتنفيذ هذه الاستراتيجية من الوسائل والمساندة المتعلقة بالسياسة ، وبين أن الاستراتيجية تقوم على ثلاثة أركان : زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية ، وتحسين استهلاك الأغذية وتوزيعها ، واقامة نظام أفضل من الأمن الغذائي ؛ ويمكن أن توفر الأركان الثلاث ، اذا اعتبرت معا ، الأساس لوضع وتطوير سياسة عالمية للأغذية . وأضاف ان الأهداف ليست جديدة كليا ، ولكن ربما كان الجديد هو التشديد على نهج متكامل متعدد العناصر ذي أولويات محددة بوضوح .

٤٨ - ومضى الأمين العام للمؤتمر قائلاً انه فيما يتعلق بالنقطة الأولى المتعلقة بزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية ، يحسن التوقف قليلا لاستقصاء العقبات التي تعترض الانماء الزراعي في تلك البلدان والتي تقلص نموها الاقتصادي ؛ فهذه العقبات كثيرة ومتفاوتة بالطبع ، وتسلك البلدان والأقاليم المختلفة مناهج شتى لتذليلها ، ولكن التغيير الأساسي المطلوب ادخاله في جميع الاقتصادات الريفية الآسنة هو تقويم الحالة بصفة رئيسية في اتجاهين : أولا ، بتشجيع استثمار أكبر بكمية في انماء الموارد ، وثانيا ، باتباع تكنولوجيات مناسبة لتحديث الزراعة ، بما في ذلك تطبيق المدخلات الأساسية مثل البذور المحسنة ، والأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، والا قراض الزراعي ؛ ولكن ليس هذا كل ما هو مطلوب لاحداث الثورة الزراعية فـ في البلدان الفقيرة ، تلك الثورة التي مازالت الهدف الطويل الأمد ؛ وانما من الأهمية بمكان كذلك تعبئة الموارد البشرية التي لدى البلدان النامية وفرة فيها . وقال انه سواء وافقنا على الأهداف والتحديات المفصلة كما هي معروضة في الوثائق أمام المؤتمر أم لا ، فليس هناك مجال للجدل بأن زيادة الاستثمار في التحديث الزراعي ، وانتاج الأغذية ، والانماء الريفي هي جوهر مشكلة الأغذية في العالم ؛ فبدون احداث زيادة ملموسة في انتاج الأغذية لن يمكن وضع السياسة الغذائية العالمية المنشودة ؛ وعليه ، فان من الأهمية البالغة أن تعطي حكومات البلدان التي تعاني من نقص في الأغذية أولوية كبرى الى زيادة انتاجها الغذائي ، ان أن تلك هي الخطوة الأولى في سبيل حل مشكلتها الغذائية .

٤٩ - واستطرد يقول ان التوسع في برامج المعونة الغذائية لعدد من السنين لتمكين البلدان النامية من تلبية احتياجاتها الغذائية سيكون ضروريا للانماء ، وان من المناسب في هذا الصدد التحدث عن " المعونة الغذائية من أجل الانماء " لاعن " المعونة بدافع الاحسان " ، وهي العبارة المستعملة حاليا ؛ فاذا أريد للمعونة الغذائية أن تحقق غرضها ، فلا بد للبلدان المستفيدة من ربطها بتنفيذ البرامج القومية للانماء الزراعي . وذكر أن تأثير المعونة الغذائية ليس مقصورا على الانماء ، ان تلمسب المعونة الغذائية كذلك دورا في حالات الطوارئ وفي تخفيف حدة النقص في الأغذية ؛ على أن من المهم تجنب الحالات التي تستخدم فيها الأغذية أداة للسياسة الخارجية

لأن أشد الاحتياجات الحاحا في هذه الحقبة هي عزل المعونة الغذائية عن السياسة وإعادة طابعها الانساني لها .

٥ - ومضى الأمين العام للمؤتمر قائلا انه فيما يتعلق بالأمن الغذائي ، يبدو أن عدة حكومات تبدى اهتماما خاصا بالتعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي (٣) الذى تبنته منظمة الأغذية والزراعة وتسانده . وأضاف أن من الواضح أن الأمن الغذائي موضوع بالغ التعقيد ، وأنه لا بد من اجراء المفاوضات بين أهم البلدان المصدرة للحبوب والبلدان التي تقوم بتسويقها على وضع خطة أدق وأكثر تنظيما للاحتياطي والمخزون والأسعار اذا أريد للتعهد أن يكون أداة فعالة لتحقيق الأمن الغذائي ، ومع ذلك فقد جرت بداية طيبة ، وهو يأمل في أن يعرب المؤتمر عن تأييده لبعض البنود المحددة التي من شأنها أن تعزز أسس التعهد وتمضي به قدما الى أهدافه المعلنة . وقال ان من المسائل التي تتصل اتصالا وثيقا بمشاكل الأمن الغذائي العالمي، مسائل التجارة واستقرارها والتعديل فيها . وذكر أن البند ٩ (د) (٤) من جدول الأعمال المؤقت يتعلق بأهداف وتدابير معينة في ميدان التجارة الدولية والتعديل فيها ، تتصل بالمشاكل الغذائية ، بما في ذلك التدابير الرامية الى استقرار التجارة والتوسع في أسواق الصادرات من البلدان النامية . وأوضح أن البلدان المتقدمة النمو قد اعتبرت دائما فرص التجارة العادلة عاملا هاما في استراتيجيتها الانمائية ، ولكن التقدم الذى أحرز حتى الآن في تذليل العقبات التي تعترض التجارة هو تقدم ضئيل جدا ، الأمر الذى يشكل قيда خطيرا على التقدم الاقتصادى للبلدان النامية .

٥١ - وأشار الى اجراءات المتابعة فقال ان اللجنة التحضيرية قد ناقشت ، في دورتها الثالثة ، الاقتراحات المعروضة وسلمت بالحاجة الى جهاز عام وعلى مستوى عال للاهتمام بصورة متكاملة ومستمرة بالتوجيه والتنسيق والتنفيذ ، بشكل ناجح ، لما يوصي به مؤتمر الأغذية العالمي من السياسات والبرامج المتعلقة بانتاج الأغذية ، وبالتغذية ، والأمن الغذائي ؛ فبدون المتابعة الفعالة ستكون جهود المؤتمر عبثا وقراراته عديمة المعنى . وذكر أن المناقشات التي جرت في اللجنة التحضيرية قد دلت بوضوح على أن الجهاز المقترح ينبغي ألا يكون عمله ازدواجا لأعمال المؤسسات الدولية القائمة ، بل ينبغي أن تكون له وظائف محددة ، وهو أمر لاغنى عنه للنهوض بمهمته بفعالية ، كما ينبغي أن يكون قادرا على قيادة جهود الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على نحو فعال . وأعرب عن اعتقاده بأن الحاجة تدعو كذلك الى اتخاذ التدابير الاضافية الكفيلة بتحسين الترتيبات اللازمة لاعداد المشاريع الزراعية ، والى تنسيق نشاطات شتى الجهات المتبرعة ،

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير مجلس منظمة الأغذية والزراعة ، الدورة الرابعة والستين ، ١٨-١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، القرار ١/٦٤ .

(٤) أصبح البند ٩ (د) البند ٩ (هـ) بعد اعتماد جدول الأعمال المنقح .

الثنائية منها والمتعددة الاطراف ، التي تقدم المساعدة المالية والتقنية الزراعيــــــــــــة ، وذلك دون التوسع في البيروقراطية الدولية على نحو غير مناسب .

٥٢ - واختتم الأمين العام للمؤتمر كلمته قائلا ان الاتفاق بشأن التوصيات والتدابير المحددة أمر يعود الى المؤتمر . وبين أن المؤتمر ينظر في مشاكل نقص الاغذية الذي يزداد سوءا والذي يهدد اجزاء كبيرة من الارض بالمجاعة . وقال ان على المؤتمر ان يجيب على السؤال الاساسي فيما اذا كان باستطاعة المجتمع الدولي أن يتجنب الكارثة المشؤومة ويضمن قدرة الانسان على اطعام نفسه . واكد أنه لا يمكن بلوغ الاهداف المعروضة على المؤتمر دون المزيد من التعاون ذي المعنى بين ثلث العالم المحظوظ وثلثيــــــــــــه التعسفين . وقال ان الصعوبات الراهنة التي تواجه البلدان الغنية لا يمكن اغفالها ، ولكن هذه البلدان مازالت غنية جدا ويدها المفتاح للعديد من الأبواب التي يمكن ان تؤدي الى التقدم والاستقرار . وأشار الى أن العالم قد بلغ حدا فاصلا جديدا في التاريخ ، وأن مستقبل الجنس البشري مرهون بالسبيل الذي يسلكه من الان فصاعدا . و اضاف ان المؤتمر قد اشعل قنديلا من الأمل وان العالم بأسره يرى فيه مكانا افتتــــــــــــاح حقبة جديدة من التعاون والمشاركة . وأعرب عن أمله الحار في أن تكون الرسالة التي ستتوجه من المؤتمر الى زوايا العالم الأربع ستكون رسالة ايجابية وتاريخية .

جيم - اقرار النظام الداخلي

٥٣ - أقر المؤتمر ، في جلسته العامة الاولى ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، النظام الداخلي المؤقت الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعــــــــــــي (E/CONF.65/2) على أن يكون من المفهوم أنه سيتخذ قرار في الوقت المناسب بشأن عدد نواب رئيس المؤتمر الذين ينبغي ان ينص على انتخابهم في المادة ٦ . وقرر المؤتمر ، في جلسته الرابعة ، المعقودة في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، أن تنص المادة ٦ من النظام الداخلي على انتخاب ١٨ نائبا للرئيس .

دال - اقرار جدول الأعمال

٥٤ - قرر المؤتمر ، في جلسته العامة الاولى ، أن ينفج جدول الأعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CONF.65/1) وذلك باضافة فقرة جديدة (ب) في البند ٩ هذا نصها : " التدابير اللازمة لزيادة انتاج الأغذية في البلدان المتقدمة النمو " ثم اعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي :

- ١ - افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس .
- ٢ - اقرار النظام الداخلي .
- ٣ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل .
- ٤ - انشاء اللجان والهيئات الأخرى الخاصة بالدورة .

- ٥ - انتخاب أعضاء المكتب باستثناء الرئيس ومكاتب اللجان .
 - ٦ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر :
(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض .
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .
 - ٧ - المناقشة العامة .
 - ٨ - تقييم حالة الأفضية العالمية المبني على تقريرى الأمين العام للمؤتمر واللجنة التحضيرية .
 - ٩ - برامج العمل القومية والدولية :
(أ) التدابير اللازمة لزيادة انتاج الأفضية في البلدان النامية في الاطار الأشمل للانماء .
(ب) التدابير اللازمة لزيادة انتاج الأفضية في البلدان المتقدمة النمو .
(ج) السياسات والبرامج اللازمة لتحسين أنماط الاستهلاك في جميع البلدان ، والتي تهدف الى ضمان توفر الأفضية الكافي في البلدان النامية ، ولا سيما للفئات المعرضة للمجاعة .
(د) تعزيز الأمن الغذائي العالمي عن طريق اتخاذ التدابير التي تتضمن ، في جملة أمور ، وضع نظام أفضل للتحذير المبكر والاعلام الغذائي ، وسياسات قومية ودولية أكثر فعالية للاحتفاظ بمخزون من الأفضية ، وترتيبات محسنة للاغاثة في حالات الطوارئ ولتقديم المعونة الغذائية .
(هـ) وضع أهداف وتدابير محددة في ميدان التجارة الدولية وتعديلها ، تتصل بالمشاكل الغذائية ، بما في ذلك التدابير الرامية الى استقرار التجارة الدولية ، والتوسع في أسواق الصادرات من البلدان النامية .
(و) الترتيبات اللازمة لاجراءات المتابعة ، بما في ذلك جهاز تنفيذى مناسب يعنى بتوصيات المؤتمر وقراراته .
- ١٠ - اعتماد تقرير المؤتمر .

هـ - تكوين الهيئات الخاصة بالدورة

- ٥٥ - وفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي ، أنشأ المؤتمر ، في جلسته العامة الأولى ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، لجنة وثائق تفويض مكونة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، السنغال ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٥٦ — وفي الجلسة ذاتها ، أنشأ المؤتمر ثلاث لجان رئيسية من جميع الأعضاء لدراسة البنود التي تتعلق بالمضمون من جدول أعماله . وقرر كذلك توزيع العمل كالتالي :

الجلسات العامة : البنود ١ الى ٦ والبندان ١٠ و ٧ من جدول الأعمال
(المناقشة العامة)

اللجنة الأولى : البند ٩ (أ) و (ب) و (ج)

اللجنة الثانية : البند ٩ (د)

اللجنة الثالثة : البند ٩ (هـ)

واتفق المؤتمر كذلك على ألا يفرب عن بال اللجان ، لدى النظر في البنود المحالة إليها ، البند ٨ وعنوانه " تقييم حالة الأغذية العالمية المبني على تقرير الأمين العام للمؤتمر واللجنة التحضيرية " .

٥٧ — واتخذ المؤتمر كذلك قرارا بشأن توزيع الاقتراحات التي أحالتها الى المؤتمر اللجنة التحضيرية في تقريرها عن دورتها الثالثة (E/CONF.65/6) على اللجان . ولإطلاع على الاقتراحات المحالة الى كل لجنة ، أنظر تقارير اللجان في الفصل السادس . وتقرر إحالة ما تنظر فيه اللجان من المسائل المتعلقة بإجراءات المتابعة ، البند ٩ (و) ، الى اللجنة الثانية لضمان الاتساق في قرارات المؤتمر بشأن هذه المسائل .

واو — انتخاب أعضاء المكتب باستثناء الرئيس ، ومكاتب اللجان

٥٨ — انتخب المؤتمر ، في جلسته العامة الرابعة ، المعقودة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ١٨ نائبا للرئيس من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اندونيسيا ، ايران ، بنغلاديش ، بولندا ، ترينيداد وتوباغو ، الجزائر ، السودان ، سويسرا ، الصين ، غانا ، فنزويلا ، كندا ، كوبا ، المملكة العربية السعودية ، نيجيريا ، هنغاريا ، اليابان .

٥٩ — وانتخب المؤتمر كذلك السيد افتاب أحمد خان (باكستان) مقررا عاما .

٦٠ — وانتخب المؤتمر أيضا أعضاء مكاتب اللجان التالية أسماؤهم :

اللجنة الأولى

الرئيس —	السيد س . أ . جاباتي (سيراليون)
نائب الرئيس :	السيد الفريد وساكو ميروكوسادا (بيرو)
نائب رئيس ومقرر :	السيد سيففريد منش (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
المقرر :	السيد أبوحكيم (الهند)
	السيد الف هيرتونسن (السويد)

اللجنة الثانية

- الرئيس : السيد روى د . موري (الولايات المتحدة الأمريكية)
نواب الرئيس : السيد مرسيا زارا (رومانيا)
السيد و.س.م.م. ندو (غامبيا)
السيد اسوكا جاياسينها (سرى لانكا)
المقرر : السيد سانتياغو فونسيكا (كولومبيا)

اللجنة الثالثة

- الرئيس : السيد كونراد بكمان (الأرجنتين)
نواب الرئيس : السيد محمد بريك (المغرب)
السيد أ. ريفنير (بلجيكا)
السيد ليوييسا ميلانوفتش (يوغوسلافيا)
المقرر : السيد افالوديمتروف (بلغاريا)

زاي — دفع تكاليف السفر وغيرها من النفقات المتعلقة بذلك الى ممثلي حركات التحرير القومية

٦١ — قدّم ممثل زامبيا ، في الجلسة العامة الثالثة عشرة ، المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار عنوانه " دفع تكاليف السفر وغيرها من التكاليف المتعلقة بذلك الى ممثلي حركات التحرير القومية" ، وهو المشروع الذي اشترك في تقديمه وفده هو ووفد جمهورية تنزانيا المتحدة . وقد أقر المؤتمر مشروع القرار دون تصويت . (للاطلاع على النص ، أنظر الباب الأول ، الفصل الثاني ، القرار ٢٠) .

٦٢ — وقال ممثلو فرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشاملة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وبلجيكا ، وهولندا ، انه لو كان أجرى تصويت لكانوا امتنعوا عن التصويت لأن القرار يشير قضايا قانونية وسياسية لم تحل بعد .

٦٣ — وقال ممثل اسرائيل انه يعارض بشدة القرار الوارد في فقرة منطوق القرار من حيث أنه قد ينطبق على منظمة التحرير الفلسطينية .

٦٤ — وقال ممثل رومانيا انه يؤيد القرار بكل قوة .

الفصل الخامس

محضر موجز للمناقشة العامة

ألف - خطب ورسائل موجهة الى المؤتمر

٦٥- استمع المؤتمر في جلسته العامة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الى خطاب من فخامة السيد لويس اتشيفريا الفاريز ، رئيس جمهورية المكسيك ، الذي قرر أن الغرض الراهنة السائدة في الأسواق والأسعار والمواد الخام لا يمكن أن تعزى الى العالم الثالث ، وانما هي وليدة قصور الدول الصناعية الكبرى عن اخضاع نمط انتاجها لنظام من التضامن العالمي والائمان الذي يكون فيه للجميع نصيب واعتماد البلدان بعضها على بعض على أساس العدالة والقسطاس . وقد اقترحت المكسيك (٥) ، مساهمة منها في ايجاد حل لمشكلة الغذاء ، انشاء مصرف عالمي للأغذية والبحوث الزراعية ووضع خطة عالمية للأغذية بقصد تحديد مناطق المحاصيل وجعل العمل الجماعي ممكنا ووضع قواعد لتنظيم استعمال الأسمدة والبذور والماء لتوجيه التعليم الزراعي نحو محاصيل جديدة وتقنيات جديدة للتوسع في انتاج البروتينات .

٦٦- وقال السيد اتشيفريا أن الجوع أو تحات التربة في العالم لا يمكن تداركهما دون تغيير الأوضاع التقليدية لنظام القوى المعاصر . فلا ينبغي أن تكون الشركات عبر الوطنية ووكلائها الفتيون في الأسواق العالمية للمواد الخام هم الذين ينظمون العرض والطلب في التجارة العالمية . وعلى الحكومات أن تسترد المبادرة من الشركات عبر الوطنية وأن تأخذ بنظام الشراء بين الحكومات مباشرة للقضاء على الوسطاء . فلا بد من انشاء مؤسسة أو بنك أو صندوق جديد تساهم فيها كل البلدان ، المتقدمة منها والنامية ، وتتسم بطابع ديمقراطي حقيقي . وقد يصلح ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذي اقترحته المكسيك في الأمم المتحدة ، أساسا لحل المشكلات الناشئة عن التزايد المخيف في الأسعار . وتخطى البلدان النامية لوأقرت دون تبصر الأنماط الحالية القائمة في البلدان المصنعة كنماذج مثالا تحتذي في الانماء ؛ بل ينبغي لها بدلا من ذلك ، أن تتوخى سبلا خاصة بها . ولا بد على وجه التحديد من وقف التبذير الهائل للموارد وللتكنولوجيا الذي ينطوي عليه سباق التسلح وهو تبذير يناقض تناقضا مريرا ما يعانيه الكثيرون في العالم من جوع .

٦٧- وتليت على المؤتمر رسائل من فخامة السيد هواري بومدين ، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء في الجزائر ، وفخامة السيد خواكين بلاجير رئيس الجمهورية الدومينيكية ، وفخامة السيد نيكولاى شاوشكو رئيس رومانيا ، وفخامة السيد كارلوس أندريس بيريز رئيس فنزويلا ، وفخامة السيد جوزيب بروز تيتو رئيس يوغوسلافيا .

٦٨- واستمع المؤتمر في جلسته العامة ٢ بتاريخ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ إلى خطبة من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السيد هنري كيسنجر . وقد أدرج جوهر خطبة السيد كيسنجر في الأقسام الواردة فيما يلي من المحضر الموجز للمناقشة العامة .

باء - نظرة عامة

٦٩- استغرقت المناقشة العامة ١١ جلسة عامة في الفترة من ٥ إلى ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . وتحدث أمام المؤتمر ممثلو ١٠٤ دول وكذلك بعض حركات التحرير والهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية . وقد أعربوا جميعاً عن امتنانهم للرئيس جيوفاني ليوني ولحكومة الجمهورية الإيطالية وشعبها وهناً ورئيس المؤتمر وأمينه العام .

٧٠- وقد كانت المناقشة مراً للاهتمام البالغ بأن مشكلة القحط والجوع الأظلية التي طالما قضت مضاجع الناس والأمم خلال التاريخ ، قد بلغت الآن حداً لم يسبق له مثيل من الجسامية والالاحاح بحيث لا يمكن معالجتها إلا بعمل مشترك على النطاق العالمي . فمذ زها ٣٠ سنة تحدث جون بويد أور ، بوصفه المدير العام الأول لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، فتناول لأول مرة فكرة " خطة عالمية واسعة للغذاء " تحرر جميع الناس من العوز إلى الطعام " ومع ذلك ، فبعد انقضاء جيل كامل من الناس ، ليست مشكلة الغذاء العالمي قائمة بغير حل فحسب ، بل انها تتفاقم وعدد الناس الذين يعوزهم الطعام أضخم مما كان في أى وقت منذ ذلك التاريخ .

٧١- كان ثمة اتفاق على أن ما استخلصته اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة من أن التقدير المعدل لحالة الأغذية في العالم ، في الوقت الحاضر والمستقبل ، كما ورد في الوثيقة E/CONF.65/3 ، يشهد مركزاً معقولاً يبني عليه المؤتمر تداوله حول الخطوات اللازمة لحل مشكلة الغذاء في العالم . وقد لاحظ المؤتمر من المعلومات المستوفاة عن حالة الغذاء في العالم في منتصف تشرين الأول / أكتوبر ، وهي المعلومات الواردة في الوثيقة E/CONF.65/11 ، أن الحالة ازدادت تدهوراً في الأشهر الأخيرة . وقد اعتبر المؤتمر أن المقترحات التي جاءت في الوثيقة E/CONF.65/4 ، والرامية إلى اتخاذ خطوات على الصعيدين القومي والدولي ، وكذلك تعليقات اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة والمقترحات المحددة الأخرى الملحقة بتقرير اللجنة ، هي كلها نقطة بداية لها قيمتها ، ينطلق منها المؤتمر لمناقشة خطوات محددة ترمي إلى التغلب على مشكلة الغذاء العالمية .

٧٢- وقد دعي المؤتمر إلى الانعقاد بسبب الأزمة الراهنة في الغذاء ودعا كثير من المتحدثين إلى عمل عاجل على أساس الأجل القصير ، لمعالجة هذه الحالة . ولكن كان ثمة اتفاق على أن الهدف الأساسي للمؤتمر يجب أن يكون الوصول إلى التزام بعمل أطول أجلاً للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأزمة أبداً . وبدون مثل هذا العمل فالأرجح أن تكون كل أزمة جديدة أسوأ

من السابقة . ولن يتأتى للعالم أبداً أن ينزلق من جديد الى شعور بالارتياح الهنيء المرىء كالذي تولد عن الثورة الخضراء التي أعقبت الأزمة الغذائية السابقة في منتصف الستينات .

٧٣- وقد ركّز كثيرون من الخطباء على أنّ المؤتمر ، عند نظره في الخطوات الأطول أجلا ، يجب أن يظل ذاكرة أن مشكلة الغذاء ليست مشكلة الزراعة وحدها . فان السبب الرئيسي لنقص التغذية وسوء التغذية هو الفقر ، والدواء الرئيسي لداء الفقر هو الانماء الاقتصادي والاجتماعي . فالمطلوب هو سياسة عالمية للطعام ، تشمل التغذية ، وتكون جزءاً لا يتجزأ من سياسة عالمية للانماء ، كما يقتضي الأمر التزام المؤتمر جماعيا ، والتزام الأمم كل منها على حدة ، باتخاذ خطوات فورية . وقد أتاح المؤتمر فرصة لبناء سياسة عالمية للأغذية في نطاق سياسة عالمية أوسع للانماء سوف تنبثق ، في رأى الكثيرين من المتحدثين ، عن العمل الذي تم حتى الآن أو لا يزال جاريا في نطاق الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وفي نطاق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٧٤- وقد تحدث كثيرون من الخطباء بالتفصيل اثناء المناقشات عن مشاكل الغذاء والزراعة التي تواجهها بلدانهم . وبين الكثيرون كذلك الخطوات المحددة التي اتخذتها حكوماتهم أو تزمع اتخاذها سواء على الصعيد القومي أو مساندة لنشاطات دولية . وتمخضت المناقشة كذلك عن كثير من المقترحات المحددة الرامية الى اتخاذ خطوات قومية ودولية والى وضع الترتيبات المؤسسية التي لا بد منها من أجل المتابعة السديدة ، وأحيلت الى اللجان الرئيسية الثلاث للمؤتمر لتناقشها بمزيد من التفصيل .

٧٥- وبينما كانت المناقشة العامة تشف عن القلق الجدى ازاء جسامه المشاكل المطروحة وتعقيدها ، كان هناك اتفاق واسع على أن العلاج اللازم لها أمر في متناول مقدرة الانسان . ويستطيع المؤتمر أن يقدم للعالم مفاهيم جديدة من أجل تخطيط الخطوات العلاجية والموارد الجديدة اللازمة لتنفيذ تلك الخطوات . ومن شأن المؤتمر أن يؤدى الى الأخذ بأسبقيات جديدة ، تأخر الأخذ بها ، هي أسبقيات الغذاء في مشروعات الانماء القومي ومن شأن المؤتمر كذلك أن يستحث الخطى التي ينمو بها التعاون الدولي في قطاع الأغذية والزراعة . وفي المقام الأول يستطيع المؤتمر أن يبلور العزم السياسي لكل الحكومات وكل الشعوب على أن تتلمس ، من خلال التعاون لا من خلال المواجهة ، نصرا نهائيا في أكبر معركة وأقدمها يخوضها الجنس البشرى . وستكون الاستجابة الجماعية شديدة التأثير على كنه العالم الذي سوف ترثه الأجيال القادمة . فعلى الأمم ، وهي تخطو نحو القرن القادم ، أن تبدأ في صوغ مفهوم شامل . والتحدى الذي يواجهه المؤتمر هو أن يترجم الاحتياجات الى برامج ومترجم البرامج الى نتائج . وليس هناك من وقت يجوز تضييعه .

جيم - مشكلة الأغذية في العالم

٧٦- كان ثمة موافقة على تقييم الوضع الغذائي العالمي وكذلك على طبيعة المشكلة الغذائية العالمية وجسامتها كما تصورهما الوثيقة E/CONF.65.3 ثم الوثيقة E/CONF.65.11 التي وضعت استكمالا للمعلومات السابقة لها . أما الأمر الذي خالف فيه المتحدثون ما جاء في التقييم ، فكان يتعلق أساسا بالأهمية النسبية التي عزيت الى العوامل الرئيسية التي عجلت بالأزمة الغذائية الحالية ثم التشكك في امكان القيام بتكهنات كمية صحيحة بالنسبة للمستقبل .

٧٧- ان الأزمة قد تفاقمت حدتها على الأخص في ١٩٧٢ ، عندما أدى انتشار سوء الأحوال الجوية الى هبوط طفيف في الانتاج العالمي للأغذية للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية . وقد أدى مانج عن ذلك من ازدياد طلبات الاستيراد ، خصوصا بالنسبة للفلال الأساسية ، الى تناقص جسيم في مخزون البلاد المصدرة الرئيسية . وارتفعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الزراعية ارتفاعا حادا وكانت أسعار الأغذية عاملا رئيسيا في تضخم سريع لأسعار التجزئة فكان ذلك شديد الوطء على أرق الناس حالا ، بل أثار المصاعب في البلاد الغنية نفسها .

٧٨- وبذلك كانت توريدات الغذاء في موسم المحاصيل لعام ١٩٧٣ قد اعتمدت اعتمادا محفوفًا بالمخاطر على نتيجة حصاد السنة الجارية وكانت رهنا بالطقس الى حد بعيد . وكانت معظم البلاد قد بذلت جهودا خاصة لزيادة انتاج الأغذية في ١٩٧٣ وألغت كل ما كان متبقيا من قيود على انتاجها . ومن حسن الحظ أن الطقس كان في معظم المناطق ملائما للزراعة وكانت المحاصيل وفيرة . غير أن الزيادة في انتاج الأغذية في ١٩٧٣ ، على جسامتها ، لم تكن كافية للحيلولة دون استمرار تناقص المخزون من الفلال أو للحد كثيرا من استمرار ارتفاع الأسعار . يضاف الى ذلك أن المصاعب في قطاع الزراعة قد صحبتها في هذه المرحلة مشكلات كثيرة أوسع نطاقا ، منها التضخم ، وتفاقم حالة البطالة ، والمشكلات النقدية ، وأزمة الطاقة ، والتخوف من انكماش عالمي ، ومناخ عام من الشك في المستقبل .

٧٩- ولذا ففي ١٩٧٤ كانت المقادير العالمية من الغذاء تعتمد اعتمادا يكد يكون كليا على محاصيل السنة نفسها أي أن مثل هذا الاعتماد تكرر سنتين تباعا . وحتى لو جاء الطقس على مايرام في ١٩٧٤ ، كانت ثمة مصاعب اضافية في رفع انتاج الأغذية الى حده الأقصى ، وهي مصاعب ناشئة عن تفاقم النقص في الأسمدة الكيماوية وتزايد أسعارها وظهور نقص حديد مع ارتفاع الأسعار في الوقود والكهرباء المستعملين في ضخ مياه الري وفي غير ذلك من الأغراض الزراعية كما بدا نقص خطير في المبيدات الزراعية وزادت تكاليف النقل . فكانت هناك أزمة مزدوجة : نقص في الغذاء ونقص في مقومات الانتاج ولا سيما الأسمدة . وكان مع ذلك من رأى بعض المتحدثين أن دور ارتفاع أسعار البترول ، كسبب للتضخم العام وللمصاعب في قطاع الزراعة قد بولغ فيه .

٨٠- ومع الأسف أصبح من الجلي أنه على الرغم من أن الحصاد جاء وافرا في معظم أنحاء أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط في عام ١٩٧٤ ، فإن التوقعات المتفائلة السابقة قد انكسرت تدريجيا في كل من أمريكا الشمالية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي الشرق الأقصى ، الذى لم تكن نتائجه النهائية قد عرفت بعد ، جاءت الرياح الموسمية متأخرة وغير منتظمة ، مما أدى الى حالات جفاف أو فيضان خطيرة في كثير من الأنحاء . وكانت التقديرات الأولية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تدل على أن الانتاج العالمي من الغلال قد هبط في ١٩٧٤ للمرة الثانية في ثلاث سنوات لاسيما في أمريكا الشمالية ، وهي المنطقة الرئيسية للتصدير ، وفي جنوب شرق آسيا حيث تتركز أغلبية سكان العالم الذين يعانون من نقص التغذية . ومع أن انتاج الماشية قد استرد الكثير من مركزه في ١٩٧٤ إلا أنه لم يساهم في زيادة مقادير الغذاء في المناطق الأشد افتقارا اليه .

٨١- وبذلك زاد تفاقم حالة الغذاء العالمية في الأشهر الأخيرة . وعلى نقيض ما كان متوقعا من قبل لم يسفر عام ١٩٧٤ عن المحاصيل الطيبة اللازمة لتعويض المخزون واسترداد درجة معقولة من الأمان بالنسبة للزاد العالمي من الأغذية . وظلت الدول النامية تواجه حالة من النقص وعدم الاطمئنان . فقد زاد استنزاف المخزون وبدأت الأسعار ترتفع من جديد . وبذلك كانت سنة ١٩٧٥ هي السنة الثالثة على التوالي التي يعتمد فيها مقدار الغذاء العالمي اعتمادا محفوفا بالمخاطر على انتاج سنة واحدة . وحتى في أحسن الظروف كان الأمريقتني سنتين أو ثلاث قبل أن يعاد تكوين المخزون الى الحد الذى يكفل أى قدر من الأمان الحقيقي .

٨٢- وفي هذه الأثناء كان العديد من البلدان النامية يواجه ظروفًا غاية في الصعوبة . ومع أن كثيرا من هذه البلدان كانت قد كسبت من الارتفاع العام في أسعار صادراتها ، إلا أن هذه المكاسب قد فاقها بمراحل ما اضطرت الى دفعه من أسعار أعلى بكثير لاستيراد حاجاتها الأساسية من الأغذية والأسمدة والوقود وغير ذلك من المواد الخام والمصنوعات . وكان ارتفاع الأسعار من الأسباب التي ضيقت فرصة الحصول على مساعدة من الأغذية بشروط متساهلة في وقت كانت الحاجة اليها أمراً متكون . ولذا فإن كثيرا من المتحدثين نوهوا بأهمية اتخاذ تدابير طوارئ فورا لمساعدة البلدان الأشد تأثرا بالوضع الذى نشأ أخيرا . فشمة حاجة الى مزيد من المساعدة لعمليات طوارئ الأمم المتحدة والبرنامج الدولي لتوريد الأسمدة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . وقد أطرى كثير من المتحدثين مبادرة المدير العام للمنظمة باقتراحه بأن تقوم فورا البلاد المصدرة الرئيسية للغلال بتجنيب الكميات الكافية منها ، بينما لاتزال القادير متاحة ، لتسد الحاجة المنتظرة لأشد البلدان تأثرا بالآزمة .

٨٣- على أن معظم المتحدثين ، وهم ينوهون بخطر أزمة الغذاء العاثلة اليوم ، قد اتفقوا على أنها جاءت مضاعفة لحالة أخرى تقل عنها في المظهر المأسوى ولكن تضاهيها خطورة ، وهي الحالة المزمنة السيئة في قطاع الأغذية والزراعة في العالم . والمهمة الرئيسية للمؤتمر هي أن يتفق على التدابير اللازمة للتغلب على هذه المشاكل الأطول أمدا وأن يكفل تنفيذ تلك التدابير .

٨٤- على المستوى العالمي وفي البلدان النامية في مجموعها كان انتاج الأغذية في المتوسط يتمشى مع النمو الذى لم يسبق له مثيل في عدد السكان خلال العقدين الاخيرين . وكان ذلك في حد ذاته انجازا عظيما . ولكن في كثير من البلدان النامية فرادى ، بما فيها بعض البلدان الأكثر كثافة سكانية ، لم يستطع انتاج الغذاء أن يلاحق نمو السكان ، بل ان في عدد أكبر من البلدان لم يواكب هذا الانتاج الزيادة الاجمالية في الطلب القومي من الأغذية . وعلى ذلك فبعد أن كانت البلدان النامية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، تصدر فائضها الصافي من الفلال ، انقلبت في مجموعها ، خلال الخمسينات ، بلادا تستورد ، من حيث الرصيد الصافي ، كميات كبيرة من الفلال . وحتى قبل أن تتفشى ضعف المحاصيل خلال بضعة السنوات الأخيرة ، كانت واردات كثير من البلدان النامية من الغذاء قد وصلت الى نسب مرهقة ، وان تكن بعض الحالات القليلة قد انفرحت بعض الانفراج ، بصفة مؤقتة خلال السنوات من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ التي جاءت فيها المحاصيل طيبة بوجه عام .

٨٥- وبالإضافة الى تزايد اعتماد البلدان النامية على البلدان الناهضة في الحصول على حاجتها من الأغذية ، فشمة اختلال كبير آخر في الميزان الغذائي العالمي يتمثل في النسبة العالية من الانتاج العالمي من الحبوب التي لا تستعمل مباشرة لاستهلاك الانسان وانما لانتاج المنتجات الحيوانية التي يستهلك جلها في البلدان الغنية . وقد ذكر عدة متحدثين أن تغيير هذه الحال يكون بمثابة خطوة كبيرة نحو توزيع أقرب الى العدالة لمقادير الطعام المتاحة . وقد لوحظ كذلك أن استهلاك البلدان الناهضة ، خصوصا من المنتجات الحيوانية ، فيه افراط من الناحية المطلقة ومن ناحية مستلزمات الجسم من الغذاء ، كما لوحظ أنه يتعين على هذه البلاد أن تقلل من تبذيرها . وأشير في هذا الصدد الى أن تزايد تغذية الحيوان بالحبوب قد تباطأ أخيرا نتيجة لظروف الأسعار . وقيل كذلك أنه يمكن استعمال المزيد من مسحوق السمك ومن الزيت للاستهلاك البشرى المباشر بدلا من اطعام الحيوان ايها .

٨٦- ولأحظ بعض المتحدثين أن تزايد هذا الاختلال في ميزان الحالة الغذائية العالمية قد زاد الطين بلة فوق ماتعانيه قطاعات كبيرة من السكان في البلدان النامية من حالة مزمنة طويلة الأمد من الجوع وسوء التغذية . وأعرب الكثير من الخطباء عن جزعهم ازاء خطورة الجوع وسوء التغذية في العالم كما يتبديان من التقديرات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة . فقد دلت هذه التقديرات على أن ٤٦٠ مليون من الناس على الأقل يعانون الآن سوء تغذية خطيرا بالافتقار الى البروتينات والطاقة وأن نصفهم تقريبا من صفار الأطفال . وفي بعض البلاد يعزى أكثر من نصف وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ، الى سوء التغذية بصفة مباشرة أو غير مباشرة . زد على ذلك أن ملايين كثيرة من الناس لا يزالون يعانون أمراضا مقعدة ناشئة عن الافتقار الى عناصر غذائية معينة مثل الفيتامين " أ " والحديد .

٨٧- اما الاسقاطات الخاصة بسير الأحداث في المستقبل فقد اختلفت تبعا للافتراضات التي بنيت عليها . ومع ذلك فقد انعقد الاتفاق بصفة عامة على ان الحالة لا بد أن تتفاقم كثيرا في المستقبل ما لم يبدأ فوراً اتخاذ خطوات ملائمة . وتدل آخر اسقاطات منظمة الأغذية والزراعة

بشأن حجم الطلب مستقبلا على أن مقادير الأغذية التي ستحتاج البلاد النامية إلى استيرادها سترتفع باستمرار إلى حد لا يمكن مواجهته إذا لم تستجث انتاجها من الغذاء ليصل إلى معدلات تزيد كثيرا عن المعدلات التي تحققت خلال السنوات العشر الأخيرة تقريبا . وحتى لو أمكن مواجهة الزيادة المتوقعة في طلب البلدان النامية من الغذاء بسلسلة من الزيادات الحثيثة في انتاجها الذاتي وفي استيرادها التجاري وفي معونات الأغذية التي ترسل إليها ، فإن عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية من ناحية البروتينات والطاقة سيستمر مع ذلك في الازدياد .

٨٨ - وقد أشار كثير من المتحدثين ، في معرض مناقشتهم لأسباب الحالة الغذائية غير المرضية القائمة منذ أمد طويل في البلدان النامية ، إلى احتياج هذه البلدان احتياجا ملحا إلى مقادير وافية من رأس المال ومن الأسمدة وغيرها من مقومات الانتاج العصرية . وقد أشار إلى تعذر العثور على حل لمشكلة الغذاء العالمية الخطيرة دون نقل التكنولوجيا ورؤوس الأموال إلى البلدان النامية . ومن ناحية أخرى شعر كثير من المتحدثين بأن الأساليب التقنية في الانتاج الزراعي ، التي تعتمد اعتمادا متزايدا على رؤوس الأموال ، والتي أخذت تشق سبيلها إلى كثير من البلدان النامية ، تزيد بدرجة خطيرة اعتماد هذه البلدان الكبير على البلدان الناهضة وتقلل من اعتمادها على نفسها . ونوه كثير من المتحدثين بأهمية النهوض بخدمات الارشاد والتدريب والائتمان ، ولا سيما بالنسبة لصغار المزارعين ، وبأهمية تبديل الهياكل المؤسسية الريفية التي غلب عليها الزمن ، خصوصا في مجال حيازة الأرض ، لataحفة الفرصة والحوافز للجماهير الفقيرة من أهل الريف كي يزيدوا انتاجهم ويساهموا بطريقة أوفى في عملية الانماء بوصفهم مساهمين فيها ومستفيدين منها على السواء . وانتقد نفر من المتحدثين النزعة إلى اهمال الدور الهام الذي تلعبه المرأة في الانتساج الغذائي والزراعي في المجتمع الريفي اجمالا . وأشار كثيرون إلى ما لتفاقم البطالة أو العمالة الناقصة في معظم البلدان النامية من تأثير على التغذية وعلى مستويات المعيشة عامة . واعتبر كثير من المتحدثين أن من العوائق الرئيسية دون تحسين الحالة الغذائية في البلدان النامية ما يسود التجارة العالمية في الوقت الحالي من ترتيبات تمييزية تعمل لصالح البلدان الناهضة . وقد ذكر أن زيادة الانتساج الزراعي لا تكفي ، بل من الضروري كذلك زيادة الاتجار في المنتجات الزراعية وانتساج فوائض تساهم في ايجاد الاستقرار .

٨٩ - وأشار بعض الخطباء إلى المصاعب الناشئة عن النمو الحالي السريع لسكان البلاد النامية ، وذكروا ما استخلصه مؤتمر السكان العالمي المنعقد حديثا من استنتاجات بهذا الشأن أحييت إلى مؤتمر الأغذية العالمي بالوثيقة E/CONF.65/9 (٦)

(٦) تقرير مؤتمر السكان العالمي التابع للأمم المتحدة (من مطبوعات

الأمم المتحدة ، رقم المبيعات E.75.X111.3)

ومع أن الفترة المستقبلية التي ركز عليها مؤتمر الغذاء العالمي تنسحب على السنوات العشر القادمة أو ما يناهزها ، وهي الفترة التي يكاد يعرف مقدما معدل نمو السكان فيها ، فلا بد من اتخاذ خطوات حالية لخفض نمو السكان في المستقبل الأبعد ، مما يخفض نفس النسبة حجم العمل المطلوب أدائه في مجال انتاج الغذاء في العالم . ومع أنه كان من الواضح أنه لا بد من تلبية الاحتياجات الغذائية الناشئة عن نمو لا يفر منه في عدد السكان ، فكان من الواضح كذلك انه لا يطاق استمرار تضاعف السكان في كل جيل بلا نهاية ، وأن الأرض ستضيق حتما ، عند ما ، عن استيعاب الحياة البشرية اذا استمرت الاتجاهات الراهنة . غير أن بعض المتحدثين الآخرين يعتقدون أن دور الازدياد السريع للسكان في خلق مشكلة الغذاء العالمية أوفى تفاقمها قد بولغ في تصويره مما قد يحول الأنظار عن الحل الحقيقي للمشكلة . ومن رأى عدد من المتحدثين أن الأسباب الأصلية لمشكلة الغذاء وكذلك لمعظم المشاكل الدولية الأخرى ، كامنة في بعض العوامل السياسية مثل السيطرة والاستغلال الرأسماليين والاستعماريين وأتانية الأمم ، والمواجهات بين الدولتين العظميين ، ونفقات التسليح غير الضرورية . وقال بعض المتحدثين أن الحكم الاستعماري الغابر قد شوه نمط الانتاج الزراعي بتركيزه المفرط على انتاج حاصلات التصدير ، بحيث أهملت حاصلات التغذية وترك أمرها الى المزارع الصغير الساعي الى مجرد الكفاف . ومن رأى نفر من المتحدثين أن حل مشكلة الغذاء مرهون أساسا بالسلام والأمن العالميين وباتخاذ تدابير لمؤسسة نحو نزع الأسلحة .

دال - زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة

٩٠ - بينما اهتم الكثيرون من المتحدثين اهتماما لمحا بالحاجة الى اتخاذ تدابير طارئة لمواجهة أزمة الغذاء فورا ، فإن التركيز الرئيسي خلال المناقشة العامة كان على العمل القومي والدولي المطلوب للتغلب على المشاكل الأطول أجلا . وقد نوه غير متحدث بالحاجة الى تحقيق توزيع أفضل لمقادير الغذاء المتاحة سواء بين البلدان أو في داخل البلدان . على أن الآراء قد اختلفت على أن الصدارة خلال العقود القادم يجب أن تكون لتعجيل شديد ومتواصل في زيادة انتاج الغذاء ، لتتسنى مواجهة زيادة الطلب المتوقعة بسبب النمو السكاني وتزايد الدخول ، وإعادة تكوين المخزون حتى يبلغ مستويات مأمونة ، ثم تحقيق بعض التحسن في التغذية فوق ما قد يتحقق منه عن طريق مواجهة الزيادة في الطلب الفعلي للسوق .

٩١ - واتفق الرأي على أن الزيادة في انتاج الغذاء في البلدان المتقدمة - أى الناهضة - سيكون لها دور أساسي خلال السنوات القليلة القادمة قبل أن يتسنى ايجاد الدفع الكافي لزيادة الانتاج في البلدان النامية المحتاجة . وسيكون لزيادة الانتاج

في البلاد المتقدمة دور هام كذلك في ايجاد التوازن بين العرض والطلب على الأجل الأطول . على أن بعض الخطباء قد حذروا من تشجيع الانتاج غير الاقتصادي في تلك البلدان . وقد قيل أن الجهود في سبيل زيادة الانتاج في البلدان المتقدمة يجب أن تبذل وفقا لتنسيق جماعي بحيث تعمل نحو الاستعمال الاقتصادي للموارد على المستوى العالمي ، مما يكفل للجهد الخاص الذي تبذله البلدان المتقدمة أن يسير يدا بيد مع عملية النهوض بالانتاج في البلدان النامية . وقال أحد المتحدثين أن حكومته تنوى ، بعد المؤتمر مباشرة ، أن تدعو فريقا لتخطيط التصدير ، يضم كبار المصدرين ، الى الاجتماع لرسم سياسة واقعية منسقة من أجل تحقيق الزيادة اللازمة في الانتاج .

٩٢ - وقد شفت المناقشة العامة عن اتفاق تام على وجود حاجة ملحة الى تعجيل كبير في انتاج الغذاء في البلدان النامية التي تخلفت كثيرا بصفة عامة عن بلوغ هدف التزايد البالغ في المتوسط ٤ في المائة سنويا ، الذي نادى به الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، بل ظلت نتائجها في معظم الأحوال دون الاهداف المحددة في خطط الانماء القومية .

٩٣ - وقد اتفقت الآراء على أن تحقيق التوسع اللازم في انتاج الغذاء في البلاد النامية يقتضي زيادة هائلة في الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعي . ومن الواضح أن جل هذا الجهد الاضافي يجب أن تبذله تلك البلاد أنفسها . ومما نحتاج اليه اعطاء مايلزم من الأولوية للغذاء والزراعة في البرامج الانمائية القومية ، على الرغم مما قيل من أن اهمال الزراعة في الماضي لم يكن يعزى الى افتقار القوى الارادة السياسية بل الى نقص في الموارد . ونوه خطباء كثيرون بضرورة المزيد من الاعتماد على النفس في البلدان النامية . بيد أن الآراء قد اتفقت على أن زيادة المعونة الخارجية أمر لا بد منه في هذه المرحلة من نموها ، خصوصا وأن تحديث الزراعة يعتمد اعتمادا كبيرا جدا على استعمال مقومات الانتاج التي لا بد في الوقت الحاضر من استيراد معظمها من الخارج .

٩٤ - وكان ثمة تأييد واسع لما قدرته الوثيقة E/CONF.65/4 من وجوب رفع المعونة الخارجية الى الزراعة في البلدان النامية من مستواها الحالي البالغ حوالى ٥٠٠ مليون دولار حتى تبلغ ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار في السنة عند حلول عام ١٩٨٠ . وقد تأسف كثير من المتحدثين لأن المساعدة الانمائية الشاملة لم تبلغ حتى مجرد الدنو من الأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وقد ركز الكثيرون على الدور الذي يمكن أن تلعبه المكاسب التي تزايدت في الآونة الأخيرة لدى البلدان المصدرة للبترول ، بيد أن المتحدثين من هذه البلدان أشاروا الى أن بلادهم لا يمكن أن تعتبر ثرية بالنسبة الى احتياجات انمائها الذاتي . ومما اقترح أن يكون تحديد المساعدة التسيي تقدمها كل من البلدان المصنعة والبلدان المصدرة للبترول مبنيا على أساس "عادل" .

واقترح عدة متحدّين تخفيضا قدره ١٠ في المائة من نفقات الأسلحة لتوفير الأموال اللازمة للنماء الزراعي . ونوه عدد من المتحدّين بأن المعونة الفنية يجب ألا تهمل بالنسبة الى المعونة المالية والمادية . ومن الآراء التي سبقت أنه ينبغي تقصير الآجال اللازمة للحصول على الأموال من المتبرعين عن طريق العمليات الثنائية أو المتعددة الأطراف ، وأنه لا بد لتحقيق هذا الغرض من بذل جهد كبير في اعداد المشروعات وفي اعتماد الدراسات الخاصة بإمكانيات التطبيق ، دون اضاءة الوقت سدى .

٩٥ - وبين أكثر من متحدّ المعونات التي تقدّمها فعلا حكوماتهم للزراعة فـ في البلدان النامية ، وأعلن بعضهم زيادات محدّدة في المعونة التي يقدمونها على صورة منح وبرامج . ونالت اقامة صندوق الانماء الزراعي الذي اقترحته الوثيقة E/CONF.65/4 تأييدا واسعا . ورأى بعضهم أنه ينبغي للبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أن تشكل فورا وتدعو الى الانعقاد في هذا العام فريقا للتنسيق يعنى بشؤون الانتاج والاستثمار في مجال الأغذية ، بحيث يجمع هذا الفريق بين المتبرعين التقليديين والمتبرعين الجدد والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان النامية . ونوه كثير من المتحدّين بالحاجة الى تركيز أموال الاستثمار على المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية . وما اقترح أن تكون المعونة على أساس القطاع وليس على أساس السلعة وقيل أنه من المفيد أن يعالج ذلك على أساس اقليمي .

٩٦ - وافق الرأي على أن الأسمدة تمثل احدى المجالات ذات الأولوية . وكان من رأى بعضهم أن انتاج الأسمدة هو وسيلة مثلى للجمع بين تكنولوجيا البلدان المتقدمة من ناحية ورؤوس الأموال والمواد الخام من البلدان المنتجة للبترول من ناحية أخرى ، من أجل خدمة احتياجات الانماء المتزايدة في البلدان النامية ، خصوصا على أساس التعاون الاقليمي . وقيل أن ثمة حاجة الى التنسيق الدولي للاستثمار من أجل تذليل العقبات في دورة الأسمدة . وركز أكثر من متحدّ على الحاجة الى اتّخاذ تدابير خاصة لتمكين البلاد النامية من الحصول على الكميات الوافية من الأسمدة وغيرها من مقومات الانتاج بما في ذلك المعدات والآلات عموما ، والحصول كذلك على المساعدة على سداد أثمانها . وقال كثيرون أن البرنامج الدولي لتوريد الأسمدة الذي وضعته منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ينبغي وضعه على أساس آجال أطول وتوسيعه كي يشمل كذلك المبيدات . وكان ثمة تأييد واسع لما اقترح من انشاء صندوق عالمي للأسمدة . وقيل أن توريد الأسمدة في نطاق هذا البرنامج يمكن ربطه باقامة منشآت لتخزين الأغذية .

٩٧ - وقال الكثيرون من الممثلين بوجوب اعطاء درجة عالية من الأولوية للبحوث ان ينبغي أن يخصص لانتاج الأغذية وما يتّصل به من مشاكل في البلدان النامية نصيب

مضاعف مما يبذله العالم من جهد في البحث . واقترح أيضا ، بالإضافة الى ايجاد تيسيرات جديدة ، أن تضاعف حتى عام ١٩٨٠ موارد مراكز البحث الدولية الثمانية . ونادت بعض المقترحات باستعمال مراكز البحث القومية على وجه أوفى واقامة شبكة جديدة من مراكز البحث في مناطق مناخية يجرى اختيارها على أساس علمي . وكان الدور التنسيقي الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية ، موضع ترحيب . وأشار كذلك الى دراسة عن المناخ ونتاج الطعام تقوم بها في الوقت الحاضر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والى مشروع ينطوى على استعمال التقنيات المتقدمة في مجال الأقمار الصناعية في سبيل القيام بعمليات المسح والتنبؤ المتعلقة بالمحاصيل الغذائية الهامة .

٩٨ - ونوه عدة خطباء بأهمية تخفيض الخسائر الناشئة في الأغذية عن ضعف المحاصيل وذلك عن طريق تحسين أساليب المعالجة والتخزين والتوزيع . وأشار بعضهم الى الدور الهام الذي تقوم به الصناعات الزراعية ، سواء في تحويل المنتجات الزراعية أو في ايجاد مقومات انتاج أساسية . وأشار الى أهمية الاعتبارات البيئية في تقرير السياسة الزراعية والى ضرورة تغاير التحات ونزع الغابات وانهاك المراعي . ومن المهم كذلك استعمال الطاقة بطريقة أفضل في العمليات الزراعية والمراعاة التامة للظروف المحلية في عملية نقل التكنولوجيا ، وايجاد طرق أجدى في استعمال الأسمدة والمبيدات والحد من استعمالها المفرط . ونوه الخطباء كذلك بضرورة المزيد من العناية بتحسين النظم الزراعية التقليدية التي لا تقتضي استثمارات جسيمة ، واستطلاع ما اذا كان الأمر يقتضي أية تعديلات في التكنولوجيا اذا تغير الظروف المناخية ، لا سيما في الأراضي القاحلة . وقد ركز كثير من المتحدثين على أهمية الري واستعمال موارد الماء بطريقة أفضل ، وكذلك على الضرورة الملحة لتوسيع الرقعة المكولة الري والخاضعة لاشراف علمي على استعمال الماء ، لا سيما بسبب تأثير المناخ على توفير الأغذية .

٩٩ - غير أن كثيرين من المتحدثين قد حذروا ضد المغالاة في النظرة التكنولوجية دون سواها الى مشاكل الانتاج التي ترجع أساسا الى أسباب اجتماعية وسياسية . فان النجاح على المدى الطويل في معركة الأغذية يتوقف على مقدرة الحكومات على مواجهة الحاجة الى التغيير الاجتماعي والهيكل والمؤسسي ، وعلى ادماج الحطة من أجل انتاج الغذاء في لحة الاستراتيجية الانمائية العامة . ولا بد من الاستدلال ، بصورة أوضح ، على الدوافع التي تحمل المزارعين على انتاج مزيد من الأغذية في مختلف البلدان ، ومن وضع سياسات شاملة لايجاد الحوافز اللازمة لهم . وفي رأى بعض المتحدثين أن اصلاح توزيع الأراضي الزراعية والتغيير الاجتماعي في مجال الزراعة هما من المستلزمات الهامة جدا لتحقيق التقدم . ومن العوامل التي تناولها مختلف المتحدثين الحاجة الى أسلوب متكامل في الانماء الريفي ، والأخذ بسياسات في الأسعار تكون عادلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين معا ، وسياسات

التأمين على المحاصيل ، والزراعة التعاونية ، ودور الجمعيات التعاونية في الزراعة ، والحاجة الى جعل جاذبية الزراعة لا تقل عن جاذبية القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، وتجميع الجماعات الريفية من أجل تخفيض الاستثمارات اللازمة للهياكل الأساسية ، وإشراك المزارعين في التخطيط ، وإشراك النساء الفئس في اتخاذ القرارات ، وتدريب المديرين والمشرفين .

ها - تحسين أحوال الاستهلاك والتغذية

١٠٠ - بينما تفس الحاجة الى انتاج مزيد من الأغذية ، فان مشكلة توزيع الغذاء بطريقة أفضل وتحسين التغذية للجماعات الشديدة التأثر والمحرومة ، لا سيما صفار الأطفال والأهيات الحوامل والمرضعات ، ما زالت مشكلة أساسية . وحتى لو أمكن أن تواجه بنجاح الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء في البلاد النامية ، فمن الأرجح أن عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية الخطير فيما يتعلق بالبروتينات والطاقة ، سيستمر في الارتفاع . ولذا فان كثيرا من المتحدثين ركزوا تركيزا شديدا على الحاجة العاجلة الى اتخاذ تدابير لتحسين نوعية الوجبات والى برامج خاصة في التغذية لمصلحة تلك الفئات .

١٠١ - وما يلزم في هذا الصدد تفهم المشكلة بصورة أفضل وإيجاد طرائق جديدة لمكافحتها ، ولذا اقترح أن تقيم الهيئة الصحية العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) نظاما عالميا لمراقبة التغذية ، وأن تسعى الى وضع برنامج ينسق دوليا في مجال بحوث التغذية التطبيقية . ونوه عدة متحدثين بالحاجة الى توجيه عناية خاصة الى برامج المعونة الغذائية المقصود منها على وجه التحديد مكافحة سوء التغذية بين الفئات الأشد تأثرا . واقترح بدء الحملات فوراً ضد جريرتين من أشد جرائر سوء التغذية شيوعا وايدا : العمى الناشئ عن النقص في الفيتامينات "أ" و"أ١" والأنيميا الناشئة عن نقص الحديد . ومن المقترحات الأخرى التي قدمت الدعوة الى تخصيص حصص غذائية واعانات للمستهلكين من ذوي الدخل القليل وتوجيه مزيد من الالتفات الى ضرورة الحيلولة دون الفطام المبكر والأخذ ببرامج في البحث تعطي الأولوية لإيجاد ألوان من الطعام ملائمة لصفار الأطفال وستنبئة محليا .

واو - الأمن الغذائي العالمي والمعونات من الأغذية

١٠٢ - تمت المناقشة العامة عن وجود اتفاق واسع حول ضرورة إيجاد نظام للأمن الغذائي العالمي يكون من الركائز الأساسية لسياسة عالمية في الغذاء . فالأزمة الغذائية العالمية الراهنة تدل بوضوح على الحاجة الى إيجاد مخزون كاف يدرأ غائلة التقلبات الجوية وغيرها من الكوارث . وقد نالت المقترحات الواردة في الوثيقة E/CONF.65/4 سائدة عامة ، وهي تتعلق بالنظام المنسق لاختزان الأطعمة والنظام الاعلامي الغذائي وتقديم المعونات من الأغذية .

١٠٣ - وقد أثنى عديد من المتحدثين على المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة

لمبادراته المتعلقة باختزان احتياطيّات من الأطعمة وأعربوا عن ساندتهم لما اقترح من " العمل الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي " . ونوه الكثيرون بأنه من المرغوب فيه أن تشترك كل البلدان التي تعد من كبار مصدري الطعام أو مستورديه ، في النظام العالمي لحيازة المقادير المختزنة . وليس من الحكمة ولا من الأمور العملية أن يكون بلد أو حتى نفر من البلدان هي الحائزة الوحيدة للاحتياطيّات اللازمة . فالأمم التي يشقّ تاريخها عن تقلّبات واسعة جدا في احتياجاتها من الواردات ، يقع عليها ، ازاها شعبها وازاء الجماعة العالمية ، التزام بأن تشترك في نظام يحقق توزيع تلك المسؤولية على نطاق أوسع .

١٠٤ - قيل أنه لا بد من اختزان احتياطيّات من الحبوب قد تصل الى ٦٠ مليون طن فوق الرصيد الحالي لتحقيق الحماية الوافية . ونوه أكثر من خطيب بالحاجة الى وجوب تصريف شؤون هذا النظام بحكمة على كل المستويات ، بينما ذكر آخرون الحاجة الى تحسين ظروف التخزين في البلدان النامية . وشعر بعض المتحدثين بضرورة تخزين المقادير في مناطق استراتيجية تكون قريبة من الأصقاع التي يتوقع أن تحتاج اليها ، وذلك لتخفيض نفقات النقل ولزيادة السرعة التي يمكن أن يصبح بها المخزون متاحا . وقد اقترح بعضهم بلدانهم كأماكن ملائمة للتخزين الاقليمي . ومما قيل أن الشّحة الحالية يجب ألا تؤخر العمل في سبيل تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأن المشاورات ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن .

١٠٥ - وقد التقت الآراء عموما على أن وضع نظام اعلامي غذائي يقدّم المعلومات السريعة عن التوقّعات المتعلقة بالمحاصيل والمقادير المختزنة ، وينبه كذلك في وقت مبكر الى النقص في المقادير ، هو جزء جوهري من الأمن الغذائي العالمي . ويكون من المفيد أن تحصّل البلدان المصدرة مقدّما على بيانات تتيح لها أن تخطط انتاجها وصادراتها . وهنا أيضا ركّز العديد من المتحدثين على الحاجة الى مشاركة كل البلدان ، لا سيما البلدان الكبيرة التي قد تؤثر تأثيرا هاما في الأوضاع العالمية . ونوه كثير من المتحدثين بالحاجة الى الحصول على معلومات عن الانتاج المتوقع في البلدان المصدرة ، حتى تستطيع البلاد الأخرى أن تخطط احتياجاتها وجداولها الزمنية المتعلقة بالاستيراد تبعاً لذلك . وأشار كذلك الى أن البيانات الخاصة بالأغذية هي أمر حساس والى أن سوء استعمال المضاربين لهذه البيانات قد يؤدي الى زعزعة استقرار الأسواق . وقدم أحد المتحدثين اقتراحا محددا من أجل " اقامة نظام اعلامي عالمي بشأن الوضع الغذائي والزراعي " وقال ان حكومته مستعدة لتحمل جزء هام من تكاليف تشغيل مثل هذا النظام بسرعة . ومن الآراء التي أبديت وجوب تحسين الأساليب الفنية فيما يتعلق بتوقّع المحاصيل المستقبلية .

١٠٦ - وقد اتفق الرأي على أنه حتى اذا أمكن تحقيق زيادة جسيمة في انتاج الأغذية في البلدان النامية ، فلن ينفك الأمر يقتضي في المستقبل المنظور ، نقل جزء كبير من الطعام من حيث يوجد فائض منه الى حيث يوجد نقص فيه . وحتى على أساس أقصى زيادة محتلمة في انتاج الغذاء في البلدان النامية فمن المرجح أن تزداد احتياجات هذه البلدان من الواردات كثيرا لبضع سنوات . ولا بد أن تكون مكاسب البلدان النامية هي بالطبع المصدر الرئيسي لتغطية تكاليف وارداتها ، وتستطيع البلدان المصنّعة أن تقدم مساهمة هامة اذا ما يسّرت فقط سبل الوصول الى أسواقها . ومع ذلك فمن الواضح أن الأمر سيحتاج الى اندفاق مزيد من معونات الغذاء .

١٠٧ - وقد ساند الكثيرون الاقتراح الوارد في الوثيقة E/CONF.65/4 بأن تكون ١٠ ملايين طن من الأغذية سنوياً هي أدنى حد للمعونات الغذائية . ومن الآراء التي أبديت كذلك أن المعونة الغذائية لا يصح أن تظل نتيجة اعتبارية لغايات يتصادف وجوده ، وقال متحدثون كثيرون أنه ينبغي تخطيط المعونة مقدماً لفترة ثلاث سنوات . وكان من رأى بعضهم أن يشكّل الفريق المقترح وهو "فريق تنسيق الإنتاج والاستثمار في مجال الأغذية" لجنة فرعية تعنى بتمويل الغذاء ، وتكون مهمتها الأولى التفاوض بشأن أدنى مقدار إجمالي من الأغذية تكون اللجنة الفرعية على استعداد لتمويله خلال السنوات الثلاث القادمة . ونوهت طائفة من المتحدثين بأن أهداف المعونة الغذائية يجب تقويمها بمقادير مادية وليس بقدر من المال بعملة معينة ، فغاديا لما قد ينشأ من خسارة عن التضخم .

١٠٨ - وكان ثمة شعور بالحاجة إلى وضع تعريف أوضح لدور المعونة الغذائية ، وقدم عدد من المقترحات في هذا الصدد . وقيل أن من الضروري أن لا تكون تلك المعونة ذات تأثير ميثبط للمهم في عملية زيادة الإنتاج في البلدان النامية أو ذات تأثير مناهي لتجارة البلدان النامية التي تصدر الأغذية . بل ينبغي أن ينظر إليها باعتبارها تدبيراً مؤقتاً أو مسكناً ، للمدة التي لا تنتج فيها البلدان النامية مقداراً كافياً من الغذاء أو لا تملك قوة شرائية كافية للحصول عليه . ولكن لا ينبغي أن تكون المعونة سبباً لاستمرار الاعتماد على الغير أو أن تولد فكرة توفّر هذه المعونة على الدوام . ونوه متحدثون كذلك بأنه مما لا بد منه أن يكون تقديم المعونة الغذائية خلواً من كل اعتبارات سياسية .

١٠٩ - وتحدث عدة ممثلين مؤيدين المعونة الغذائية المتعددة الأطراف وأشادوا بالعمل الذي يؤديه البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وهو البرنامج الذي وضعته الجمعية العامة بقرارها ١٧١٤ (د - ١٦) . بيد أنه قيل أن المعونة الغذائية المتعددة الأطراف تحتاج إلى مزيد من الموارد كي تلعب دوراً أكبر وأجدي . ومما نسودى به كذلك تعزيز المهمة التنسيقية التي تقوم بها لجنة برنامج الغذاء العالمي الدولية الحكومية وهي اللجنة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة .

١١٠ - وقد أثنى عدة متحدثين على دور المعونة الغذائية في حالات الطوارئ والأغاثة فـ في الكوارث . وقد ظهر تأييد واسع للاقتراح القائل بأن يرصد مخزون قدره ٥٠٠ ألف طن لهذا الغرض خصيصاً . واقترح أن يسند إلى البرنامج الغذائي العالمي دور أقوى فـ في الأغاثة في الكوارث وفي عمليات الطوارئ . وينبغي كذلك توجيه عناية خاصة إلى برامج المعونة الغذائية المصممة لمكافحة سوء التغذية بالذات بين الجماعات الأشد تعرضاً ، بما في ذلك إيجاد "سلّة معونة غذائية" خاصة لهذا الغرض .

زاي - التصحيح التجاري والزراعي

١١١ - وقد اتفق الرأي عموماً على أن الحل الشامل لمشكلة الغذاء يجب أن ينطوي على تدابير لتحسين ظروف التجارة الدولية في الأغذية . وقد ركز كثير من المتحدثين على ضرورة رفع القيود عن التجارة ، وثبتت أسعار السلع الأساسية ، وتحسين شروط التجارة بالنسبة

للمنتجات الغذائية والزراعية ، وإيجاد تسويق منظم على المستوى العالمي وقائم على مبدأ العدالة والقسط . وكان من رأى الكثيرين أن مشاكل التجارة إنما تعكس الشوائب الخطيرة في الأوضاع والنظم التي تسود العالم في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع . وأشار عدد من المتحدثين الى التأثير الواقع على ظروف التجارة من جراء عمليات الشركات المتعددة الجنسية باعتبارها مشتريه لمنتجات البلاد النامية ، من ناحية ، وموردة لمقومات الانتاج التي يتعين على هذه البلاد استيرادها ، من ناحية أخرى .

١١٢ - على الرغم من أن الكثيرين اعتبروا أن المؤتمر ليس ساحة للتفاوض في الصفقات التجارية ، فقد انعقد جل الآراء على أن المؤتمر ينبغي أن يساهم في التفاهم على إيجاد ترتيبات أفضل بالنسبة للسلع الأساسية ، بتنويهه بالطابع المستعجل لهذه المشكلة . وقد يكون النظام المقترح لتخزين الغلال هو في حد ذاته مساهمة كبيرة في إيجاد مزيد من الاستقرار . وقيل أن المقترحات المطروحة على المؤتمر ينبغي أن تتمخض في نهاية الأمر عن تدابير أكثر تكاملاً تحقق الاستقرار بالنسبة للأغذية اجمالاً ، باعتبار ذلك جزءاً من استراتيجية شاملة تتناول السلع الأساسية عموماً .

١١٣ - وقد أثنى عدة متحدثين على عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد بشأن المشاكل التجارية وعلى العمل الذي بدأته منظمة الأغذية والزراعة بشأن تصحيح الأوضاع الزراعيّة الدولية . وقد أشار الكثيرون الى مافي الموضوعات المطروحة من تعقيد . وإلى أنه من الضروري تعزيز قدرة البلدان النامية على الاعتماد على أنفسها في شؤون الغذاء ، مع الإبقاء في الوقت نفسه على قدرة البلدان المتقدمة على تقديم الغذاء والمعونات . وعلى كـلـ البلدان أن تعيد النظر في سياساتها القومية كي تعطي مزيداً من الأسبقية لانتاج الغذاء ، غير أن تلك السياسات القومية ينبغي استعراضها على المستوى الدولي حتى تتحقق أيضاً الأهداف الدولية .

١١٤ - وقد تمخضت الكلمات التي أُلقيت خلال المناقشة العامة عن عدد من المقترحات المحددة بشأن كيفية معالجة مشكلات التجارة . ففي السعي الى تحقيق الاستقرار للسلع الأساسية لابد من تجاوز الأسلوب التجارى الضيق الذى يتناول كل سلعة على حدة . ويجنـدـر التوسع في النظام العام للأفضليات في التعريفات الجمركية حتى يغطي تماماً ما تصدره البلدان النامية من منتجات زراعية . ولابد من نظرة واقعية ومرنة الى مشكلة تسويق الأغذية بطريقة أشد تنظيماً تجمع بين حرية الحركة للقوى العاملة في السوق وبين التخطيط عند اللزوم . ومن الضروري كذلك أن تكف البلدان المتقدمة عن برامج المعونة التي تثبط الانتاج في البلدان النامية . وقيل أنه من الضروري إيجاد همزة وصل بين أسعار المواد الخام وأسعار المنتجات النهائية . وأشار الكثيرون من المتحدثين الى ما يتوقعونه من الجولة الراهنة للمفاوضات التجارية في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) .

حـ - أعمال المتابعة

١١٥ - كان من الموضوعات الرئيسية في المناقشة العامة الحاجة الملحة الى إيجاد عمليات متابعة

سريعة ومجدية لتنفيذ قرارات المؤتمر . وقيل أنه لا بد من مناقشات مفصلة تجرى في أقرب وقت ممكن حول كل قرار من قرارات المؤتمر .

١١٦ - وكان ثمة اعتراف بأن تنفيذ الكثير من المقترحات المطروحة أمام المؤتمر قد يقتضي تغييرا في الهياكل التنظيمية والمؤسسية الدولية القائمة . وكان أكثر من خطيب معارضا لتكاثر المؤسسات الجديدة ، ومعتقدا أن منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المؤسسات القائمة قليلة بأداء المهمة المنشودة . وشعر الكثيرون أن أعمال المتابعة تقتضي أسلوبا متكاملا يجمع بين فروع شتى من العلوم ، مما لا يتأتى لهيئة واحدة منعزلة عن غيرها ، بحيث قد لا يكون بد من اقامة نظام جديد من المؤسسات . وكان أكثر من خطيب يفضل أن يظل باب التفكير مفتوحا حول شكل أية هيئة جديدة جامعة ، كهيئة الأغذية العالمية التي اقترح انشاؤها في الوثيقة E/CONF.65/4 . بيد أن الاعتقاد السائد كان أنه لا بد ، على أى حال ، من تغييرات في المؤسسات القائمة كي تستطيع أن تتولى أية مسؤوليات اضافية . وكان ثمة تركيز خاص على ضرورة تعزيز هذه المؤسسات بزيادة مواردها وسلطاتها ، وتحسين اجراءات تشغيلها ، وتحقيق تنسيق أفضل وتعاون أوثق فيما بينها .

١١٧ - وقد ذكر عدة متحدثين الدور التنسيقي المحتمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمجلس منظمة الأغذية والزراعة . وقد ساند عدد منهم انشاء مجلس للأمن الغذائي العالمي على أعلى مستوى سياسي ، على أن تسانده هيئات فرعية تلحق بالمؤسسات الموجودة حاليا التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الأغذية والزراعة . وأشار كذلك الى الحاجة الى مساهمة عالمية في وضع تدابير جديدة من أجل أعمال المتابعة .

طاء - تمثيل حركات التحرير وحكوماته

١١٨ - في سياق المناقشة العامة لاحظ أكثر من متحدث بارتياح أن ممثلي حركات التحرير الوطني قد دعوا وكانوا حاضرين في المؤتمر . وتكلم أحد الممثلين في نقطة نظام فأعرب عن معارضته الكاملة الصارمة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، إذ أنها ، في قوله ، ليست حركة حقيقية للتحرير الوطني ، بل منظمة من الجماعات الارهابية غرضها المعلن أن تحرم دولة عضو بالأمم المتحدة من وجودها القومي . وأن دعوة مثل هذه المنظمة الى المشاركة في المؤتمر هو ، في رأى ذلك المتحدث ، خطأ سياسي وأدبي وتنتكز لميثاق الأمم المتحدة ولالأغراض الأساسية للمؤتمر . وتكلم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ، مارسا حق الرد ، فأشار الى أن منظمته تشارك في المؤتمر وفقا لأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٤٠ (د - ٥٦) ، ثم أن ١٠٥ من الدول الأعضاء قد صوتت في صالح مشاركتها في مناقشة مسألة الشرق الأوسط في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وكانت القوى الاستعمارية وقوى الاحتلال قد دمغت في وقت ما في الماضي كل حركات التحرير الوطني وكل حركات المقاومة بأنها جماعات ارهابية . والواقع أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية انما هو التعايش وهي تسعى الى كالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

١١٩ - وأعرب بعض الممثلين عن أسفهم ان لم ترسل دعوة الى الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، وقالوا ان عدم دعوة تلك الحكومة لا يتماشى مع روح اتفاق باريس في ١٩٧٣ . وذكر اثنان من المتحدثين أن حكومة الاتحاد الوطني الملكية لكمبوديا إنما هي الحكومة الشرعية الوحيدة الممثلة للشعب الكمبودي .

الفصل السادس

موجز أعمال المؤتمر بكامل هيئته بشأن تقارير اللجان الرئيسية ولجنة وثائق التفويض

ألف - تقرير اللجنة الأولى

تدابير لزيادة انتاج الغذاء في البلدان النامية ضمن
الاطار الاوسع للانماء ؛ تدابير لزيادة انتاج الاغذية
في البلدان النامية ؛ سياسات وبرامج لتحسين أنماط
الاستهلاك في جميع البلدان، تهدف كذلك الى ضمان توفر
الاغذية بكميات كافية في البلدان النامية ، ولا سيما للفئات
المعرضة للمجاعة فيها

مقدمة

١٢٠ - أحال المؤتمر ، في جلسته الأولى المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، البنود التالية من جدول الأعمال الى اللجنة الأولى لتنظر فيها :

٩ (أ) تدابير لزيادة انتاج الغذاء في البلدان النامية ضمن الاطار الأوسع للانماء ؛

٩ (ب) تدابير لزيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية ؛

٩ (ج) سياسات وبرامج لتحسين أنماط الاستهلاك في جميع البلدان ، تهدف كذلك الى ضمان توفر الأغذية بكميات كافية في البلدان النامية ، ولا سيما للفئات المعرضة للمجاعة فيها .

١٢١ - وفي الجلسة ذاتها ، قرر المؤتمر أيضا أن على اللجنة ، أثناء معالجتها لهذه البنود من جدول الأعمال ، أن تبقى نصب أعينها البند ٩ (و) "ترتيبات لاجراءات المتابعة ، بما في ذلك جهاز تنفيذى مناسب معني بتوصيات المؤتمر أو قراراته " .

١٢٢ - وقرر المؤتمر ، فيما يتعلق بالمقترحات المحددة المقدمة من الوفود ، التي تتناول مسألة تمويل الانماء الزراعي واجراءات المتابعة ، أن تنظر اللجنة الأولى في الجوانب المتعلقة بتمويل الانماء الزراعي من هذه المقترحات ، وأن تحيل ماتتوصل اليه من نتائج بشأنها الى اللجنة الثانية ، التي تقوم بدمجها في توصياتها بشأن اجراءات المتابعة .

- ١٢٣ — وأخيرا، أوكلت الى اللجنة الأولى مهمة اعداد مشروع اعلان للمؤتمر .
- ١٢٤ — وناقشت اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، تنظيم أعمالها . واتفقت في هذا الصدد على أن يكون نائب رئيس اللجنة المقرر مسؤولا عن اعداد تقرير مناقشة اللجنة بشأن البندين ٩ (أ) و ٩ (ب) وأن يكون المقرر مسؤولا عن البند ٩ (ج) الى جانب اعداد مشروع اعلان للمؤتمر . وقد أقرت اللجنة هذا التقرير في جلستها السابعة عشر المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

أولا - تدابير لزيادة إنتاج الغذاء في البلدان النامية ضمن الاطار الأوسع للانماء
البند ٩ (أ) من جدول الاعمال) ؛

تدابير لزيادة إنتاج الأغذية في البلدان النامية (البند ٩ (ب) من جدول
الاعمال) ؛

سياسات وبرامج لتحسين أنماط الاستهلاك في جميع البلدان ، تهدف
كذلك الى ضمان توفر الاغذية بكميات كافية في البلدان النامية ، ولا سيما
للفئات المعرضة للجوع فيها (البند ٩ (ج) من جدول الأعمال)

١٢٥ - نظرت اللجنة في بنود جدول الاعمال ٩ (أ) و ٩ (ب) و ٩ (ج) فـي
جلساتها الاولى حتى السابعة عشرة المعقودة من خلال الفترة الممتدة من ٦ حتى
١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٢٦ - وعرضت على اللجنة ، من أجل النظر في هذه البنود ، الأجزاء المتصلة
بالموضوع من تقرير الأمين العام للمؤتمر المعنون " مشكلة الغذاء العالمية : مقترحات
لعمل قومي ودولي " (E/CONF.65/4) ، وتقارير اللجنة التحضيرية عن دوراتها
الاولى والثانية والثالثة (E/CONF.65/5, E/5454, 6) .

١٢٧ - وأخذت اللجنة في اعتبارها كذلك ، تقرير الأمين العام للمؤتمر ، المدرج في
البند ٨ والمعنون " تقييم الحالة العالمية للأغذية ، في الحاضر والمستقبل " (E/CONF.65/3) ، وما يتصل بذلك من القرارات التي اعتمدها مؤتمر السكان العالمي
في مجالي التغير السكاني والانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والموارد السكانية
والبيئة والسكان والاسرة (٧) .

١٢٨ - وبناءً على توصيات المؤتمر ، اتخذت اللجنة أساساً لمناقشتها مشاريع
القرارات الخمس الاولى المرقمة بالترتيب من الاول حتى الخامس ، والواردة في المرفق
السابع لتقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة (E/CONF.65/6) وتعالج هذه
القرارات مايلي :

- (أ) أهداف للإنتاج الغذائي ؛
- (ب) أولويات الانماء الزراعي والريفي ؛
- (ج) الاسمدة ؛
- (د) البحث والتدريب الزراعيان ؛
- (هـ) سياسات وبرامج لتحسين التغذية .

(٧) تقرير مؤتمر السكان العالمي التابع للأمم المتحدة (منشورات الأمم المتحدة ،
رقم البيع (E/75.XIII.3) ، الجزء الأول ، الفصل الثاني .

(أ) أهداف الانتاج الغذائي

المناقشة

١٢٩ - ناقشت اللجنة هذه المسألة في جلستها الأولى والثالثة المعقودتين في ٦ و ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٣٠ - وكان في طليعة المناقشات الحاجة الى انتاج مزيد من الأغذية في البلدان النامية والتدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف . وكان هناك اتفاق عام على مدى أهمية أهداف الانتاج التي ينبغي تحقيقها ، والتي أن لا تعكس فقط تزايد اعداد السكان بل وكذلك تزايد الكميات المتوفرة للفرد الواحد . وتركزت المناقشات بصورة رئيسية على الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف الانتاج .

١٣١ - وافقت اللجنة على أن شمة حاجة الى أن تصبح البلدان النامية مكتفية ذاتيا بصورة متزايدة فيما يتعلق بمعظم موادها الغذائية الرئيسية ، وأن على البلدان النامية نفسها ، لهذه الغاية ، أن تبذل جهودا أعظم لزيادة انتاجها من الأغذية . وتحتاج البلدان النامية ، لتحقيق ذلك ، الى إعطاء أولوية قصوى للزراعة في خططها وبرامجها الانمائية وأن تركز مزيدا من المـــوارد والجهود التربوية توفير ما يكفي من الحوافز ، للقطاع الزراعي ، بما في ذلك المواشي ، ومسايد الأسماك . وفي الوقت ذاته شمة حاجة الى زيادة ملموسة في المعونة الخارجية المقدمة الى القطاع الزراعي وحاجة الى تحسين في العائدات من الصادرات .

١٣٢ - وشدد الكثير من المتكلمين على ما لطاقة البلدان النامية على الانتاج الاغذية بما يزيد على احتياجاتها الخاصة من دور حاسم في المساعدة في التغلب على النقص الخطير المتزايد في الأغذية . وفي هذا السياق . تم الأعراب عن قلق جدى . تجاه نقص المدخلات الأساسية ، مثل الاسمدة . وأعربت اللجنة عن رأيها بأن الانتاج في البلدان المتقدمة النمو يجب أن يبرمج بحيث لا يعرقل تزويد البلدان النامية بالمدخلات الأساسية أو يؤخر خططها الانتاجية .

١٣٣ - وعند مناقشة الاستراتيجية المطلوبة لتحقيق أهداف زيادة انتاج الأغذية في البلدان النامية ، ركزت اللجنة بصورة رئيسية على أربعة متطلبات أساسية : اجراء تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة الموارد المتاحة للانماء الزراعي ، وادخال التكنولوجيا الجديدة وتكييف تلك الموجودة بالفعل بما يتماشى مع المتطلبات ، واشراك الريفيين بصورة متزايدة في الجهود الانمائية .

١٣٤ - فيما يتعلق بالاستثمارات ، ينبغي تخصيص حصة كبيرة لانماء الزراعة عن طريق تحسين واستصلاح أراضي جديدة للزراعة واقامة برامج للرعى ، والصرف والتحكم في الفيضانات ، وصيانة التربة . وفي هذا الصدد أكد كثيرا من المتكلمين الحاجة الى تجنب احداث أضرار ممكنة بالبيئة والى حفظ الطاقة الانتاجية للأرض والمحافضة على الموارد المائية للأجيال القادمة .

١٣٥ - وشدد كثير من المتكلمين أيضا على أن من بين الشروط المسبقة للانماء والاستغلال الرشيد للأرض والموارد المائية تحسين المعرفة بقدرة كل من البلدان على حده وبقدرة العالم على النهوض بمتطلبات الانتاج الغذائي في المستقبل .

موجز الأعمال

١٣٦ - عرض على اللجنة مشروع القرار الأول ، المعنون " اهدف للانتاج الغذائي " وفي أثناء النظر في مشروع القرار طرح عدد من الاقتراحات والتعديلات التي تستهدف تعديل النص. وقررت اللجنة ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، تشكيل فريق عامل غير رسمي برئاسة نائب رئيس اللجنة المقرر ، السيد ابو حكيم (الهند) ، ليقوم ، على أساس ما دار في اللجنة من مناقشات وبخاصة في ضوء هذه الاقتراحات والتعديلات ، باعداد مشروع منقح لعرضه على اللجنة للنظر فيه . وقد تشكل الفريق من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، داهومي ، رومانيا ، سرى لانكا ، سويسرا ، الصين ، فنزويلا ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

١٣٧ - وعلا بهذا الطلب ، قدم نائب رئيس اللجنة - المقرر الى اللجنة في جلستها الرابعة عشرة المعقودة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ مشروع قرار منقحا . واعتمدت اللجنة هذا المشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ دون تصويت وقررت أن توصي المؤتمر باقراره .

١٣٨ - وللاطلاع على نص مشروع القرار أنظر الجزء الأول من الفصل الثاني ، القرار الأول .

(ب) أولويات للنماء الزراعي والريفي

المناقشة

١٣٩ - ناقشت اللجنة هذه ابسألة في جلستها الثانية والثالثة ٢ و ٣ في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٤٠ - وفي حين كان هناك اتفاق كامل على ما للاسراع في زيادة الانتاج الغذائي من أهمية أساسية ، ساد الادراك بأنه لا يمكنه تحقيق ذلك عن طريق استخدام رؤوس الأموال وتطبيق التكنولوجيا فقط ، بل لا بد أيضا من زيادة اشراك السكان الريفيين في ذلك ، وخاصة صغار المزارعين والعمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا وأسرهم .

١٤١ - لذلك كان هناك اتفاق عام على أن الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية البعيدة الأثر لازمة بصورة ملحة في كثير من البلدان النامية . وسوف يستتبع ذلك اصلاح زراعي بأوسع معانيه ، يشمل انشاء تعاونيات وجمعيات للمزارعين ، ونقابات للعمال الريفيين ، وهيكلية جديدة للانتاج وحيازة الأرض، وتوفير المؤسسات والسياسات المساندة لضمان توفر الأسمدة والمدخلات الأخرى والخدمات التسويقية والتصنيعية ، والقروض ، الى جانب هياكل ادارية مناسبة للتخطيط والتنفيذ وشدد كثير من المتكلمين كذلك على الحاجة الى برامج تضمن أن تتوفر لجميع الأسر الريفية وسيلة للعيش عن طريق العمالة الزراعية أوغير الزراعية وأن يكون المناسب من خدمات التعليم ، والتدريب ، والأرشاد الزراعي ، والأعلام والمواصلات ، والصحة العامة ، وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية متاحا لها .

١٤٢ - وفي هذا الصدد وردت عدة اشارات الى الدور الخاص الذى تلعبه النساء في المجتمع الريفي كمنتجات ، ومصنّعات ، أو تاجرات صغيرات في المواد الغذائية ، ومستهلكات وفي تغذية الاسرة ، وفي رعاية الاطفال وتعليمهم . وشدد عدة متكلمين على الحاجة الى اعداد الشباب لدوره المقبل في الانتاج والحياة الاسرية .

١٤٣ - واتفق بصورة عامة على أنه في حين لا يوجد نمط واحد من الترتيبات الريفيه أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو المؤسسية يمكن تطبيقه على جميع البلدان ، فهناك الكثير مما يحفز على الانماء الريفي المتكامل ك مفهوم مرن يسمح للبلدان أن ترسم استراتيجياتها القومية الخاصة بها لتحقيق الاهداف الانتاجية والاجتماعية في وقت واحد .

١٤٤ - وأشار عدة متكلمين الى أن المعايير والاجراءات التي تطبقها الوكالات الدولية والثنائية لتقديم المساعدة المالية أو غيرها هي من النوع الذى لا يشجع توفير المساعدة لبرامج الانماء الريفي الشامل وناشدوا هذه الوكالات أن تشدد بصورة أكبر على المنافع الاجتماعية التي تنتج عن الاستثمار ، بدلا من المنافع الاقتصادية المحضة .

موجز الأعمال

١٤٥ - عرض على اللجنة مشروع القرار الثاني المعنون " أولويات الانماء الزراعي والريفي " . وفي أثناء النظر في المشروع ، طرح عدد من الاقتراحات لتعديل النص . وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ طلبت اللجنة الى الفريق العامل غير الرسمي المشكل برئاسة نائب رئيس اللجنة المقرر ، أن يعد ، على أساس مآدار في اللجنة من مناقشات ، وبصورة خاصة في ضوء هذه المقترحات والتعديلات ، مشروعا منقحا لعرضه على اللجنة .

١٤٦ - وفي الجلسة الرابعة عشرة المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، نظرت اللجنة في مشروع القرار الذى قدمه نائب الرئيس - المقرر عملاب هذا الطلب . ووافقت اللجنة ، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، على هذا المشروع دون تصويت وقررت أن توصي المؤتمر باقراره .

١٤٧ - وللاطلاع على نص مشروع القرار أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني .

(ج) الاسمدة

المناقشة

١٤٨ - نظرت اللجنة في هذه المسألة في جلساتها الثالثة والسادسة والسابعة المعقودة في ٧ و ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٤٩ - وفي سياق مناقشة دور التكنولوجيا العصرية في الجهود المبذولة لزيادة الانتاج الغذائي ، اعترفت اللجنة بأن حدوث نمو حيوي في الانتاج الغذائي يحتاج الى مجموعة كاملة من المدخلات ، بما في ذلك الاسمدة ، والبذور الجيدة النوعية ، ومبيدات الآفات ، وقدرة الجبر ، والماء . وسوف يتوقف استخدام كل هذه المدخلات استخداما فعالا ، الى درجة كبيرة ، على توزيعها توزيعا جيدا التنظيم ، ووجود انظمة فعالة للاقراض ، وتدريب المزارعين .

١٥٠ - وأعربت اللجنة بصورة عامة عن القلق بشأن النقص الحالي في الاسمدة وارتفاع أسعارها ، مما يعرض للخطر جهود كثير من البلدان النامية من أجل زيادة إنتاجها من الأغذية . ونوهت اللجنة بمختلف الجهود التي بذلتها مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة بهدف ضمان حصص عادلة من الامدادات الشحيحة من الاسمدة للبلدان النامية ودعت الى زيادة تعزيز هذه الجهود كجزء من سياسة عامة لانتاج الاسمدة واستخدامها . وأكدت اللجنة الحاجة لزيادة انتاج الاسمدة في البلدان النامية ، عن طريق استغلال المصانع القائمة استغلالاً أفضل وتوسيع طاقتها الانتاجية توسيعاً كبيراً . ويتطلب تحقيق هذين الهدفين دعمًا قويا من البلدان التي تملك الاموال ، والمواد الخام ، والمهارات والمعرفة اللازمة ، وقد حثت اللجنة على وضع الترتيبات لهذه الغاية .

١٥١ - وأبرز نقص الاسمدة الكيماوية وارتفاع أسعارها الحاجة الى استخدام الاسمدة بصورة اكفاً وتوفير الفرص لذلك وضرورة الاستفادة على نحو افضل من مغذيات النباتات من مصادر اخرى ، كالنفايات العضوية ، وكذلك عن طريق تثبيت النيتروجين . ولقيت فكرة الدعوة الى الكف الطوعي عن الاستخدامات غير الاساسية للاسمدة تأييداً واسعاً .

١٥٢ - وفيما يتعلق بالمدخلات الاخرى ، تقدمت اللجنة بمشاريع قرارات محمودة (٨) للمؤتمر بشأن مبيدات الآفات والبذور الجيدة النوعية . فضلاً عن ذلك اعتبر كثير من المتكلمين الآلات الزراعية ، بما فيها الادوات اليدوية المحسنة ، والمعدات التي تجرها الحيوانات او الجرارات ، ووحدات توليد الطاقة ، مدخلات هامة لزيادة الناتج والانتاجية . فالاستخدام الحصري لمثل هذه المدخلات سيزيد احتمالات العمالة بمضاعفة الانتاج ، وتقليل الفترات التي يبلغ فيها العمل الموسمي ذروته ، وفتح اراض جديدة . ومع ذلك ، سلمت اللجنة بان مستوى الميكنة المقصود ينبغي ان يكون منسجماً مع الاحوال والاهداف الاجتماعية - الاقتصادية في البلد المعني وبأن المزارعين يحتاجون الى تدريب اشمل على تشغيل وصيانة المعدات . ولفت عدد من المتكلمين الانتباه الى الحاجة الى ضمان تخفيض خسائر ما بعد الحصاد ، وهي الخسائر التي تعتبر مشكلة خطيرة في كثير من البلدان النامية ، بتوفير تسهيلات نقل وتخزين وتصنيع أفضل بما يزيد بالتالي من توفر الاغذية للمستهلكين .

موجز الأعمال

١٥٣ - عرض على اللجنة مشروع القرار الثالث ، المعنون " الاسمدة " . وفي أثناء النظر في مشروع القرار طرحت عدة اقتراحات لتعديل النص . وبعد مشاورات غير رسمية أعد مشروع منقح . ونظرت اللجنة في هذا المشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، ووافقت عليه دون اقتراع وقررت أن توصي المؤتمر باقراره .

(٨) أنظر الفقرات ١٧٧ و ١٩١ و ١٩٧ .

١٥٤ - وللاطلاع على نص مشروع القرار انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثالث .

(د) البحث والتدريب الزراعيان

المناقشة

١٥٥ - نظرت اللجنة في هذه المسألة في جلستها الخامسة المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٥٦ - وبصرف النظر عما تقدمه المدخلات العصرية بالفعل من مساهمة خاصة في النمو الزراعي في البلدان النامية كان هناك اعتراف عام بالحاجة الى تسخير البحث الزراعي ككل لمساندة الجهود المبذولة من أجل رفع مستويات انتاج الغذاء واستهلاكه . وأيدت اللجنة ضرورة زيادة أنشطة البحث الزراعي اقتناعاً منها بأن بذل مجهود بحثي قوى ومتكامل وشامل أمر جوهري . وتم الاعراب عن القلق تجاه عدم تركيز اهتمام كاف لمشاكل ادارة البيئة والموارد في المناطق الاستوائية ، ودون الاستوائية ، والقاحلة وشبه القاحلة . لذلك دعت اللجنة الى زيادة الاستثمار في اجراء ابحاث حول المحاصيل والمواشي والمشاكل البيئية والاجتماعية الاقتصادية لهذه المناطق .

١٥٧ - وأكد معظم المتكلمين أن على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء أن تشارك في هذا المجهود المضاعف . فعلى البلدان المتقدمة النمو ، بالإضافة الى تقديم المساعدة الى المراكز والبرامج القومية والاقليمية والدولية في البلدان النامية ، تخصيص المزيد من الموارد للبحث الاساسي الموجه نحو حل المشاكل التي تعرقل الانماء . أما البلدان النامية فعليها أن تزيد موارد المخصصة للبحث التطبيقي ، بما في ذلك تكييف المعرفة الموجودة والانواع والاساليب المحسنة بما يتششى مع الاوضاع المحلية ، ولوضع وتنفيذ تدابير لزيادة استخدامها من جانب المنتجين ، وذلك ضمن اطار من الاولويات القومية .

١٥٨ - وبرزت اللجنة مجالات البحث ذات الاولوية بغية ايلائها اهتماما خاصا ، بما في ذلك الحاجة الى زيادة محاصيل وجودة الاغذية الاساسية (ولاسيما الحبوب والقرنيات البقولية) ، والى جعل الانتاج مستقرا وزيادة الانتاجية ، وتشجيع انماء المصادر البيولوجية لمغذيات النبات ، واستخدام مصادر الطاقة " المجانية " الشمسية وغيرها ، ودراسة أثر المناخ على الانتاج وانشاء شبكات للموارد الجينية النباتية والحيوانية . وأوصت كذلك بدراسة المكانية العملية لبرنامج دولي بشأن استخدام اساليب الاستشعار عن بعد في الزراعة ، بما في ذلك استخدام البيانات المستخلصة من التتابع الصناعية الخاصة بالكشف عن موارد الارض .

١٥٩ - وأصرت اللجنة ، اعترافاً منها بأن أثر الجهود البحثية يتوقف على تطبيق نتائجها على المستوى الانتاجي ، على أن الانماء الاضافي للخدمات البحثية يجب أن يكون مرتبطاً بتعزيز مصاحب لخدمات التبسيط المسبق والخدمات الارشادية والتدريبية والاستشارية للمنتج ،

ودعت جميع البلدان الى زيادة الدعم لهذه الخدمات ، على جميع المستويات وفي كـل قطاعات المجتمع الريفي ، وان تضع تدابير للتقليل من فقدانها للموظفين المدربين .

١٦٠ - وأكدت اللجنة أن الخدمات والهيئات الارشادية ينبغي أن توسع وتعزز الى حد كبير ليس لنقل نتائج البحث فحسب وانما ايضا لايصال التكنولوجيا الموجودة الى المزارعين وتدريبهم على الممارسات المحسنة ، ولتوفير جميع الخدمات الضرورية لهم .

١٦١ - وشددت اللجنة على أهمية تضافر جهود الوكالات الدولية والبلدان والمنظمات المتبرعة ، ولا سيما تلك التي يتشكل منها الفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي ، في التعبئة المنسقة للموارد اللازمة لزيادة موارد البلدان النامية نفسها ، وحثت على زيادة الاستثمار العام المخصص للبحث الزراعي في البرامج القومية والاقليمية والدولية أضعافا من حيث الارقام الحقيقية بحلول عام ١٩٨٥ .

موجز الاعمال

١٦٢ - عرض على اللجنة مشروع القرار الرابع المعنون " البحث والتدريب الزراعيان " . وفي اثنا النظر في مشروع القرار قدمت عدة اقتراحات لتعديل النص . وطلبت اللجنة ، في جلستها الخامسة المعقودة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، الى الفريق العامل غير الرسمي ان يعد ، على اساس ما دار في اللجنة من مناقشات ، وبصورة خاصة في ضوء هذه المناقشات والتعديلات ، مشروعا منقحا لعرضه على اللجنة .

١٦٣ - وفي الجلسة الرابعة عشرة المعقودة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، نظرت اللجنة في مشروع القرار الذي قدمه نائب رئيس اللجنة والمقرر عملا بهذا الطلب . وفي الجلسة السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أقرت اللجنة ، دون تصويت ، هذا المشروع وقررت ان توصي المؤتمر باعتماده .

١٦٤ - وللإضطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الرابع .

(هـ) سياسات وبرامج لتحسين التغذية

المناقشة

١٦٥ - نظرت اللجنة في هذا الموضوع في جلستها الثامنة والخامسة المعقودتين في ٧ و ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

١٦٦ - وشددت اللجنة على أن الغرض الاساسي لزيادة الانتاج الزراعي وجعل الاغذية متوفرة للبلدان النامية هو ضمان مركز تغذوي كاف لجميع سكانها . وكان هناك اتفاق عام على أن الهدف المشترك لجميع الامم هو مواجهة تحدى الجوع وسوء التغذية . وأشار كثير من المتكلمين الى ان الجوع وسوء التغذية هما في المقام الاول نتيجة الفقر الواسع الانتشار

وشددوا على الحاجة الى مكافحتها من خلال تنفيذ سياسات قومية للغذاء والتغذية ضمن الاطار العام للانماء الاقتصادى والاجتماعي . وفي هذا السياق أكدت اللجنة أهمية تحسين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تحسينا جذريا ، بغية تحقيق توزيع أكثر انصافا للدخل ومستويات أعلى للعمالة .

١٦٧ - وينبغي أن تكون عملية تحسين المعرفة بجميع العوامل المؤثرة على مستويات استهلاك الغذاء والمركز التغذوي للسكان مستمرة ومتصلة ببرامج العمل الخاصة بالغذاء والتغذية .

١٦٨ - وبينما كان يوجد تأييد عام للفكرة القائلة بضرورة العمل ببرامج تغذية أكثر شمولاً ، بما في ذلك برامج تكميلية لأطعام أكثر جماعات السكان تعرضاً للمجاعة ، من أجل منع سوء التغذية ومكافحته ، ساد الاحساس أيضاً بأن برامج الاطعام التكميلية يجب أن تنفذ ، كلما كان ذلك ممكناً ، كعنصر في مجموعة أوسع من البرامج البعيدة الاثر والطويلة الأمد لتحسين التغذية . وأشار كثير من المتكلمين الى انتشار سوء استخدام الاغذية على نطاق واسع في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء ، على شكل افراط في الاستهلاك ، الى الخسائر الناجمة عن سوء تناقل الاغذية وتحضيرها ، وشددوا ، لذلك ، على الحاجة الى تثقيف المستهلك وحمايته .

١٦٩ - ولفت كثير من المتكلمين الانتباه الى الدور الذى تلعبه الامراض الطفيلية والمعدية ، والافتقار الى امدادات الماء النقي والصحة الوقائية البيئية السيئة في تفاقم حالة سوء التغذية عند حدوثها ، وإلى العلاقة المترابطة بين تغذية الطفل وتغذية الام . وأشاروا الى ان بعض أشكال النقص التغذوي تمثل مشاكل صحية خطيرة .

١٧٠ - وأكد كثير من المتكلمين ما للمرأة من دور هام للغاية في الكفاح ضد سوء التغذية . فمن المهم ان تتغذى الامهات ، ولا سيما الحوامل والمرضعات ، تغذية كافية وان يثقن - التثقيف المناسب لتحسين الحالة التغذوية لاسرهن . وشددوا على أهمية الارضاع وعلى ما لحليب الام من قيمة اقتصادية وتغذوية .

١٧١ - أكدت اللجنة على أن الامر يتطلب بذل جهود خاصة ، عن طريق سن التشريعات المناسبة ووضع تدابير الرقابة على الغذاء لتعليم المستهلكين استخدام الموارد الغذائية المتاحة استخداماً أفضل ، ولحمايتهم من الاخطار الصحية ومساعدتهم في كشف الدعايات المضللة والخدع التسويقية والتجارية التي لا رحمة فيها ، ولا سيما فيما يتعلق بالبدايل عن حليب الام وأغذية الاطفال الصغار الاخرى .

١٧٢ - وأكد عدة متكلمين أن من الضروري توليد اهتمام عام عميق على نطاق عالمي بشاكل سوء التغذية لدفع الارادة السياسية للحكومات ، التي لا يمكن تحقيق نتائج بعيدة الاثر بدونها ، على الحركة . واقترح أحد الممثلين أن يوافق الراشدون والموسرون على الاستغناء عن وجبة واحدة في الاسبوع والتبرع بالمبلغ الذى يتوفر على هذا النحو لصندوق طوعي لاغثة الاطفال الجائعين في العالم .

١٧٣ - ونوه كثير من المتكلمين بالدور الحفيد الذى تستطيع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة

الصحة العالمية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة أن تقوم به ، بالتعاون مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الاخرى ، في مساعدة الحكومات على تطوير برامج وخطط غذائية وتغذوية مشتركة بين القطاعات . ويمكن لهذه الوكالات والهيئات غير الحكومية أن تكون مفيدة بصورة مماثلة في المساعدة في انشاء نظام عالمي لمراقبة التغذية ، وبرنامج مكافحة عالمي للتقليل من مختلف المجالات المحددة لنقص التغذية ، وبرنامج لرصد تلوث الاغذية ، وفي تعزيز التشريعات المتعلقة بالغذاء وبرامج مراقبة الاغذية وفي تطوير برامج منسقة في البحث التغذوي التطبيقي من أجل تنفيذ الأنشطة في هذه المجالات .

موجز الاعمال

١٧٤ - عرض على اللجنة مشروع القرار الخامس المعنون " سياسات وبرامج لتحسين التغذية " . وفي أثناء النظر في المشروع ، طرح عدد من الاقتراحات لتعديل النص . وقررت اللجنة ، في جلستها الثانية المعقودة في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، أن تشكل برئاسة المقدم السيد أولف هييرتونسون (السويد) ، فريقاً عاملاً غير رسمي ليقوم ، على اساس هذه الاقتراحات والتعديلات ، باعداد نص منقح لعرضه على اللجنة وتشكل الفريق من : غابون ، وفنزويلا ، والنرويج ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة الامريكية .

١٧٥ - ونظرت اللجنة ، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، في مشروع قرار منقح قدمه المقرر حول الموضوع . فأقرت اللجنة هذا المشروع دون اقتراع وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

١٧٦ - وللإطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الخامس .

١٧٧ - ونظرت اللجنة ، في سياق أعمالها ، في مشاريع قرارات ومقترحات قدمها عدد من الوفود . وأدمج بعض المقترحات ، قدر الامكان ، في القرارات المشار اليها اعلاه . أما غير هذه ، مما لا يتصل مباشرة بموضوع مشاريع القرارات المذكورة اعلاه والتي اعتبرت هامة بما فيه لكي ينظر فيها على حده ، فقد اعتبرت مشاريع قرارات منفصلة . وكانت مشاريع القرارات هذه ، في شكلها المنقح الاول هي :

(E/CONF.65/C.1/L.2/Rev.1)

(و) ميثاق عالمي للتربية وتقييم امكانيات الارض

(E/CONF.65/C.1/L.9/Rev.1)

(ز) الادارة العلمية للمياه : الرى ، والصرف ، والتحكم في الفيضانات

(E/CONF.65/C.1/L.13/Rev.1)

(ح) المرأة والاغذية

(E/CONF.65/C.1/L.14/Rev.1)

(ط) تحقيق توازن مرغوب فيه بين عدد السكان وامدادات الاغذية

(E/CONF.65/C.1/L.15/Rev.1)

(ي) مبيدات الافات

(ك) برنامج لمكافحة مرض العثقات الافريقي

(E/CONF.65/C.1/L.16/Rev.1)

الذي يصيب الحيوانات

(E/CONF.65/C.1/L.17/Rev.1)

(ل) انماء صناعة البذور

(و) ميثاق عالمي للتربية وتقييم امكانيات الارض

المناقشة

١٢٨ - شدد كثير من المتكلمين على أن موارد الارض غير المستخدمة أو التي لم تستغل استفلالا كافيا حتى الان في العالم تمثل احتمالا رئيسيا لزيادة انتاج الغذاء في كثير من البلدان النامية . وأكدوا أن الاستخدام الرشيد لهذه الموارد يستوجب تقييما دقيقا لما لديها من قدرات انتاجية ، وأنه ، توخيا لهذا الغرض ، ينبغي القيام بعملية مسح لها ، انطلاقا من خريطة موارد التربة العالمية التي اشتركت في وضعها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو . واقترح كثير من المتكلمين أيضا وجوب وضع ميثاق عالمي للتربة ليكون دليلا لاستخدام الارض استخداما أرشد ولصون موارد التربة في العالم للأجيال المقبلة .

موجز الاعمال

١٢٩ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ تلقت اللجنة مشروع قرار قدمته فرنسا (E/CONF.65/C.1/L.2) . وفيما بعد ، وعقب مشاورات غير رسمية ، نظرت اللجنة في نص منقح لهذا المشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، واقتره دون طرحه وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

١٨٠ - وللإطلاع على نص مشروع القرار أنظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار السادس .

(ز) الادارة العلمية للمياه : الري ، والصرف ، والتحكم في الفيضانات

المناقشة

١٨١ - أكدت اللجنة أهمية الماء كأحد مدخلات الانتاج الزراعي في البلدان النامية ، ولفتت الانتباه الى ما قد تحتاجه برامج الري ، والصرف ، والتحكم في الفيضانات من استثمارات ضخمة من أجل تحقيق الزيادة المطلوبة في انتاج الاغذية في هذه البلدان . وفي موازاة ذلك ، هناك حاجة لان تنتبه الحكومات والبرامج المتعددة الاطراف والثنائية للمساعدات المالية والتقنية الى تحسين المرافق الموجودة ، وأن تعزز الاستخدام الامثل للموارد المائية عن طريق تشجيع مراعاة مبادئ وممارسات الادارة العلمية للمياه .

موجز الاعمال

١٨٢ - تسلمت اللجنة ، في جلستها السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ،

مشروع قرار قدمته اندونيسيا وباكستان ، وبنغلاديش ، ومصر ، ونيجيريا ، والهند (E/CONF.65/C.1/L.9) . ونتيجة لذلك ، وبعد مشاورات غير رسمية ، نظرت اللجنة في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، وأقرته بدون اقتراع وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

١٨٣ - وللاطلاع على نص مشروع القرار أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار السابع .

(ح) المرأة والاعذية

المناقشة

١٨٤ - اعترفت اللجنة بأهمية الدور الذي تلعبه النساء في جميع نواحي الحياة الريفية ، ولا سيما فيما يتعلق بالحالة التغذوية والصحية لأسرهن ، وفي رعاية الاطفال وتعليمهم . ونوّه كثير من المتكلمين بما تقدمه النساء من مساهمة هامة للغاية في الانتاج الغذائي في البلدان النامية . وجرى التشديد على وجوب توفير الفرص للنساء للمشاركة بصورة أكمل في اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج للانماء الاقتصادي والاجتماعي وللتغذية المحسنة ، وعلى أنهن بحاجة الى ان تضمن لهن الاستفادة الكاملة من الخدمات الطبية والاجتماعية ومن التثقيف التغذوي . وأكد عدة متكلمين أيضا أنه ينبغي أن توفر للنساء وسائل للتحكم بين المدة التي تفصل بين فترات الحمل من أجل إتاحة أطول مدة ممكنة للاوضاع وحماية صحتهن .

موجز الاعمال

١٨٥ - تلقت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار قدمته ايران ، وبنغلاديش ، وسيراليون ، ومصر ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية (E/CONF.65/C.1/L.13) وفيما بعد ، وعقب مشاورات غير رسمية ، نظرت اللجنة في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، وأقرته عليه دون اقتراع وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

١٨٦ - وللاطلاع على نص مشروع القرار أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثامن .

(ط) تحقيق توازن مرغوب فيه بين عدد السكان وامدادات الاغذية

المناقشة

١٨٧ - كان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة الى تحقيق توازن مناسب بين

عدد السكان والامدادات الغذائية ، ولا سيما نظرا لكون موارد الماء والارض محدودة .
وذكر كثير من المتكلمين بالاتفاق (٩) الذي تم التوصل اليه في بوخارست فيما يتعلق
بخطه عمل عالمية للسكان ، وأكدوا من جديد الحاجة الى سياسات سكانية سليمة في
اطار استراتيجيات طويلة الامد للانماء القومي .

موجز الاعمال

١٨٨ - تلقت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ،
مشروع قرار قدمته أفغانستان ، ايران ، باكستان ، بربادوس ، بنغلاديش ، بنما ،
بورما ، تركيا ، جمهورية كوريا ، سرى لانكا ، السودان ، سيراليون ، غانا ، الفلبين ،
كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مصر ، موريشيوس ، نيبال ، نيكاراغوا ، والنمسا -
(E/CONF.65/C.1/L.14) . وتبعاً لذلك ، نظرت اللجنة بعد مشاورات غير رسمية ،
في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /
نوفمبر ، وأقرته ودوت تصويت وقررت أن توصي المؤتمر باعتماده .
١٨٩ - وللاطلاع على مشروع القرار ، انظر الجزء الاول الفصل الثاني ، القرار التاسع .

(٥) مبيدات الآفات

المناقشة

١٩٠ - لاحظت اللجنة أن ارتفاع أسعار مبيدات الآفات ونقصها على نطاق واسع أصبحا
عقبة كأداة في وجه الزيادة السريعة في الانتاج الزراعي ، ولا سيما في البلدان النامية ،
وأكد كثير من المتكلمين الحاجة الى زيادة انتاج مبيدات الآفات ، حيثما كان ذلك
ممكناً ، في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، والى وضع برامج منسقة دولياً
تضمن توفر مبيدات الآفات ومعدات مكافحة الآفات للبلدان النامية بأسعار معقولة بصفة
ذلك مسألة ملحة . ودعا عدة متكلمين ايضاً الى استحداث طرق لمكافحة الآفات أقل
اعتماداً على استخدام المبيدات ، والى تشجيع تلك الطرق .

موجز الاعمال

١٩١ - في الجلسة السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، تلقت

(٩) تقرير مؤتمر السكان العالمي التابع للامم المتحدة (منشورات الامم
المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3) الجزء الاول الفصل الاول .

اللجنة مشروع قرار قدمته باكستان (E/CONF.65/C.1/L.15) . وتبعاً لذلك ، نظرت اللجنة ، بعد مشاورات غير رسمية ، في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، وأقرته دون تصويت وقررت توصية المؤتمر — باعتماده .

١٩٢ - وللاطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار العاشر .

(ك) برنامج لمكافحة مرض المثقبيات الأفريقي الذي يصيب الحيوانات

المناقشة

١٩٣ - لفتت اللجنة الانتباه إلى أهمية وضع تدابير مشددة في القارة الأفريقية لمكافحة ذبابة التسي - تسي ، الناقلة الرئيسية لمرض المثقبيات ، وأعلنت أن ذلك سيفتح موارد أرضية جديدة شاسعة ويزيد زيادة عظيمة طاقة القارة على إنتاج المحاصيل والمواشي . وعلقت أهمية خاصة على مسألة وضع برنامج دولي مستعجل من أجل التصدي لهذه المشكلة الرئيسية في وقت مبكر .

موجز الأعمال

١٩٤ - تلقت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار قدمته نيجيريا ، (E/CONF.65/C.1/L.15) . وتبعاً لذلك ، نظرت اللجنة ، بعد مشاورات غير رسمية ، في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، وأقرته دون تصويت وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

١٩٥ - وللاطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الحادي عشر .

(ل) إنماء صناعة البذور

المناقشة

١٩٦ - أشار كثير من المتكلمين إلى ما للحصول على امدادات مضمونة من البذور القابلة للنمو لأنواع المؤقلمة ذات محصول عال والتي تتمتع بدرجة عالية من النقاوة الجينية — والمادية من أهمية في زيادة إنتاج المحاصيل والقدرة الانتاجية ، وأكدوا الحاجة إلى مضاعفة الجهود القومية والدولية لوضع برامج قومية فعالة لإنتاج البذور واستغلالها . كذلك تم التشديد على الحاجة إلى مخزون احتياطي قومي وإقليمي من الحبوب لاستخدامه في حالات الطوارئ ، وعلى الحاجة إلى تدابير فعالة لمنع انتشار الآفات والأضرار التي تحملها البذور الأمر الذي قد يحدث أثناء مضاعفة التعاون الدولي في الأبحاث المتعلقة بالمحاصيل والاتجار بالبذور .

موجز الأعمال

- ١٩٧ - تلقت اللجنة في جلستها العاشرة مشروع قرار قدمته النمسا (E/CONF.65/C.1/L.17) وتبعاً لذلك ، نظرت اللجنة ، بعد مشاورات غير رسمية ، في نص منقح للمشروع في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الأول /نوفمبر ، وأقرته دون تصويت وقررت توصية المؤتمر باعتباره .
- ١٩٨ - وللإطلاع على نص مشروع القرار ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني عشر .

ثانيا - ترتيبات لاجراءات المتابعة بما في ذلك جهاز
تنفيذى مناسب معنى بتوصيات المؤتمر أو
قراراته (البند ٩ و) من جدول الأعمال

المناقشة

١٩٩ - ناقشت اللجنة ، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩٧٤ ، الترتيبات المؤسسية المتعلقة باجراءات المتابعة المنتظر أن يوصي بها
المؤتمر لتقدمها الى اللجنة الثانية ، التي أنيطت بها مسؤولية دراسة هذا البند من
جدول أعمال المؤتمر .

٢٠٠ - وتناولت المناقشة مستويين رئيسيين من الترتيبات المؤسسية . أولهما يتعلق
بالحاجة الى توليد ارادة سياسية واتخاذ قرارات بشأن مسائل الانماء الغذائي والزراعي
الكبرى ذات الأهمية العالمية . ويتعلق المستوى الثاني بالحاجة الى ترتيبات مؤسسية
تؤدي الى تنفيذ منسق لبرامج ومشاريع الانماء الزراعي ، عن طريق تعبئة الموارد
واستغلالها استغلالا فعالا . وعلى المستويين كليهما ، جرى التشديد على ما يتسم
به العمل المبكر من الحاح ، بوصفه احد الاعتبارات الحاسمة في تحديد أفضل أشكال
الترتيبات المؤسسية في المستقبل .

٢٠١ - وأعرب عدة متكلمين عن اعتقادهم بأن هناك حاجة لهيئة جديدة على مستوى وزارى
لضمان ايلاء الانماء الزراعي والريفي درجة عالية من الأولوية ، وهو ما يعتبر جوهرى
بالنسبة الى ذلك الانماء ولتنسيق اجراءات المتابعة . وأعرب العديد من المتكلمين
الآخرين عن رأيهم بأن باستطاعة المنظمات والهيئات القائمة أن تنفذ اجراءات المتابعة
تنفيذا فعالا اذا عززت مواردها واذا جرى دعم أو تعديل هياكلها التنظيمية . وكان
من رأيهم انه يمكن تحقيق التنسيق المرغوب على المستوى السياسي من خلال المجلس
الاقتصادي والاجتماعي أو بواسطة عقد اجتماعات وزارية للقائم حاليا من الهيئات التابعة
لمنظمة الأغذية والزراعة . وأكدوا الحاجة الى الاستفادة بأقصى ما يمكن من فعالية
المؤسسات القائمة المسؤولة عن الانماء الزراعي والريفي ، وذات الخبرة الثابتة فيه ، وفي
توجيه أموال الاستثمار الى الانماء الزراعي ، ولا سيما منها منظمة الأغذية والزراعة .
ورأى بعض هؤلاء المتكلمين أن ما كان يولي للزراعة من درجة متدنية من الأولوية في الماضي
والافتقار الى الاموال المخصصة لها كانا عاملين مقيدين لفعالية المؤسسات القائمة حاليا .
ورأى متكلمون آخرون حاجة الى اعادة تفحص المنظمات الدولية القائمة بغية تحسين
فعاليتها واعادة تنظيم هياكلها نظرا للمهام الجديدة الكبيرة المبتغاة لها في المستقبل .

موجز الأعمال

٢٠٢ - في الجلسة نفسها ، قررت اللجنة ، بعد مناقشتها للموضوع ، أن تحيل الى
اللجنة الثانية موجزا للآراء التي أبدتها الوفود في أثناء المناقشة لكي تتمكن اللجنة الثانية
من دمجها هذه الآراء في مجموعة توصياتها العامة الى المؤتمر بشأن اجراءات المتابعة .

٢٠٣- وعرضت على اللجنة ، بالإضافة الى القرارات المشار اليها في الفقرة ١٧٧ ، ثلاثة مشاريع قرارات وافقت على النظر فيها كنصوص مستقلة وتتناول مشاريع القرارات هذه ما يلي :

(م) صندوق د ولي للانماء الزراعي (E/CONF.65/C.1/L.19/Rev.1)

(ن) تخفيض النفقات العسكرية لغرض زيادة الانتاج الغذائي (E/CONF.65/ (C.1/L.11/Rev.1

(س) مساعدات اغذية لمنكوبي الحروب الاستعمارية في افريقيا (E/CONF.65/ (C.1/L.26

(م) صندوق د ولي للانماء الزراعي

المناقشة

٢٠٤- اتفقت اللجنة على أن هناك حاجة ملحة الى زيادة كبيرة في تدفق المساعدات المقدمة للزراعة في البلدان النامية ، لاعتنتها على تحقيق الزيادة المطلوبة في الانتاج الغذائي والتعجيل في انمائها الزراعي . لذلك رحبت اللجنة ترحيبا حاراً بالاقترح الذي قدمه عدد من البلدان لانشاء صندوق د ولي للانماء الزراعي .

٢٠٥- وشددت اللجنة على وجوب اعتبار الاشتراكات في الصندوق ، التي ستكون طوعية ، بالإضافة الى ما يتدفق الآن بالفعل على الزراعة من أموال المعونة والاستثمار ووجوب كون الموارد التي ترد على هذا النحو كبيرة . أما فيما يتعلق بمجلس ادارة الصندوق الذي سيتألف من ممثلين للبلدان المتبرعة النامية والمتقدمة النمو ، الى جانب ممثلي البلدان المستفيدة ، فقد أكدت اللجنة الحاجة الى الحرص على اقامة توازن اقليمي في تمثيل البلدان المستفيدة .

٢٠٦- ورحبت اللجنة بالاقترح القائل بأن يعمل الصندوق من خلال المؤسسات القائمة . واقترح بعض المتكلمين أن يجري الصرف من الصندوق ، بما في ذلك صرف ما يقدم من قروض ، عن طريق المؤسسات القومية الى جانب المؤسسات الدولية أو الاقليمية أو كليهما معا . وفيما يتعلق بنوع المشاريع والبرامج التي سيعمل الصندوق على تمويلها أعرب معظم المتكلمين عن شعورهم بأن التركيز الاساسي يجب أن ينصب على المشاريع التي تهدف الى زيادة الانتاج الغذائي ، بما في ذلك المواشي ومسايد الاسماك ، وبأن نطاق الصندوق يجب ان لا يوسع بحيث يشمل الانماء الريفي بصورة عامة . بيد أن بعض المتكلمين الآخرين اقترح ان يشمل الصندوق أيضا المشاريع المتصلة بالانماء الريفي والانماء الزراعي بوجه عام بما في ذلك الحراجة .

٢٠٧- وأكدت اللجنة الحاجة الملحة الى عمل فوري من أجل انشاء الصندوق وتشغيله ، ورحبت بالاقترح الداعي الى قيام الامين العام للأمم المتحدة ، بصورة مستعجلة ، بعقد اجتماع لجميع الوكالات والبلدان المهتمة بالصندوق لوضع التفاصيل لانشاءه . وأعرب عدة

متكلمين عن أملهم بأن تحدد بسرعة الاجراءات القانونية المناسبة لهذه الغاية .

موجز الأعمال

٢٠٨ - تلقت اللجنة ، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار قدمه الاردن ، والامارات العربية المتحدة وايران ، وباكستان ، والبحرين ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية فيتنام ، وسري لانكا ، والسويد ، وسيراليون ، وعمان ، وغامبيا ، والفلبين ، وفنزويلا ، والكويت ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، والهند ، وهولندا (E/CONF.65/C.1/L.19). وفي الجلسة السادسة عشرة المعقودة في التاريخ نفسه ، تلقت اللجنة مشروع قرار منقحا (E/CONF.65/C.1/L.19/REV.1) اشتركت في تقديمه الدول التالية : الاردن ، واستراليا ، وافغانستان والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وايران ، وباكستان ، والبحرين ، وبنغلاديش وبنما ، وتنس ، والجزائر ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية وفييتنام ، وسري لانكا ، والسويد ، وسيراليون ، وعمان ، وغامبيا ، وغانا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وقطر ، والكويت ، وماليزيا ، ومصر ، والمغرب ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، ونيوزيلندا ، والهند ، وهولندا ، ويوغوسلافيا . ونظرت اللجنة في هذا المشروع المنقح في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ واقترحت د ون تصويت وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

٢٠٩ - وللاطلاع على نص مشروع القرار ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثالث عشر .

(ن) تخفيض النفقات العسكرية لغرض زيادة الانتاج الغذائي

المناقشة

٢١٠ - نظرت اللجنة في هذه المسألة في جلستها التاسعة والخامسة عشرة المعقودة تبين في ١١ و ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٢١١ - وأكد معظم المتكلمين الحاجة الى اجراء تخفيضات في النفقات العسكرية لغرض الانماء . ودعوا ، وفي معرض الاشارة الى التفاوت الهائل بين النفقات العسكرية والاهداف الحالية لمساعدات الانماء الزراعي ، الى تخصيص المبالغ التي تتوفر من جراء هذا التخفيض لتمويل انتاج الاغذية في البلدان النامية وانشاء احتياطات للطوارئ . وأكد بعض المتكلمين ان المبادرة في مثل هذه التخفيضات في النفقات العسكرية يجب أن تصدر عن البلدان المتقدمة النمو لان نفقاتها العسكرية أكبر بكثير من نفقات البلدان النامية ، وأشار احد المتكلمين الى أن البلدان النامية تواجه تهديد الاستعمار والصهيونية والامبريالية . وكان من رأيه انه ينبغي على الدول النامية في المقام الأول أن تعمزز ما لديها من امكانيات الدفاع عن النفس وان تحمي سيادتها واستقلالها ، فالطلب على البلدان النامية أن تخفض نفقاتها العسكرية ليس فحسب طلبا من شأنه أن لا يحل بأي حال

من الأحوال مشكلة الغذاء الملحة في العالم اليوم ، بل يضر كذلك بأمن البلدان العديدة الصغيرة والمتوسطة الحجم . وشدد متكلمون آخرون على أن أهداف زيادة الانتاج الغذائي والاعناء الزراعي بصورة مستعجلة لا يمكنها انتظار تخفيض النفقات العسكرية وينبغي الا تكون متوقفة عليها . فتخفيض النفقات العسكرية ، في رأيهم ، أمر يجب السعي الى تحقيقه ، ولكن بطرق ووسائل مستقلة عن الاعتبارات الزراعية والغذائية ؛ ثم أشبر الى أنه يجري بالفعل انتهاج هذه الطرق والوسائل .

موجز الأعمال

٢١٢- تلقت اللجنة ، في جلستها التاسعة المعقودة في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار قدمته بـرو (E/CONF.65/C.1/L. 11) . وتبعاً لذلك ، وبعد عقب مشاورات غير رسمية أعد مشروع منقح (E/CONF.65/C.1/L.11/Rev.1) . ونظرت اللجنة في ذلك النص في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، واتفقت بصورة عامة على توصية المؤتمر باعتماده .

٢١٣- وللاطلاع على نص مشروع القرار ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الرابع عشر .

(س) مساعدات اغذية لمنكوبي الحروب الاستعمارية في افريقيا

المناقشة

٢١٤- ناقشت اللجنة هذه المسألة في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ . وبالرغم من ان عدداً قليلاً جداً من الوفود أعرب عن شكه فيما اذا كان من المناسب ان تبحث اللجنة المسألة ، فقد كان هناك قدر كبير من التأييد لتقديم المساعدة لمنكوبي الحروب الاستعمارية في افريقيا . وأكد كثير من المتكلمين الحاجة الملحة الى تقديم مساعدة دولية لحركات التحرير القومي أو حكومات البلدان المعنية ليس فقط لكي تواجه مشاكلها الغذائية المباشرة ، بل وكذلك لمساعدتها في جهودها الرامية للاعمار القومي . وفي هذا المجال ، وأشار بعض الوفود الى المساعدات الثنائية التي تقدمها بلدانهم .

موجز الأعمال

٢١٥- تلقت اللجنة ، في جلستها الخامسة عشرة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، مشروع قرار قدمته الجزائر (E/CONF.65/C.1/L.26) . وفي الجلسة السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، نظرت اللجنة في مشروع القرار هذا ، واقترحت دون تصويت وقررت أن توصي المؤتمر باعتماده .

٢١٦- وللاطلاع على نص مشروع القرار ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الخامس عشر .

(ع) مشروع اعلان للقضاء على الجوع وسوء التغذية

المناقشة

٢١٧- في الجلسة الاولى المعقودة بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، عند ما كانت اللجنة تنظر في تنظيم أعمالها ، ساد الشعور بأنه سيكون من المرغوب فيه أن يضطلع فريق عامل غير رسمي ، بالعمل على اعداد مشروع اعلان للمؤتمر ، في نفس الوقت الذي تصرف فيه اللجنة أعمالها . وبناءً عليه ، شكل فريق عامل غير رسمي برئاسة المقرر السيد أولف حيرتونسون (السويد) ، وعضوية الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والامارات العربية المتحدة ، وبيرو ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وداهومي ، وسري لانكا ، وسويسرا ، والصين ، والكونغو ، وكينيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، ويوغوسلافيا .

موجز الاعمال

٢١٨- في الجلسة السادسة للجنة المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، قدم المقرر تقريراً شفويًا عن سير أعمال الفريق العامل غير الرسمي ، وأخذت اللجنة علماً بهذا التقرير ، وفي جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، قدم المقرر مشروع نص للاعلان (E/CONF.65/C.1/L.25) لعرضه على اللجنة للنظر فيه . وبعد مشاورات غير رسمية أعد نص منقح اقرته اللجنة وقررت توصية المؤتمر باعتماده .

٢١٩- وللاطلاع على نص مشروع الاعلان ، انظر الجزء الاول ، الفصل الاول .

الاجراءات التي اتخذها المؤتمر

٢٢٠- أخذ المؤتمر ، في جلسته السادسة عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، علماً بتقرير اللجنة الاولى .

٢٢١- واتخذ المؤتمر الاجراءات التالية بشأن توصيات اللجنة الاولى :

مشروع الاعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية : اقر دون تصويت .
(للاطلاع على النص كما اقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني) .

مشروع القرار الاول : اقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما اقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الاول) .

- مشروع القرار الثاني : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني) .
- مشروع القرار الثالث : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثالث) .
- مشروع القرار الرابع : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الرابع) .
- مشروع القرار الخامس : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الخامس) .
- مشروع القرار السادس : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار السادس) .
- مشروع القرار السابع : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار السابع) .
- مشروع القرار الثامن : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثامن) .
- مشروع القرار التاسع : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار التاسع) .
- مشروع القرار العاشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار العاشر) .
- مشروع القرار الحادي عشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الحادي عشر) .
- مشروع القرار الثاني عشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني عشر) .
- مشروع القرار الثالث عشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الثالث عشر) .
- مشروع القرار الرابع عشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الرابع عشر) .
- مشروع القرار الخامس عشر : أقر دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما أقر ، انظر الجزء الاول ، الفصل الثاني ، القرار الخامس عشر) .
- ٢٢٢ - وفي الجلسة ذاتها ، قال ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، مشيراً الى القرار الثالث عشر المعنون " صندوق دولي للأنماء الزراعي " ، ان حكومته تفضل صب ماتقدمه من

المعونات الثنائية والمتعددة الاطراف على القطاع الزراعي وانها ستزيد تلك المساعدة زيادة كبيرة عن طريق المؤسسات القائمة .

٢٢٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، ابدى ممثلو البانيا وايران والصين تحفظات بشأن مشروع القرار الرابع عشر المعنون " تخفيض النفقات العسكرية لغرض زيادة الانتاج الغذائي". وذكرت وفود البلدان التالية أنها كانت ستمتنع عن التصويت لو أن المؤتمر اقترح على هذا القرار : استراليا ، واسرائيل ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، وايطاليا ، وبلجيكا ، والدانمارك ، والسويد ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

٢٢٤ - وفيما يتعلق بالقرار الخامس عشر المعنون " مساعدات أغذية لمنكوبي الحروب الاستعمارية في افريقيا" ، أعلنت وفود البلدان التالية انها كانت ستمتنع عن التصويت لو جرى الاقتراح على هذا القرار ، لعدم وجود تعليمات لديها : الدانمرك ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

٢٢٥ - وأعلن ممثل الكرسي الرسولي ، فيما يتعلق بالقرار التاسع المعنون " تحقيق توازن مرغوب فيه بين عدد السكان وامدادات الاغذية " ، انه كان سيمتنع عن التصويت لو أن المؤتمر اقترح على هذا القرار .

باء - تقرير اللجنة الثانية

تدابير لتعزيز الأمن الغذائي العالمي ؛
وترتيبات لاجراء المتابعة

مقدمة

٢٢٦ - أحال المؤتمر ، في جلسته الاولى المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، الى اللجنة الثانية لتنظر في البند ٩ (د) من جدول الاعمال ، المعنون " تعزيز الامن الغذائي العالمي عن طريق تدابير تشتمل ، في جملة امور ، على نظام أفضل للانذار المبكر والمعلومات المتصلة بالاغذية ، وسياسات قومية ودولية أكثر فعالية بشأن المخزونات ، وترتيبات محسنة لمساعدات الاغاثة والاغذية في حالات الطوارئ " . وقرر المؤتمر ايضاً أن يتعين على اللجنة ان تضع في اعتبارها ، خلال معالجتها لهذا البند ، تقرير الأمين العام للمؤتمر واللجنة التحضيرية عن تقييم الحالة العالمية للاغذية (البند ٨ من جدول الاعمال) ، وان تأخذ بعين الاعتبار البند ٩ (و) من جدول الاعمال وهو بعنوان " ترتيبات لاجراءات المتابعة ، بما في ذلك الاجهزة التنفيذية المناسبة المعنية بتوصيات المؤتمر او قراراته " .

٢٢٧ - وفي نفس الجلسة قرر المؤتمر ان تتناول اللجنة الثانية الاقتراحات المحددة المتعلقة بترتيبات اجراءات المتابعة ، مع ايلاء الاعتبار لأية نتائج قد تحيلها اليها اللجنة الاولى بشأن الترتيبات لتمويل الانماء الزراعي .

٢٢٨ - وقد عقدت اللجنة ١٢ جلسة خلال الفترة الممتدة من ٦ الى ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . وفي الجلسة الاولى ناقشت تنظيم اعمالها ، وفي الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة اعتمدت هذا التقرير .

أولاً - تدابير لتعزيز الامن الغذائي العالمي
(البند ٩ (د) من جدول الاعمال)

٢٢٩ - ونظرت اللجنة في البند ٩ (د) من جدول الاعمال في جلساتها الثانية حتى العاشرة المعقودة في ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٤ و ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٢٣٠ - وفيما يتعلق بنظر اللجنة في هذا البند ، عرضت عليها الاجزاء المتصلة بالموضوع من تقرير الأمين العام للمؤتمر المعنون " مشكلة الغذاء العالمية : مقترحات لعمل قومي ودولي " (E/CONF.65/4 الفرع الثالث) وتقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر عن

دورتها الثالثة (E/CONF.65/6 الفقرات ٧٩ - ٨٥ ، المرفق الثاني (١٠) ، ومشاريع القرارات السادس والسابع والثامن في المرفق السابع) .

٢٣١ - كما أخذت اللجنة بعين الاعتبار الوثائق التالية :

(أ) تقرير الأمين العام للمؤتمر بعنوان " تقييم الحالة العالمية للاغذية ، في الحاضر والمستقبل " (E/CONF.65/3) ، والجزاء المتصلة بالموضوع من تقريرى اللجنة التحضيرية عن دورتيها الثانية والثالثة (E/CONF.65/5 الفصل الثاني ، و E/CONF.65/6 ، الفصل الثالث) ؛

(ب) مشروع القرار العاشر المعنون " من اجل التغلب على نقص الاغذية والاسمدة " لمؤتمر السكان العالمي (E/CONF.65/9 ، المرفق ٢) ؛

(ج) مذكرة الأمين العام للمؤتمر المعنونة " حالة الاغذية في العالم في منتصف تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ " (E/CONF.65/11) ؛

(د) اعلان ندوة روما عن مشاكل الاغذية في العالم (E/CONF.65/14) ؛

(هـ) نبذة من تقرير لجنة منظمة الاغذية والزراعة المعنية بمشاكل السلع عن دورتها التاسعة والاربعين ، تتصل بمشروع التعهد الدولي بشأن الامن الغذائي العالمي (E/CONF.65/C.2/L.2) .

٢٣٢ - وافقت اللجنة على ان مشاريع القرارات السادس والسابع والثامن (E/CONF.65/6 ، المرفق السابع) يجب ان تشكل الاساس الاولي لنظرها في المسائل المحددة الواردة في البند ٩ (د) من جدول الاعمال .

(أ) نظام أفضل للانداز المبكر والمعلومات المتصلة بالاغذية

المناقشة

٢٣٣ - ناقشت اللجنة هذه المسألة في جلسيتها الثانية والثالثة المعقودتين في ٧ و ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٢٣٤ - وافق معظم الممثلين على ان وجود نظام عالمي للمعلومات والانداز المبكر بشأن الاغذية والزراعة شرط مسبق لاي تقييم صحيح للحالة الراهنة وللمستقبل القصير الاجل ، وايدوا اقامة مثل هذا النظام ، ونظرا للتربط المتزايد بين الامم في مواجهة المتطلبات الغذائية ، شددت اللجنة على ما لمشاركة جميع البلدان بصورة كاملة وفعالة

(١٠) اقتراح تقدمت به اليابان ، بعنوان " اقامة نظام عالمي النطاق للمعلومات المتعلقة بحالة الاغذية والزراعة " .

من المنظمات الدولية المعنية ، بما في ذلك منظمة الاغذية والزراعة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية من اهمية حيوية ، وعلى اساس الحاجة اليها ، من اجل انشاء وتعزيز المؤسسات والاجهزة الضرورية في البلدان النامية .

٢٣٨ - ووافقت اللجنة على ان تتاح المعلومات التي تجمع عن طريق هذا النظام لجميع الحكومات المشاركة . ولكنها اعترفت بان بعض المعلومات التي تزودها الحكومات قد تكون ذات طبيعة حساسة ، وبصفة خاصة بانه قد يكون لنشرها مضاعفات غير محمودة في الاسواق . واتفقت اللجنة على ان يتضمن هيكل النظام ضمانات تكفل استخدام هذه المعلومات الحساسة بعناية وحذر وانه ينبغي ، كلما طلب ذلك ، عرضها ، بشكل اجمالي بحيث يقتصر تزويدها على جميع الحكومات المشاركة دون غيرها . وشعر بعض الممثلين بان امكانية استخدام القطاع التجارى الخاص لهذه المعلومات لجني الارباح عن طريق المضاربة ستخفض الى حد كبير لو وجد اتفاق بين البلدان الرئيسية المعنية لجعل الاسعار مستقرة . كذلك اشير الى وجوب القيام ، تحت اشراف دولي ، وبواسطة التوابع الارضية الاصطناعية بدراسة اكثأ عن المحاصيل واحتمالاتها وذلك وفقا لما تم اقتراحه في المناقشات التي جرت في الامم المتحدة .

٢٣٩ - وبناءً على طلب اللجنة ، قام ممثل منظمة الاغذية والزراعة بشرح العناصر الرئيسية للموجود حاليا من أنشطة الاعلام المتعلقة بالاغذية التي تضطلع بها منظمة الاغذية والزراعة ، ووظائفها ، والخطوط التي يتم وفقها تقوية هذه الأنشطة . ولا حظت اللجنة ان منظمة الاغذية والزراعة انشأت لهذا الغرض علاقات عمل وثيقة مع المنظمات الدولية الاخرى ، وبصفة خاصة مع المجلس الدولي للقمح . كذلك اطلع ممثلا المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، اللجنة على ما تقوم به المنظمات من أنشطة ودراسات متصلة بالموضوع وعلى استعدادهما للتعاون مع النظام المقترح والمساهمة فيه . وفي هذا الصدد اكدت اللجنة الحاجة الى تعزيز الدراسات عن العلاقات بين الطقس والمحاصيل ، بما في ذلك أثر رطوبة التربة ، والتنبؤات الجوية عن حالة الطقس ، على المديين القصير والطويل . وكان هناك تأييد عام للانطلاق من ترتيبات المعلومات القائمة ، لتقوية التعاون بين الوكالات في تزويد المعلومات الضرورية ولتفادي الازدواجية . واتفقت اللجنة على ان منظمة الاغذية والزراعة ، بما لديها من خبرة وأنشطة في هذا الميدان ، ستكون أنسب المنظمات لتشغيل النظام المقترح بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية الاخرى ، ولا سيما مع المجلس الدولي للقمح والمنظمة العالمية للارصاد الجوية .

٢٤٠ - وفيما يتعلق بتمويل النظام ، رأى عدد من الممثلين بان يؤمن من الميزانيات البرنامجية العادية لمنظمة الاغذية والزراعة والوكالات الدولية المعنية الاخرى . وشعر بعض الممثلين بأن شمة حاجة الى اجراء مزيد من الدراسة للاقتراح وخاصة نواحيه

المالية والادارية . واقترح ان تساهم الحكومات المشاركة ، سواء كانت اعضاء في منظمة الاغذية والزراعة ام لا ، في تغطية التكاليف . في حين أعلم احد الممثلين اللجنة ان حكومته مستعدة للمشاركة بسهم وافر في تغطية النفقات الاضافية التي تترتب على انشاء النظام المقترح .

موجز الاعمال

٢٤١ - عرض على اللجنة مشروع القرار السادس ، الوارد في المرفق السابع للوثيقة (E/CONF.65/16) المعنون " نظام للمعلومات عن الاغذية " . وفي سياق دراسة اللجنة لمشروع القرار طرح عدد من الاقتراحات لتعديل النص . وقررت اللجنة ، في جلستها الثالثة اجراء مشاورات غير رسمية حول مشروع القرار وحول التعديلات المقترحة عليه ، وان يقوم السيد آسوكا جايا سينها (سرى لانكا) نائب رئيس اللجنة ، بتنسيق هذه المشاورات .

٢٤٢ - ونتيجة للمشاورات غير الرسمية هذه تقدم نائب الرئيس ، الى اللجنة في جلستها التاسعة ، بمشروع قرار منقح (E/CONF.65/C.2/L.11) . وفيما يلي نص فقرات المشروع المنقح التي قدمت تعديلات عليها اثناء نظر اللجنة في المشروع :

" نظام عالمي للمعلومات والانداز المبكر بشأن الاغذية والزراعة

" ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

" ان يسلم بان طاقة الحكومات على اتخاذ تدابير سريعة ومناسبة لمعالجة النقص في الاغذية سوف تتعزز عن طريق تزويد جميع البلدان بالمعلومات في حينها ، والمعلومات الكافية المتعلقة بالحالة الراهنة والمتوقعة للمحاصيل والمواد الغذائية ، وان يسلم ايضا بالترابط بين البلدان في هذا المجال ،

...

" ١ - يقرر اقامة نظام عالمي للمعلومات والانداز المبكر بشأن الاغذية والزراعة (يشار اليه فيما يلي بكلمة " النظام ") ويوافق على ان منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة هي انسب منظمة لتشغيل النظام والاشراف عليه [الذي يتعين ان يكون جزءا من الجهاز التنفيذي المتفق عليه لتنفيذ قرارات المؤتمر] ؛

" ٢ - يطلب الى جميع الحكومات الاشتراك في النظام ومدد التعاون الكامل له ، على أساس طوعي ومنتظم ، بتقديم اكبر قدر ممكن من المعلومات

الراهنه بما في ذلك المعلومات الراهنة التي تم الحصول عليها من الاحصائيات ومن الدراسات العادية التي يجرى نشرها ، عن المنتجات الغذائية الأساسية في بادئ الأمر ، بما في ذلك بشكل خاص القمح ، والارز ، والحبوب الخشنة ، وفول الصويا ، ومنتجات الماشية ، وغير ذلك من النواحي ذات الصلة بحالة العرض والطلب على الأغذية في بلدانهم التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي ، مثل الأسعار ونتاج المدخلات والمعدات المطلوبة للإنتاج الزراعي وصناعة الأغذية ، مع إيلاء الاعتبار للحقوق السيادية للحكومات في هذا الخصوص واحترامها احتراماً كاملاً ؛

٣ - يطلب إلى الحكومات اتخاذ الخطوات ، كلما كان ذلك ضرورياً ، لتوسيع ما لديها من خدمات تجميع ونشر البيانات في هذه المجالات أو تحسينها بأية طريقة أخرى ؛ ويطلب أيضاً إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمكتب الحكومي الدولي للمعالجة الآلية للمعلومات ، وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية أن تقوم بصورة عاجلة بتقديم مساعدة تقنية ومالية للحكومات المهتمة بشأن نواحي معينة لتعزيز القوائم من ترتيبات تجميع البيانات ونشرها في مجالات الإنتاج الغذائي ، والمستويات التغذوية على مختلف معدلات الدخل ، والامدادات من المدخلات ، والأرصاد الجوية ، والعلاقات بين المحاصيل والأحوال الجوية ، وذلك على صعيد قومي أو إقليمي حسب مقتضى ؛ [وتنسيق هذه الإجراءات مع تلك التي سيقوم بها الجهاز المنشأ لتنفيذ قرارات المؤتمر] ؛

.....

٢٤٣ - واقترح نائب الرئيس ، عند تقديم مشروع القرار ، إدخال التعديلات التالية عليه ، التي قبلت بها اللجنة ؛

(أ) في الفقرة الأولى من الديباجة ، وبعد كلمة " الترابط " ، تضاف كلمة " المتزايد " ؛

(ب) في الفقرة ٣ من المنطوق ، إدخال عبارة " ، إلى الحد الممكن عملياً ، " بعد حرف العطف التالي للكلمة " منتجات الماشية " ؛

(ج) في الفقرة ٣ من المنطوق ، وبعد كلمتي " صناعة الأغذية " ، تدخل كلمتا " وصحة الماشية " .

٢٤٤ - وبعد مناقشة مشروع القرار أقرت اللجنة التعديلات الإضافية التالية للنص ؛

(أ) في الفقرة ٣ من المنطوق ، بعد عبارة " المعلومات الراهنة " ، تدخل كلمة " والتنبيّات " ، وذلك في كلا الموضعين اللذين تظهر فيهما هذه العبارة ؛

(ب) في الفقرة ٣ من المنطوق ، وقيل عبارة " غير ذلك من النواحي ذات الصلة " ، تدخل عبارة " المنتجات الغذائية الهامة الأخرى و " ؛

(ج) في الفقرة ٤ من المنطوق ، يستعاض عن كلمة " وكالات " بكلمة " المصادر " .

٢٤٥ - وفي الجلسة التاسعة أقرت اللجنة مشروع القرار (E/CONF.65/C.2/L.11) بصيغته المعدلة ، دون تصويت ، بوصفه مشروع القرار الأول الصادر عنها ، على أن يكون مفهوما ان الكلمات التي ترد ضمن قوسين مربعين في الفقرتين ١ و ٤ من المنطوق ستعالج في ضوء ما قد يتخذه المؤتمر من قرارات بالنسبة لترتيبات إجراءات المتابعة .

٢٤٦ - وأدلى ممثل الصين ببيان احتفظ فيه بموقفه ازاء مشروع القرار .

٢٤٧ - وفي الجلسة العاشرة قررت اللجنة تعديل الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار بحيث تنزع على ما يلي :

" ١ - يقرر وجوب اقامة نظام عالمي للمعلومات والانداز المبكر بشأن الاغذية والزراعة (يشار اليه فيما يلي بكلمة " النظام ") ويوافق على أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة هي أنسب منظمة لتشغيل النظام والاشراف عليه [الذي يتعين أن يكون جزءاً من الجهاز التنفيذي المتفق عليه لتنفيذ قرارات المؤتمر] ؛

٢٤٨ - وفي الجلسة الثانية عشرة أوصت اللجنة ، نتيجة لما اتفقت عليه بشأن ترتيبات إجراءات المتابعة (١.١) ، بأن تعامل الكلمات الواردة ضمن قوسين مربعين فـي الفقرتين ١ و ٤ من منطوق مشروع القرار على النحو التالي :

(أ) في الفقرة ١ من المنطوق : يحذف القوسان المربعان والكلمات الواردة ضمنهما ؛

(ب) في الفقرة ٤ من المنطوق : يحذف القوسان المربعان وتعديل العبارة الواردة ضمنهما على النحو التالي : " وتنسيق هذه الإجراءات مع تلك التي ندرع عليها مجلس الأغذية العالمي في قرار المؤتمر . . . بشأن ترتيبات إجراءات المتابعة " .

(١١) انظر الفقرة ٣٠٠ أدناه ، مشروع القرار الرابع .

٢٤٩ - وللاطلاع على نص مشروع القرار بالعميلة التي أوصت اللجنة المؤتمر باعتمادها ، انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار السادس عشر .

(ب) سياسات تخزين قومية ودولية أكثر فعالية

المنافشة

٢٥٠ - وناقشت اللجنة هذه المسألة في جلساتها الثالثة حتى السادسة فـي ٨ و ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، في ضوء التعهد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي الذي يجري اعداده تحت رعاية منظمة الاغذية والزراعة . ويرمي هذا التعهد ، في جملة ما يرمي اليه ، الى انشاء نظام منسق دوليا للمخزونات القومية .

٢٥١ - واتفقت اللجنة على أن الأمن الغذائي العالمي هو أحد اهم القضايا المعروضة على المؤتمر . ان ان استنفاد احتياطات العالم من الاغذية ، التي هي الآن في أدنى ما وصلت اليه من مستويات منذ عشرين عاما يشير قلقا عالميا ، ان انه يعرض الكثير من المناطق لخطر المجاعة في حالة فشل المحاصيل أو حصول كارثة طبيعية . لذلك كـان هناك تأييد واسع للسياسات والأهداف والمبادئ التوجيهية المتضمنة في التعهد المقترح . ورأى بعض الممثلين بأن بعض أحكام التعهد المقترح ، مثل تلك المتعلقة بالمخزونات الدولية من الاغذية ، والنظام العالمي للمعلومات المتصلة بالاغذية الخ ، تتعرض للسيادة القومية ، وأن بعض المواد ليست على درجة كافية من الوضوح ؛ لذا أعربوا عن تحفظاتهم ازاء التعهد المقترح .

٢٥٢ - واعترفت اللجنة بأنه لا يمكن ، على المدى الطويل ، ضمان الأمن الغذائي العالمي الا عن طريق معدل متسارع للزيادة في انتاج الاغذية ، وخاصة في البلدان النامية . أما على المدى القصير ، فان الصعوبات الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية في بناء مخزوناتها القومية ستتطلب زيادة فورية في انتاج الاغذية في البلدان المتقدمة النمو ، بينما تجرى في الوقت ذاته مساعدة البلدان النامية على زيادة انتاجها من الاغذية وبناء مخزوناتها الخاصة بها . وفي هذا الصدد ، تم الاعراب عن رأي مفاده أن تتفق جميع البلدان على تخفيض ما تنفقه على التسليح ، بحيث يمكن استخدام جزء من الأموال التي تتوفر على هذا النحو للتوسع في انتاج الاغذية . واعتبر بعض الممثلين هذا الاقتراح خارجا عن نطاق مؤتمر الاغذية العالمي . ورأى أحد الممثلين أن الدعوة الى استخدام الأموال المتوفرة من جراء تخفيض النفقات العسكرية لزيادة انتاج الاغذية أمر غير ممكن عمليا وغير واقعي ولا يحفز على حل مشكلة الاغذية في العالم .

٢٥٣ - وناقشت اللجنة عددا من المشاكل التنفيذية العملية المتصلة بالتعهد المقترح ، بما في ذلك طرق حماية المصالح القومية المشروعة للبلدان المنفردة فيما يتعلق

بالمخزونات القومية ، والمصاعب الخاصة التي تواجهها البلدان غير الساحلية ، والجهاز التأسيسي لتنفيذ التعهد ، وأمورا أخرى . وفيما يتعلق بتغطية السلع ، ساد الشعور بأنه ، رغم أن ذلك يمس الحبوب بالدرجة الرئيسية ، فإن التغطية يجب أن تمتد في أقرب وقت ممكن لتشمل جميع المواد الغذائية التي يمكن تخزينها والتي لها أهمية في الأنظمة الغذائية . واحتفظ بعض الممثلين بموقفهم حتى يتم توضيح مثل هذه المسائل .

٢٥٤- واقترح العديد من الممثلين تدعيم مشروع التعهد بحيث ينص على بناء مخزونات تدار دوليا ، وتوضع في نقاط استراتيجية ، لتكمل الاحتياطات القومية في تلبية الاحتياجات الطارئة للبلدان النامية . وقالوا ان التعهد يجب أن ينص صراحة على إعادة النظر في المساعدة الدولية الى البلدان النامية فيما يتعلق بالمخزونات القومية وتسهيلات التخزين . كما أكدوا أهمية دور المخزونات الاقليمية ، أى المخزونات التي تمتلكها مجموعة من البلدان المهمة التي تتفق فيما بينها على بناء مخزونات لها ، وفقا لما يرمي اليه التعهد المقترح . واعتبر ممثلون آخرون الاقتراح ببناء مخزونات تدار دوليا أمرا غير عملي .

٢٥٥- ورأى عدد من الممثلين بأن ترتيبات المخزونات يجب أن تكون جزءا من نظام دولي أوسع لتثبيت الأسعار ، من شأنه الحفاظ على مستويات أسعار منصفة ومجزية والحيلولة دون أن يصبح لتكديس المخزونات أثر مشبط على الانتاج ، لاسيما في البلدان النامية . واتفقت اللجنة على أن الأمر سوف يتطلب وجود ضمانات كافية لتفادي حدوث مضاعفات ضارة في الأسواق والانتاج نتيجة تكديس وتصريف المخزونات المتوفرة ضمن نطاق الأمن الغذائي العالمي .

٢٥٦- ونوهت اللجنة بأن التعهد المقترح يرمي الى أن يكون تعهدا طوعيا يحترم السيادة القومية . وأكدت أن التعهد المقترح ، مع أنه ليس مثاليا ، بني على أساس حل وسط بين وجهات نظر عديدة ومختلفة بغية التوصل الى نص يكون مقبولا لدى جميع البلدان . وأعرب العديد من الممثلين عن أملهم بأن يحظى النص بموافقة جميع الحكومات حتى يمكن تنفيذه بسرعة ، وشددوا على أهمية أوسع مشاركة ممكنة من الحكومات ، لاسيما حكومات البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة للأغذية . وأشارت اللجنة الى أن منظمة الأغذية والزراعة تعمل على عقد اجتماع للخبراء لبحث المشاكل العملية وذلك بغية تسهيل تنفيذ التعهد المقترح .

٢٥٧- وأوصت اللجنة بأن يدعو المؤتمر جميع البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية والمستهلكة لها والمتأجرة بها ، وبالدرجة الرئيسية الحبوب ، البدء ، بأسرع وقت ممكن ، في مناقشات في المحافل الدولية الملائمة بغية التعجيل بتنفيذ المبادئ المتضمنة في التعهد ولدراسة الامكانية العملية لتأسيس احتياطات للحبوب تحدد مواقعها في نقاط استراتيجية . واقترح بأن تبحث هذه الدراسة امكانية بناء احتياطات دولية للحبوب . وأكد بعض الممثلين أن على البلدان المشاركة في هذه المناقشات أن تراعي مالهذه المحادثات من علاقة وثيقة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . وشددوا أيضا على أنه سيكون من المستصوب ضمان استمرار

التبادل التجاري العادى ومراعاة مصالح كل من البلدان المصدرة والمستوردة بشكل منصف .
والمح ممثلون آخرون الى انه يتعين ، من حيث المبدأ ، دعوة جميع الحكومات الى الاشتراك في هذه المناقشات .

موجز الأعمال

٢٥٨ - عرض على اللجنة مشروع القرار السابع الوارد في المرفق السابع للوثيقة (E/CONF.65/6) والمعنون "تعهد دولي بشأن الأمن الغذائي العالمي" .

٢٥٩ - وفي الجلسة الثالثة تقدمت الفلبين بتعديل لمشروع القرار السابع (E/CONF.65/C.2/L.3) . وفي الجلسة السادسة أخبر الرئيس اللجنة أن الفلبين طلبت أن لا ينظر في هذا التعديل ضمن اطار تنقيح مشروع القرار السابع بل فيما يتعلق بنظر اللجنة في ترتيبات اجراءات المتابعة (١٢) .

٢٦٠ - وأثناء نظر اللجنة في مشروع القرار السابع اقترح عدد من التعديلات الاخرى . وفي الجلسة السادسة قررت اللجنة اجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار ما اقترح من تعديلات له ، وأن يقوم السيد و . س . م . ندو (غامبيا) ، نائب رئيس اللجنة ، بتنسيق هذه المشاورات .

٢٦١ - ونتيجة المشاورات غير الرسمية هذه ، تقدم نائب الرئيس الى اللجنة في جلستها العاشرة بمشروع قرار منقح (E/CONF.65/C.2/L.12) . وفيما يلي الفقرة ٢ من منطوق المشروع المنقح ، وهي الفقرة التي تناولتها التعديلات أثناء نظر اللجنة في المشروع :

"تعهد دولي بشأن الأمن الغذائي العالمي"

"ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

....."

٢ - يدعو [الهيئات الحكومية الدولية المناسبة] الى أن تستكمل في وقت مبكر الترتيبات التنفيذية وغيرها من الترتيبات العملية اللازمة لتنفيذ التعهد الدولي المقترح ، بما في ذلك دراسة ما ينطوى عليه ذلك من مشاكل اقتصادية وإدارية عملية ؛ " .

٢٦٢ - وفي الجلسة نفسها ، أقرت اللجنة مشروع القرار (E/CONF.65/C.2/L.12) دون تصويت ، بوصفه مشروع القرار الثاني الصادر عنها ، على أن يكون مفهوماً أن الكلمات

(١٢) انظر الفقرة ٢٨٨ أدناه .

الواردة ضمن قوسين مربعين في الفقرة ٢ من المنطوق سوف تعالج في ضوء ما قد يتخذه المؤتمر من قرارات بالنسبة الى ترتيبات اجراءات المتابعة .

٢٦٣- وأدلى ممثل الصين ببيان احتفظ فيه بموقفه ازاء مشروع القرار .

٢٦٤- وفي الجلسة الثانية عشرة أوصت اللجنة ، نتيجة لما اتفقت عليه فيما يتعلق بترتيبات اجراءات المتابعة (١٣) بحذف القوسين المربعين والكلمات الواردة ضمنها في الفقرة ٢ من المنطوق ، ووضع عبارة " منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة " مكانها .

٢٦٥- وللاطلاع على نص مشروع القرار كما أوصت اللجنة المؤتمر باعتماده ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار السابع عشر .

(ج) ترتيبات محسنة لمساعدات الاغاثة والأغذية في حالة الطوارئ

المناقشة

٢٦٦- ناقشت اللجنة هذه المسألة في جلساتها السادسة حتى الثامنة المعقودة في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٢٦٧- وأكدت اللجنة الحل الدائم لمشاكل نقص الأغذية في البلدان النامية يكمن في زيادة انتاج الأغذية في تلك البلدان أنفسهم . غير أنها سلمت بأن مساعدات الأغذية ستظل ضرورية لعدة سنوات ريثما يقوى أساس الانتاج الغذائي في البلدان النامية . وأكدت اللجنة دور مساعدات الأغذية في ثلاثة مجالات هامة ألا وهي تقديم مساعدات الاغاثة في حالات الطوارئ ، ومكافحة الجوع وسوء التغذية بين أكثر الفئات حاجة وتعرضا للمجاعة ، وتشجيع الانماء الاقتصادي المتسارع .

٢٦٨- وشددت اللجنة ، أثناء مناقشة مبادئ مساعدات الأغذية على الأهمية الرئيسية للمساعدة الطوعية ، وكذلك على أهمية تقديم مساعدة الأغذية بطرق من شأنها تغادي أحداث آثار ميثطة لانتاج الأغذية في الدول المستفيدة ، ولتجارة المنتجات الغذائية التي تهتم البلدان النامية المصدر للأغذية . واتفقت اللجنة على أن مساعدات الأغذية يجب أن لا تتعرض لأهداف الانماء في البلدان المستفيدة ، ويجب أن تتفق والحقوق السيادية للأمم . وأوصت بأن تنسجم مساعدات الأغذية مع ما يناسب برامج وأولويات الانماء في البلدان المستفيدة ، وبصفة خاصة بغية تنشيط الانتاج الغذائي والعمالة الريفية . وفي هذا الصدد جرى التشديد على الآثار المفيدة لمشاريع الانماء المدعومة بمساعدات الأغذية ، وأبرزت الحاجة الى زيادة موارد برنامج الأغذية العالمي . وساد شعور بأن على الحكومات أن تعتمد الى تطوير ترتيبات فعالة لتنسيق برامج المساعدة الغذائية الثنائية

والمتعددة الأطراف ، وبأنه يمكن استخدام الموارد النقدية التي توفر لهذه البرامج ، كلما أمكن ذلك ، لشراء السلع من البلدان النامية . واقترح بعض الممثلين بأن تعتمد اللجنة الحكومية الدولية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي الى صياغة مقترحات من شأنها تحسين تنسيق برامج المساعدة الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف الى جانب مساعدات الأغذية في حالات الطوارئ .

٢٦٩ - ولتجنب ما لتقلبات الأسعار وتوفر المواد من آثار تخل بتدفق المساعدات الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف ، اتفقت اللجنة على التخطيط المسبق لبرامج المساعدات الغذائية وتثبيتها من النواحي المادية . وفي هذا الصدد لاقت فكرة تحديد أهداف كمية عالمية لمساعدات الأغذية تأييدا واسعا . وصرح عدد من ممثلي البلدان المقدمة للمساعدات بأن حكوماتهم تقبل بفهوم التخطيط المسبق وأن بعضها حدد أهدافا قومية بالأحجام المادية للمساعدات الغذائية . كذلك أكدت اللجنة الحاجة الى الحصول ليس على الامدادات المادية فحسب بل وكذلك على التمويل اللازم لبلوغ هذه الأهداف . وسلّمت اللجنة باستصواب تقاسم تكاليف مساعدات الأغذية بصورة منصفة بين جميع الأطراف المتبرعة ، أى البلدان المتبرعة تقليديا وجميع البلدان المتقدمة والنامية التي هي في موقف يمكنها من التبرع ، على حد سواء . وكان ثمة تأييد واسع لزيادة عنصر المنح في مساعدات الأغذية وللتوسع في نسبة المساعدات الغذائية التي تقدم عن طريق الهيئات المتعددة الأطراف ، وبصفة خاصة برنامج الأغذية العالمي . وأيد الكثير من الممثلين توصية الأمانة بأن تقدم نسبة أدناها ٢٠ في المائة من مجموع المساعدات الغذائية عن طريق الهيئات المتعددة الأطراف . وأعرب ممثلون آخرون عن تحفظات جدية ازاء هذه النقاط .

٢٧٠ - ولاحظت اللجنة بقلق ، انه خلافا للتوقعات السابقة ، فان عام ١٩٧٤ لم يسفر عن المحصول الجيد اللازم لتجديد المخزونات وإعادة احلال درجة معقولة من الأمن في الامدادات الغذائية العالمية ، وانه رغم الجهود الشاملة لزيادة الانتاج ليس هناك أى احتمال لتجديد المخزونات قبل عام ١٩٧٦ على الأقل . كذلك تم الاعراب عن القلق تجاه عدم تمكن البلدان النامية من تمويل تكاليف مستورداتها المتزايدة من الأغذية في المستقبل المباشر . وفي هذا الصدد أوصت اللجنة بأن تجتمع البلدان المصدرة والمستوردة للحبوب المهتمة بالأمر ، وكذلك المتبرعون الماليون الحاليون والمحتلمون ، في أسرع وقت ممكن ، للتعرف على الاحتياجات والنظر في طرق ووسائل زيادة توفير الأغذية والتسهيلات التمويلية خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لأشد البلدان تأثرا بمشكلة الأغذية الحالية .

٢٧١ - وسلّمت اللجنة بالحاجة الى الاحتفاظ بمخزونات لتلبية حالات النقص الطارئة التي تنشأ من وقت لآخر بسبب أحداث غير منظورة لا يمكن التحكم بها . واقترح بأن تخصص الحكومات ، كلما كان ذلك ممكنا عطيا ، مخزونات أو أموالا لتلبية المتطلبات

الدولية في حالات الطوارئ* كما ورد في التعهد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي على أن يكون مفهوماً ، تمشياً مع التعهد ، أن المسؤولية الأساسية عن تخصيص المخزونات أو الأموال لتلبية المتطلبات الدولية في حالات الطوارئ* تقع على عاتق البلدان المتقدمة والبلدان القادرة على ذلك . فضلاً عن ذلك كان هناك تأييد لاقامة احتياطي دولي من الحبوب لتقوية الترتيبات المتعددة الأطراف لمعالجة مثل حالات الطوارئ* هذه . وأشار عدد من الممثلين الى المشاكل المالية والإدارية التي ستنشأ من جراء الاحتفاظ باحتياطي دولي من الحبوب وأعلنوا أن متطلبات حالات الطوارئ* تلي ، في رأيهم ، بصورة جيدة ومعقولة عن طريق الترتيبات الثنائية القائمة . واقترح تطوير مبادئ توجيهية دولية بالنسبة لمخزونات الحالات الطارئة كجزء من التعهد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي وذلك لتوفير تنسيق فعال لمخزونات الطوارئ* ولضمان وصول أغذية الاغاثة الى أكثر الفئات حاجة وتعرضاً للمجاعة في البلدان النامية . كما اتفقت اللجنة على وضع جزء من المخزونات المقترح تخصيصها لحالات الطوارئ* تحت تصرف برنامج الأغذية العالمي ، على أساس طوعي ، بغية زيادة قدرته على تقديم المساعدة العاجلة في حالات الطوارئ* . وأشار بعض الممثلين الى الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي وحثوا على زيادة الموارد المخصصة للمساعدات الطارئة المقدمة عن طريق الهيئات المتعددة الأطراف زيادة كبيرة ، وذلك نظراً للحاجة الى اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة لتلبية المتطلبات الطارئة في كثير من البلدان النامية التي تعاني من نقص في المواد الغذائية .

٢٧٢ - وبغية تحسين التخطيط المسبق لمواجهة حالات الطوارئ* التي قد تحدث في المستقبل ، لاسيما في المناطق الأكثر تعرضاً لكوارث نقص الأغذية ، اقترح أن تعتمد الحكومات في مناطق الكوارث المحتملة ، بالتعاون مع البلدان المتبرعة المحتملة والمنظمات الإقليمية والدولية الملائمة ، الي اعداد خطط طارئة لتنظيم عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ* في المستقبل ، على أن تراعى فيها الجوانب العملية للنقل والدعم التمويني وأن تشمل تدابير ملائمة على صعيد المنطقة والقطر . وأحاطت اللجنة علماً باهتمام بعمل الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بشأن موضوع تقوية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ولاسيما فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة الكوارث والتخطيط المسبق لها .

موجز الأعمال

٢٧٣ - عرض على اللجنة مشروع القرار الثامن الوارد في المرفق السابع للوثيقة (E/CONF.65.6) المعنون "سياسة محسنة للمساعدات الغذائية" .

٢٧٤ - وفي الجلسة السادسة قدم ممثل البرازيل شفويًا مشروع قرار ، بعنوان "سياسة قصيرة الأجل للأمن الغذائي" (E/CONF.65/C.2/L.4) ، يرمي الى انشاء صندوق

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ* [(١٥)] ، وخاصة تلك الأجزاء من القرار التي تتصل بالاستعداد لمواجهة الكوارث والتخطيط المسبق لها ،

” وان يسلم بالحاجة الى زيادة موارد برنامج الأغذية العالمي ، حتى يتمكن من أن يلعب دورا أكبر وأكثر فعالية في تقديم مساعدات الانعاش للبلدان النامية لتشجيع الأمن الغذائي وفي عمليات حالات الطوارئ* ،

.....”

٢ - يوصي بأن تقبل جميع البلدان المتبرعة وأن تنفذ مفهوم التخطيط المسبق ” للمساعدات الغذائية ” ، وبأن تبذل قصارى جهدها لتوفير السلع أو المساعدات المالية أو الاثنين معا التي تضمن عينا تقديم ١٠ ملايين طن من الحبوب على الأقل كمساعدات غذائية كل عام ، ابتداء من عام ١٩٧٥ ، وكذلك لتوفير كميات كافية من السلع الغذائية الأخرى ، كالزيوت والبذور الزيتية والأسماك ومنتجات الألبان ؛

٣ - يوصي البلدان المصدرة والمستوردة للحبوب المهتمة بالأمر بالاضافة الى المتبرعين الماليين الحاليين والمحتلمين الاجتماع في أقرب وقت ممكن للتعرف على الاحتياجات ولدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة توفر الأغذية وتمويل التسهيلات خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لأشد البلدان تأثرا بمشكلة الأغذية الحالية ؛

٤ - يطلب الى جميع البلدان المتبرعة (أ) تقديم نسبة أكبر من المساعدات الغذائية عن طريق برنامج الأغذية العالمي ، (ب) والنظر في أن تزيد تدريجيا عنصر المنح في برامجها الثنائية لمساعدات الأغذية ، (ج) والنظر في التبرع بجزء من أي تسديدات للمساعدات الغذائية لبرامج التغذية التكميلية وللاغاثة في حالات الطوارئ* ، (د) وتقديم موارد نقدية اضافية لبرامج المساعدات الغذائية لشراء السلع من البلدان النامية الى أقصى حد ممكن ؛

٥ - يوصي بأن يعهد الى [الهيئات الحكومية الدولية الملائمة] بمهمة وضع المقترحات من أجل تنسيق أكثر فعالية لبرامج المساعدات الغذائية المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية ولتنسيق مساعدات الأغذية في حالات الطوارئ ؛

(١٥) قرار الجمعية العامة ٣٢٤٣ (د - ٢٩) .

....."

٢٨٠ - وعقب مناقشة مشروع القرار المقترح ، أقرت اللجنة التعديلات التالية على النص :
(أ) الاستعاضة عن الفقرة ما قبل الأخيرة من الديباجة بما يلي :

" وان يحيط علما مع الاهتمام بما أنجزته الجمعية العامة من عمل في دورتها التاسعة والعشرين بشأن تقوية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ ، وبخاصة فيما يتعلق بالاستعداد لمواجهة الكوارث والتخطيط المسبق لها " ؛

(ب) اضافة مايلي في نهاية الفقرة الأخيرة من الديباجة :

" وان يسلم أيضا بالحاجة الى زيادة موارد مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، لتمكينها من أن تلعب دورا أكبر في مواجهة الاحتياجات الغذائية للأطفال في عمليات الطوارئ " ؛

(ج) في نهاية الفقرة ٢ من المنطوق تحذف عبارة " كالزيوت والبذور الزيتية والأسماك ومنتجات الألبان " ؛

(د) في الفقرة ٣ من المنطوق يستعاض عن كلمة " يوصي " بعبارة " يطلب الى " في بداية الفقرة ؛ وفي نفس الفقرة ، بعد " ١٩٧٦ " ، تدخل عبارة " للبلدان النامية المتأثرة ، وبخاصة " ؛

(هـ) في بداية الفقرة ٤ من المنطوق يستعاض عن كلمتي " يطلب الى " بكلمتي " يحث على " ، وفي نفس الفقرة ، بعد كلمة " تقديم " تدخل عبارة " ، حسب المقتضى ، " .

٢٨١ - وفي الجلسة العاشرة أيضا سحب ممثل فرنسا مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/CONF.65/C.2/L.1 ؛ كما سحب ممثل السويد مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/CONF.65/C.2/L.5 باسم أصحابه ؛ وسحب ممثل بنغلاديش مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/CONF.65/C.2/L.6 باسم أصحابه .

٢٨٢ - وفي الجلسة نفسها أقرت اللجنة مشروع القرار E/CONF.65/C.2/L.13 في صيغته المعدلة ، دون تصويت ، بوصفه مشروع القرار الثالث الصادر عن اللجنة ، على أن يكون مضمونا أن الكلمات الواردة ضمن قوسين مربعين في الفقرة ٥ من المنطوق سوف تعالج في ضوء ما قد يتخذه المؤتمر من قرارات بشأن ترتيبات إجراءات المتابعة .

٢٨٣ - وأعرب ممثل تايلاند عن تحفظ بشأن مشروع القرار .

٢٨٤ - وفي الجلسة الثانية عشرة أوصت اللجنة ، نتيجة لما اتفقت عليه فيما يتعلق بترتيبات إجراءات المتابعة (١٦) ، بحذف القوسين المربعين والكلمات الواردة ضمنهما في الفقرة هـ من المنطوق وإدخال عبارة " اللجنة الحكومية الدولية لبرنامج الأغذية العالمي ، المعمار تشكيلها وفقا للتوصية الواردة في قرار المؤتمر . . . بشأن ترتيبات إجراءات المتابعة " .

٢٨٥ - وللاطلاع على نص مشروع القرار كما أوصت اللجنة المؤتمر باعتماده ، أنظر الجـزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثامن عشر .

ثانيا - ترتيبات إجراءات المتابعة

[البند ٩ (و) من جدول الأعمال]

٢٨٦ - نظرت اللجنة الثانية في مسألة ترتيبات إجراءات المتابعة في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٢٨٧ - وكان المؤتمر قد أحال في جلسته الأولى الى اللجنة الثانية المقترحات التالية للنظر فيها (١٧) :

(أ) " صندوق عالمي للأسمدة " ، اقتراح تقدمت به سرى لانكا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادى . (E/CONF.65/4 ، الفقرات ٦٦٨ - ٦٧١) ؛

(ب) " صندوق للانما الزراعي " ، اقتراح تقدمت به ميراليون باسم المجموعة الافريقية . (E/CONF.65/4 ، الفقرة ٦٧٣) ؛

(ج) " مجلس للأمن الغذائي العالمي ، ومصرف عالمي للأغذية وصندوق دولي للانما الزراعي تابع للمصرف " ، اقتراح تقدمت به بنغلاديش . (E/CONF.65/4 ، الفقرات ٦٧٥ - ٦٧٧) ؛

(د) " انشاء مصرف عالمي للأغذية والامدادات المدخلات الزراعية والأبحاث المتصلة بها " ، اقتراح تقدمت به المكسيك . (E/CONF.65/6 ، المرفق الأول) ؛

(١٦) أنظر الفقرة ٣٠٠ أدناه ، مشروع القرار الرابع .

(١٧) نظرت اللجنة في اقتراح اليابان المعنون " اقامة نظام عالمي النطاق للمعلومات المتعلقة بحالة الأغذية والزراعة " (E/CONF.65/6 ، المرفق الثاني) وذلك في سياق البند ٩ (د) من جدول الأعمال (أنظر الفقرة ٢٣٠ أعلاه) .

- (هـ) "لجنة تنسيق ريفية المستوى للانما الزراعي" ، اقتراح تقدمت به جمهورية ألمانيا الاتحادية . (E/CONF.65/6 ، المرفق الثالث) ؛
- (و) "صندوق الانما الزراعي" ، اقتراح تقدمت به الفلبين . (E/CONF.65/6 ، المرفق الرابع) ؛
- (ز) "هيئة عالمية للانما الزراعي" ، اقتراح تقدمت به الهند . (E/CONF.65/6 ، المرفق الخامس) ؛
- (ح) "ترتيبات مؤسسية للتشاور والتنسيق" ، اقتراح تقدمت به هولندا . (E/CONF.65/6 ، المرفق السادس) ؛
- (ط) "مقترحات الأمانة لانشاء سلطة عالمية للأغذية" . (E/CONF.65/4 ، الفصل ٢٠) .

٢٨٨- كما عرض على اللجنة ، فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال ، اقتراح تقدمت به الفلبين (E/CONF.65/C.2/L.3) ، يرمي الى انشاء لجنة للأمن الغذائي العالمي ، ومشروع قرار تقدمت به البرازيل (E/CONF.65/C.2/L.4) ، بشأن صندوق طوارئ للأغذية . وقد قدم هذان النصان في بادى الأمر تحت البند ٩ (د) من جدول الأعمال ، الأول في الجلسة الثالثة والثاني في الجلسة السادسة للجنة . (١٨)

٢٨٩- وفي الجلسة السادسة أنشأت اللجنة فريق اتصال للنظر في المقترحات المتعلقة باجراءات المتابعة . وعقد هذا الفريق اجتماعا في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ، برئاسة رئيس اللجنة ، وشكل فريق صياغة صغيرا لبحث المقترحات واعداد نص لتنظر فيه اللجنة .

٢٩٠- وفي الجلسة السابعة للجنة تقدمت كوبا بمشروع قرار بعنوان "تمويل الانما الزراعي" (E/CONF.65/C.2/L.8) ، يرمي الى انشاء صندوق دولي للانما الزراعي .

٢٩١- وفي الجلسة السابعة أيضا تلقت اللجنة اقتراحا من الفلبين (E/CONF.65/C.2/L.7) يتعلق بآليات تنفيذ انشاء صندوق للانما الزراعي .

٢٩٢- وفي الجلسة الثانية عشرة للجنة قدم رئيس فريق الصياغة ، السيد العياشي ياكرو (الجزائر) ، تقريرا عن عمل الفريق وتقدم بمشروع قرار جديد بشأن ترتيبات اجراءات المتابعة (E/CONF.65/C.2/L.16) ، تم اعداده نتيجة المشاورات غير الرسمية . وفيما يلي نص مشروع القرار :

(١٨) أنظر الفقرتين ٢٥٩ و ٢٧٤ أعلاه .

"ترتيبات لاجراءات المتابعة ، بما في ذلك الاجهزة التنفيذية
المناسبة المعنية بتوصيات المؤتمر أو قراراته : مشروع قرار

" ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

" ان يسلم بأن ضمان امدادات غذائية عالمية كافية هو بمثابة مسألة حياة
أو موت بالنسبة للعلايين من البشر ،

" وان يقدر الطبيعة المعقدة لمشكلة الاغذية في العالم ، التي لا يمكن
حلها الا عن طريق منهج متكامل يضم عدة تخصصات داخل اطار الانمـاء
الاقتصادي والاجتماعي ككل ،

" وان يرى بوجوب تشجيع الامن الغذائي العالمي الجماعي داخل اطار
سياسة غذائية عالمية ووجوب زيادة تحديد وتوضيح مفهوم تلك السياسة ، حتى
تتمكن من توليد التسارع في عملية الانماء الريفي في البلدان النامية بالاضافة
الى ضمان تحسن التعاون الدولي ،

" وان يقدر الحاجة الى تنسيق وتعزيز عمل الوكالات الدولية المعنية ،
والى ضمان أن تكون نشاطاتها التنفيذية منسقة في سياسة غذائية عالمية فعالة
ومتكاملة ،

" وان يسلم بصفة خاصة بالحاجة الى ترتيبات مؤسسية محسنة لزيادة انتاج
الأغذية في العالم ، ولضمان الامن الغذائي العالمي ، ولتحسين تجارة
الاغذية في العالم ، ولضمان اتخاذ الاجراءات في الوقت المناسب لمواجهة خطر
حدوث نقصان حاد في المواد الغذائية أو مجاعات في مختلف الاقاليم النامية ،

" ١ - يدعو الجمعية العامة الى انشاء مجلس أغذية عالمي ، يكون على
المستوى الوزاري أو على مستوى المفوضين ؛ للعمل كجهاز تابع للأمم المتحدة
يقدم تقاريره الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،
ويعمل بمثابة جهاز تنسيق لايلاء اهتمام عام ومتكامل ومستمر بالتنسيق والمتابعة
الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية ، والاتجار بالاغذية ،
والمساعدات الغذائية ، بالاضافة الى الامور الاخرى المتصلة بذلك ،
من قبل جميع وكالات مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ؛

" ٢ - يرحب بكون الامين العام للأمم المتحدة قد دعا رؤساء
الوكالات المعنية للنظر في التعديلات الدستورية اللازمة والترتيبات الاخرى
لتحسين عمل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، ويطلب أن تؤخذ بالاعتبار ،
في هذا العمل ، التوصيات الواردة في هذا القرار بغية تنفيذه المبكر ؛

٣ - يوصى بما يلي :

" (أ) أن يتألف مجلس الاغذية العالمي من دول أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية يرشحها المجلس الاقتصادى والاجتماعي وتنتخبها الجمعية العامة ، على أن يراعى في ذلك التمثيل الجغرافي المتوازن . وعلى المجلس أن يدعو رؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنية لحضور دوراته ؛

" (ب) أن ينتخب المجلس رئيسه على أساس من التداول الجغرافي وأن يقر نظامه الداخلي . ويتعين أن تقدم له الخدمات داخل اطار منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وان يكون مقره في روما ؛

" (ج) ان يقوم المجلس دوريا باستعراض المشاكل الرئيسية ومسائل السياسات التي تؤثر على حالة الاغذية في العالم ، والخطوات التي يجرى اقتراحها او التي اتخذت لحل تلك المشاكل من قبل الحكومات ، أو من قبل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ومنظماتها الاقليمية ، وعليه أيضا أن يوصي باجراءات علاجية حسب ما يراه مناسباً . ويتعين أن يمتد نطاق الاستعراض الذى يجريه المجلس بحيث يشمل جميع نواحي مشاكل الاغذية فى العالم من أجل اعتماد طريقة معالجة متكاملة تستهدف حلها ؛

" (د) ان يضع المجلس برنامج عمل خاص به للتنسيق مع هيئات ووكالات الامم المتحدة . وعليه ، وهو يفعل ذلك ، أن يولي اهتماما خاصا لمشاكل اقل البلدان نموا ومشاكل اشد البلدان تأثرا ؛

" (هـ) أن يحافظ المجلس على اتصالات مع هيئات الامم المتحدة ووكالاتها ، وأن يتلقى التقارير منها ، ويزودها بالمشورة ويقدم اليها التوصيات ، فيما يتعلق بوضع سياسات غذائية عالمية ومتابعتها ؛

" (و) ان يعمل المجلس بتعاون كامل مع الهيئات الاقليمية على صياغة ومتابعة ما يقره من سياسات . وعلى الهيئات القائمة التابعة للامم المتحدة أو منظمة الاغذية والزراعة في الاقاليم المعنية ان تقدم الى اللجان التي تؤسسها تلك الهيئات الاقليمية ما يلزمها من خدمات ؛

٤ - يوصى أيضا بأن تؤسس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لجنة معنية بالأمن الغذائي العالمي تكون بمثابة لجنة دائمة لمجلس منظم الأغذية والزراعة . وعلى اللجنة أن تقدم تقارير دورية وخاصة الى مجلس الأغذية العالمي . وينبغي أن تشمل وظائف اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي على ما يلي :

" (أ) ابقاء الحالة الراهنة والحالة في المستقبل للعرض والطلب على المواد الغذائية الأساسية والمخزون منها قيد الاستعراض المستمر ، داخل اطار الامن الغذائي العالمي ، ونشر المعلومات في حينها عن التطورات ؛

" (ب) وضع تقييمات دورية لكفاية معدلات المخزون ، الحالية وفي المستقبل ، ككل ، في البلدان المصدرة والمستوردة ، من أجل ضمان تدفق منتظم لامدادات المواد الغذائية الأساسية من أجل مواجهة الاحتياجات في الأسواق المحلية والعالمية ، بما في ذلك متطلبات مساعدات الأغذية ، في حالة حدوث نقص المحاصيل أو عجزها بشكل خطير ؛

" (ج) استعراض الخطوات التي تتخذها الحكومات لتنفيذ التعمد الدولي المقترح بشأن الأمن الغذائي العالمي ؛

" (د) التوصية بما تعتبره ضروريا من اجراءات السياسة القصيرة والطويلة الأجل لمعالجة أية صعوبة منظورة في ضمان امدادات كافية من الحبوب تفي بالاحتياجات الأدنى من الأمن الغذائي العالمي ؛

٥ - يوصى أيضا باعادة تشكيل اللجنة الحكومية الدولية لبرنامج الأغذية العالمي لتتمكينها من المساعدة في تطوير وتنسيق سياسات المساعدة الغذائية القصيرة والطويلة الاجل التي أوصى بها المؤتمر ، بالإضافة الى أداء وظائفها الحالية . ويتعين أن تسمى اللجنة المعاد تشكيلها اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المساعدات الغذائية ، وأن تعمل بهذه الصفة . وعلى اللجنة أن ترفع تقارير دورية وخاصة الى مجلس الأغذية العالمي . وينبغي أن تشمل وظائف اللجنة المعنية بسياسات وبرامج المساعدات الغذائية على ما يلي :

" (أ) توفير محفل للمشاورة الحكومية الدولية بشأن برامج وسياسات المساعدة الغذائية القومية والدولية ، مع اشارة خاصة الى

امكانيات ضمان تنسيق محسن بين المساعدات الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف ؛

"(ب) القيام باستعراض دورى للاتجاهات العامة في متطلبات المساعدة الغذائية وتوفير مساعدات الاغذية ؛

"(ج) رفع توصيات الى الحكومات عن طريق مجلس الاغذية العالمي ، بتحسينات في سياسات وبرامج المساعدة الغذائية بشأن أمور مثل اولويات البرامج ، والسلع التي تتشكل منها المساعدات الغذائية والمواضيع الاخرى المتعلقة بذلك ؛

"٦ - يوصى أيضا بموجب أن يرفع مجلس ادارة الصندوق الدولي المقترح للانماء الزراعي المعلومات الدورية الى مجلس الاغذية العالمي بشأن البرامج التي يقرها مجلس الادارة . وعلى مجلس الادارة ان يأخذ في اعتباره مشورة وتوصيات مجلس الاغذية ؛

"٧ - يوصى بموجب أن يتلقى مجلس الاغذية العالمي تقارير دورية من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بشأن حالة التجارة العالمية بالاغذية ، بالإضافة الى التقدم الفعال الذى يتم احرازه لزيادة تحرير التجارة وزيادة سبل وصول المنتجات الزراعية التى تصدرها البلدان النامية الى الاسواق الدولية . وعلى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان أن يأخذ في اعتباره مشورة وتوصيات المجلس بشأن هذه الامور . وعلى مجلس الاغذية أيضا أن يسعى الى الترتيب لتلقي المعلومات المتصلة بالموضوع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وعلى المجلس أن يولي اهتماما خاصا ، في توصياته المتعلقة بشؤون تجارة الاغذية لقرارات وتوصيات المؤتمر ؛

"٨ - يطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة أن تبدأ في اتخاذ خطوات عاجلة ، عن طريق لجنتها المعنية بالاسمدة ، لمتابعة القرار الثالث للمؤتمر بشأن الاسمدة ، واتخاذ المبادرات المناسبة فيما يتعلق بالاسمدة ، ومبيدات الآفات ، ومبيدات الفطريات ، ومبيدات الأعشاب ، عاملة بتعاون وثيق مع منظمة الامم المتحدة للائمان الصناعى والمصرف الدولى للائمان والتعمير والوكالات الاخرى . وينبغي على اللجنة المعنية بالاسمدة التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة أن ترفع تقارير دورية الى مجلس الاغذية العالمي ، وعليها أن تهتدى بمشورة وتوصيات المجلس ؛

"٩ - يطلب الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة دراسة قدرتها على متابعة القرار السادس عشر للمؤتمر بشأن نظام عالمي للمعلومات والائمان

المبكر بشأن الأغذية والزراعة بغية توصية مجلس منظمة الأغذية والزراعة ، فسي دورته الخامسة والستين في عام ١٩٧٥ ، بأية ترتيبات جديدة قد تكون ضرورية فيما يتعلق بأنشطته في هذا المجال ، والبدء في أية ترتيبات أخرى قد تكون ضرورية لتسهيل شمول النظام للعالم كله كما يدعو إلى ذلك القرار المذكور أعلاه ، مستمدة العون في هذا الخصوص من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اذا اقتضت الضرورة ، وكذلك من المجلس الدولي للقمح والمنظمات الأخرى . وينبغي أن ترفع تقارير دورية عن التقدم الذي يتم احرازه الى مجلس الأغذية العالمي ؛

١٠ - يطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر على أساس عاجل ، ويتقدم بتوصيات ، عما اذا كان من الممكن أو غير الممكن تبرير أية ترتيبات جديدة في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة أو اقامة هيئات مؤسسية جديدة من أجل ضمان المتابعة الفعالة للقرار الخامس للمؤتمر بشأن التغذية ، ودراسة الأنشطة التغذوية داخل هيئات مثل الأمم المتحدة ، والنوكالات المتخصصة ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ، وكذلك ايلاء الاهتمام المناسب للبرامج التغذوية التي يضطلع بها على أساس ثنائي ؛

١١ - يطلب الى الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعيّة الدولية والى اللجنة التقنية الاستشارية تولي مركز القيادة في متابعة الناحية المتعلقة بالأبحاث من القرار الرابع للمؤتمر بشأن الأبحاث ؛

١٢ - يطلب الى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع والحكومات المهمة به التحقيق فيما اذا كان من المستحسن الأخذ بمسلك تنظيمي ، على غرار الفريق الاستشاري - اللجنة الاستشارية التقنية للأبحاث الزراعية ، بالنسبة لقطاعات أخرى مثل خدمات الارشاد ، والاقرض الزراعي والانماء الريفي ؛

١٣ - يطلب الى المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تشكيل فريق استشاري معني بالانتاج الغذائي والاستثمار في البلدان النامية ، يكون مؤلفا من الجهات المتبرعة الثنائية والمتعددة الأطراف وممثلي البلدان النامية ، على أن يجري اختيارهم كما تم في حالة الفريق الاستشاري المعني بالأبحاث الزراعية الدولية ، ويقوم كل من المصرف الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بتزويده بصورة مشتركة بالموظفين ،

ويدعو هذا الفريق الاستشاري الى ابقاء مجلس الأغذية العالمي على علم بأنشطته لزيادة فعالية المساعدات المالية والتقنية المقدمة للإنتاج الزراعي في البلدان النامية وتنسيقها وتحسينها ؛

" ١٤ - يوصي بأن تكون الوظائف الرئيسية للفريق الاستشاري المعني بالإنتاج الغذائي والاستثمار في البلدان النامية (أ) تشجيع تدفق أكبر للموارد الخارجية من أجل الإنتاج الزراعي ، (ب) وتحسين تنسيق أنشطة مختلف الجهات المتبرعة المتعددة الأطراف والثنائية التي تقدم المساعدة المالية والتقنية للإنتاج الغذائي ، (ج) وضمان استخدام أكثر فعالية للموارد المتوفرة ؛

" ١٥ - يطلب الى لجنة الانماء التي أسسها المصرف الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، تحسبا لاحتمال أن لا تفي تلك التدابير التي قد ينفق عليها لتوفير المساعدات المالية للبلدان النامية لشراء الأغذية والمدخلات اللازمة للإنتاج الغذائي ، وخاصة الأسمدة ومبيدات الآفات ، وللاستثمار في الإنتاج الغذائي ونظم التوزيع ، بجميع الاحتياجات ، أن تبقى هذه اللجنة قيد الاستعراض المستمر كفاية الموارد الخارجية المتاحة لهذه الأغراض ، وخاصة المتاح منها للدول الأقل حظا ، وأن تنظر بالاشتراك مع الفريق الاستشاري المعني بالإنتاج الغذائي والاستثمار في البلدان النامية ، في تدابير جديدة قد تكون ضرورية لتحقيق الحجم اللازم من تحويلات الموارد . "

٢٩٣ - وفي سياق تقديم مشروع القرار ، اقترح رئيس فريق الصياغة التعديلات التالية عليه ، التي أقرتها اللجنة :

(أ) يستعاض عن الفقرة ٢ من المنطوق بالفقرتين التاليتين ، ويعاد ترقيم الفقرات اللاحقة :

" ٢ - يحيط علما بكون الاجتماعات المشتركة للوكالات التي تعقد ، بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء الوكالات المتخصصة ، توفر فرصة للنظر في التعديلات الدستورية اللازمة لتحسين عمل مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ؛

" ٣ - ويطلب بأن يؤخذ هذا القرار بعين الاعتبار في مثل هذه المشاورات بغية تسهيل تنفيذه المبكر ؛ "

(ب) تعدل الفقرة ٣ (أ) من المنطوق بحيث تصبح كما يلي :

" أن يتألف مجلس الأغذية العالمي من . . . عضوا ، يرشحهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنتخبهم الجمعية العامة ، على أن يراعى في ذلك التمثيل الجغرافي المتوازن . وعلى المجلس أن يدعو رؤساء وكالات الأمم المتحدة المعنية لحضور دوراته . "

٢٩٤ - وعند مناقشة اللجنة لمشروع القرار اقترح التعديل الإضافي التالي وأقرته اللجنة :
في الفقرة ١٠ من المنطوق بعد كلمتي " الوكالات المتخصصة " تضاف عبارة " ولا سيما منظمة
الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية " .

٢٩٥ - وفي الجلسة نفسها أحاطت اللجنة علماً بأن مشروع القرارين اللذين يتناولان
موضوع ترتيبات إجراءات المتابعة (E/CONF/65/C.2/L.14 and L.15) ، واللذين كانت
دول أوروبا الغربية وغيرها ومجموعة البلدان السبعة والسبعين قد عممتها في السابق ،
لن يطرحا على اللجنة ، وأن المقترحات الخاصة بإجراءات المتابعة التي أحالتها إلى
المؤتمر اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة (١٩) يمكن اعتبارها مسحوبة . فضلاً عن ذلك
سحبت الفلبين اقتراحاتها الواردة في الوثيقتين (E/CONF.65/C.2/L.3 and L.7)
وسحبت كوبا مشروع القرار الذي تقدمت به في الوثيقة (E/CONF.65/C.2/L.8) .

٢٩٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة أيضاً أقرت اللجنة دون تصويت مشروع القرار
(E/CONF.65/C.2/L.16) ، بصيغته المعدلة ، بوصفه مشروع القرار الرابع الصادر عن اللجنة .
٢٩٧ - وللإطلاع على نص مشروع القرار كما أوصت اللجنة المؤتمر باعتماده ، انظر : الجزء
الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني والعشرون .

٢٩٨ - واحتفظ كل من ممثل كوبا وممثل الأرجنتين بموقفه إزاء الفقرات ٨ - ١٥ من مشروع
القرار . وأعلن كل من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية
الالمانية بأن هناك دراسة الحاجة إلى مجلس أغذية عالمي تقتضي مزيداً من الوقت ولكنهما
أيذا اتفاق الرأي في اللجنة . واحتفظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بحقه
في أن يحدد ، في مرحلة لاحقة ، موقفه إزاء مجلس الأغذية العالمي ولجانه . وأعرب
ممثل فرنسا عن أمله في أن يدرس المجلس الاقتصاد والاجتماعي عن كذب النص الذي أقرته
اللجنة ، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاجرائية مثل مدة العضوية في مجلس الأغذية
العالمي المقترح .

٢٩٩ - وفيما يتعلق بمشروع القرار المنقح الذي تقدمت به مجموعة البلدان السبعين
والسبعين ، بشأن سياسة قصيرة الأجل للأمن الغذائي (E/CONF.65/C.2/L.4/Rev.2) (٢٠)
أوصت اللجنة بأن يعرض على مجلس الأغذية العالمي المقترح لينظر فيه .

(١٩) انظر الفقرة ٢٨٧ أعلاه .

(٢٠) هذا هو التنقيح الثاني لمشروع القرار (E/CONF.65/C.2/L.4) الذي
تقدمت به البرازيل في الجلسة السادسة للجنة . أما التنقيح الأول ، الذي عمته مجموعة
دول أمريكا اللاتينية ، فلم يقدم إلى اللجنة .

التوصيات التي رفعت الى مؤتمر الأغذية العالمي

- ٣٠٠ - أوصت اللجنة مؤتمر الأغذية العالمي باعتماد مشاريع القرارات التالية :
- (أ) مشروع القرار الأول بشأن نظام عالمي للمعلومات والانذار المبكر بشأن الأغذية والزراعة ؛
- (ب) مشروع القرار الثاني حول تعهد دولي بشأن الأمن الغذائي العالمي ؛
- (ج) مشروع القرار الثالث بشأن سياسة محسنة للمساعدات الغذائية ؛
- (د) مشروع القرار الرابع بشأن ترتيبات لاجراءات المتابعة ، بما في ذلك الأجهزة التنفيذية المناسبة المعنية بتوصيات المؤتمر أو قراراته .

الاجراءات التي اتخذها المؤتمر

- ٣٠١ - أحاط المؤتمر علما بتقرير اللجنة الثانية ، وذلك في جلسته الرابعة عشرة والسادسة عشرة المعقودتين في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .
- ٣٠٢ - واتخذ المؤتمر الاجراءات التالية بشأن توصيات اللجنة الثانية :
- مشروع القرار الأول : اعتمد دون تصويت . (وللاطلاع على النص المعتمد ، انظر : الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار السادس عشر) .
- مشروع القرار الثاني : اعتمد دون تصويت . (وللاطلاع على النص المعتمد ، انظر : الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار السابع عشر) .
- مشروع القرار الثالث : اعتمد دون تصويت . (للاطلاع على النص المعتمد ، انظر : الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثامن عشر) .
- مشروع القرار الرابع : اعتمد دون تصويت . (للاطلاع على النص المعتمد ، انظر : الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار الثاني والعشرون) .
- ٣٠٣ - وفي الجلسة الرابعة عشرة أعرب ممثل تايلاند عن تحفظات بشأن مشروع القرارين الثاني والثالث . وفيما يتعلق بالمشروع الثالث ، أعلن أنه بينما تؤيد تايلاند المساعدات الغذائية التي تقدم على أساس المنح ، فانها لا توافق على المساعدة الغذائية المقدمة بشروط تساهلية تنازلية إذ أنها قد تتسبب في آثار ضارة على تجارة البلدان النامية المصدرة .
- ٣٠٤ - وفي الجلسة نفسها أعرب ممثل الصين عن تحفظات بشأن مشروع القرارين الأول والثاني لأنهما يتعرضان للسيادة القومية ، وفي حالة مشروع القرار الثاني لأن بعض

المواد في التعهد الدولي بشأن الأمن الغذائي العالمي ليست واضحة الى حد كاف .
وأعرب ممثل البانيا عن تحفظات مماثلة ازاء مشروع القرارين هذين .

٣٠٥ - وفي الجلسة السادسة عشرة سحب ممثل كوبا التحفظ الذي كان وفده قد أعرب عنه بشأن الفقرات ٨ - ١٥ من مشروع القرار الرابع وقت اعتماد اللجنة الثانية له . وقال ممثل فرنسا ، مشيراً الى السرعة التي تحتم اعداد مشروع القرار الرابع بها ، ان قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة مشروع القرار بعناية أمر لا يمكن الاستغناء عنه .

جيم - تقرير اللجنة الثالثة

أهداف وتدابير محددة في مجال التجارة والتعديل الدوليين متصلة بمشكلة الاغذية ، بما في ذلك التدابير الرامية الى تحقيق الاستقرار وتوسيع الاسواق لصادرات البلدان النامية .

مقدمة

٣٠٦ - اُحال المؤتمر في جلسته الاولى المنعقدة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ الى اللجنة الثالثة ، للنظر فيه ، البند ٩ (هـ) من جدول الاعمال المعنون : " أهداف وتدابير محددة في مجال التجارة والتعديل الدوليين متصلة بمشكلة الاغذية ، بما في ذلك التدابير الرامية الى تحقيق الاستقرار وتوسيع الاسواق لصادرات البلدان النامية " .

٣٠٧ - ونظرت اللجنة في هذا البند من جدول الاعمال في جلساتها الاولى الى التاسعة المعقودة في الفترة الممتدة من ٧ الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . وافقت اللجنة هذا التقرير في جلستها التاسعة المنعقدة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

٣٠٨ - وعرض على اللجنة ، من اجل النظر في هذا البند ، تقرير الامين العام لمؤتمر الاغذية العالمي المعنون " مشكلة الغذاء العالمية " : مقترحات لعمل قومي ودولي (E/CONF.65/4 ، الفرع الرابع) وتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاغذية العالمي عن دورتها الثالثة (E/CONF.65/6 ، الفقرات ٨٦-٩٠) . ووافقت اللجنة على أن تأخذ كأساس لمناقشتها المقترحات التالية المتضمنة في تقرير اللجنة التحضيرية : (أ) مشروع القرارين التاسع والعاشر ، المتضمنان في المرفق السابع للتقرير و (ب) مشروع القرار المقدم من يوغسلافيا والمتضمن في المرفق الثامن للتقرير ذاته .

٣٠٩ - وفي الجلسة الثانية المنعقدة في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ تلقت اللجنة مشروع قرار قدمته ليبيريا (E/CONF.65/C.3/L.1) .

٣١٠ - وفي الجلسة الرابعة المنعقدة في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ، قدمت المكسيك ، نيابة عن مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، مشروع قرار (E/CONF.65/C.3/L.2 و Corr.1) ، ونتيجة له سحب كل من يوغسلافيا وليبيريا مشروعيهما .

٣١١ - وطرحت تعديلات لمشروع القرار المقدم من المكسيك من جانب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا (E/CONF.65/C.3/L.3) .

٣١٢ - وفي الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ، قررت اللجنة تشكيل فريق اتصال غير رسمي بعضوية كل من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الارجنتين ، استراليا ، بولندا ، الجزائر ، السويد ، الصين ، فرنسا ، كوبا ، نيجيريا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغسلافيا . الا ان الدعوة وجهت لجميع اعضاء اللجنة الثالثة للاشتراك في فريق الاتصال اذا رغبوا في ذلك .

٣١٣ - ونظر فريق الاتصال في المقترحات الرسمية المطروحة أمام اللجنة ، وهي مشروعاً القرارين التاسع والعاشر ، المبينان في المرفق السابع لتقرير اللجنة التحضيرية عن دورتها الثالثة (E/CONF.65/6) ، ومشروع القرار المقدم من المكسيك (E/CONF.65/C.3/L.2 ، Corr.1) والتعديلات المقترحة ادخالها على هذا المشروع والمقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وهنغاريا (E/CONF.65/C.3/L.3) .

٣١٤ - وفيما يلي فقرات مشروع القرار المكسيكي التي تشير اليها التعديلات الواردة في الوثيقة E/CONF.65/C.3/L.3 وكذلك التعديلات ذاتها :

مشروع قرار مقدم من المكسيك نيابة عن مجموعة
البلدان السبعة والسبعين (٢١)

التجارة الدولية بالاغذية ، والوصول الى الاسواق ، وتحقيق
استقرار الاسعار والتعديل

” ان مؤتمر الاغذية العالمي ،

” ان يسلم بالترباط بين مشكلة الاغذية في العالم والتجارة الدولية ،
والدور الذي تستطيع التجارة ان تلعبه في حل مشكلة الاغذية ، بما في ذلك
جوانبها الانمائية ،

..... ”

” وان ينوه بالرأى الذى أعرب عنه مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة والقائـل
بأن زيادة التـرباط بين اقتصادات مختلف البلدان يقتضي مفهومـا عالميـا
واقليميا للتعديل الزراعي ،

..... ”

” يطلب الى حكومات البلدان المتقدمة النمو ان تحفظ ، أثناء فترات

النقص ، استخدام المواد الغذائية للاستهلاك البشرى عن طريق نظام استغلال رشيد للكميات المتاحة منها ، وتجنب التبذير ؛

... ”

” يطلب الى حكومات البلدان المتقدمة النمو أن تعتمد فورا ، وبهدف القضاء عليها تماما في المستقبل ، الى تقليص تقلصا كبيرا جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكذلك الممارسات التقييدية الأخرى التي تؤثر على صادرات البلدان النامية ، وخاصة من المنتجات الغذائية والزراعية وذلك على أساس من الأفضلية وعدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل ؛

... ” .

التعديلات التي اقترح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا ادخالها على مشروع القرار المقدم من المكسيك (٢٢)

” يستعاض عن الفقرة الأولى من الديباجة بما يلي :

’ ان يسلم بالدور الذى تستطيع التجارة الدولية القائمة على أساس المساواة في الحقوق والمزايا المتبادلة أن تلعبه في حل مشكلة الأغذية في العالم،

” يستعاض عن الفقرة الثانية عشرة من الديباجة بما يلي :

’ وان يضع نصب عينيه أن الترابط المتزايد بين اقتصادات البلدان المختلفة يجعل من الضروري التوصل الى مفهوم عالمي للتعديل الزراعي يضمن الاستقلال الاقتصادى للبلدان النامية ،

” تدرج الفقرة الجديدة التالية بعد الفقرة ٣ من منطوق القرار :

’ يدعو الحكومات الى استنباط خطوات فعّالة ، وخاصة عن طريق ابرام اتفاقات دولية للسلع الأساسية تستهدف زيادة الانتاج الزراعي وجعله أكثر فعالية ،

وبصفة أساسية في البلدان والمناطق التي تعاني من نقص في الأغذية ، وذلك عن طريق تثبيت أسعار المنتوجات الزراعية ودعمها عند مستويات تكون منصفة ——— المنتجين والمستهلكين على حد سواء ‘ ،

” يستعاض عن الفقرة ٦ من منطوق القرار بما يلي :

‘ يطلب الى الحكومات أن تقلص فورا تقليصا كبيرا ، وفيما بعد أن تزيل تدريجيا ، جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكذلك الممارسات التقييدية الأخرى التي تؤثر على المنتجات الغذائية والزراعية على أساس الدولة الأكثر رعاية ، على أن تراعي مراعاة كاملة الأفضليات العامة القائمة على عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل المقررة لصالح البلدان النامية ؛ ‘ ”

المناقشة

التجارة والتعديل

٣١٥ — لاحظت اللجنة العلاقة المتبادلة الوثيقة بين حالة الاغذية في العالم والتجارة الدولية ، ولا سيما في مقتضيات الاغذية والانتاج . وهكذا ، وعلى الرغم من أن الاهتمام الرئيسي للمؤتمر كان منصبا على الانتاج الغذائي ، فان الاحوال والفرص التجارية كثيرا ما يكون لها تأثير قوى على الانتاج . لذلك كان لابد من معالجة مشكلة الاغذية من جميع الجوانب ، بما في ذلك جانب التجارة . وفي حين اعترفت اللجنة بأهمية تحقيق توسع عام في الاتجار بالمنتجات الغذائية والزراعية الذي يعود بالنفع على جميع البلدان ، شددت على أنه من الملح بصورة خاصة توسيع الفرص في الاسواق وتشجيع الصادرات الغذائية والزراعية من البلدان النامية بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية والمنطقة اقليمية ————— الجغرافية التي تنتمي اليها .

٣١٦ — وبالمثل كانت الاحوال في الاسواق العالمية للسلع الاساسية موضع قلق عميق لدى عدد كبير من البلدان التي تعاني من نقص في الاغذية ، وخاصة البلدان النامية ، التي تواجه زيادات حادة في تكاليف وارداتها كثيرا ما لا تستطيع تحملها .

٣١٧ — ولهذه الاسباب ، أصرت وفود كثيرة على أن مسألة التجارة الدولية ليست فحسب بندا مناسبا ، بل هو جوهرى لاضطلاع مؤتمر الاغذية بمسؤولياته بنجاح . وشعرت وفود أخرى بأن التركيز المفرط على هذه الجوانب يحول الانتباه عن الشعارات الرئيسية للمؤتمر . واسترعى عدد من الممثلين الانتباه الى الاداء غير المرضي لتجارة المواد الغذائية ————— وأشاروا ، فيما أشاروا اليه من أمور ، الى التقلبات الكبيرة في الاسعار ، والى الشكوك التي أحاطت في السنوات الاخيرة بالامدادات والى الاتجاه الاخذ في الهبوط لنصيب البلدان

النامية من الصادرات الغذائية والزراعية في العالم . ورأى هؤلاء الممثلون أنه ينبغي إدخال تعديلات أساسية على هيكل التجارة الدولية بالاعتماد على وظائفها ، مع إيلاء عناية خاصة الى حاجات البلدان النامية . كما أكدوا أنه على الرغم من أن المساعدة الغذائية سوف تظل ضرورية فان البلدان النامية تولي المزيد من الأهمية الى خلق الظروف التي تمكنها من كسب العملات الأجنبية المطلوبة لسداد قيمة مستورداتها الغذائية كلما احتاجت الى ذلك . وأشارت وفود أخرى الى أن بإمكان التجارة الدولية التي تعود بالنفع المتبادل القائمة على أساس المساواة ، أن تلعب دورا في حل مشكلة الأغذية مساهمة قبل كل شيء في نمو الانتاج الغذائي والزراعي ؛ ولهذا لا بد من أن تزال جميع العقبات والممارسات التمييزية ، وأن يحترم في الوقت نفسه مبدأ المعاملة القائمة على أساس الدولة الأكثر رعاية ، لا فيما يتعلق بتجارة الأغذية فحسب ، بل وكذلك فيما يتعلق بتجارة جميع البضائع الأخرى . وأقرت اللجنة بأنه لا يمكن للمؤتمر أن يتحول الى محفل للمفاوضات حول مشاكل تجارة المنتجات الزراعية التي توجد لها محافل مناسبة في أماكن أخرى . بيد أن بعض الوفود أعلن أنه ينبغي على المؤتمر أن يضع مبادئ توجيهية أو توصيات تتعلق بالسياسة اتفاقا عاما في الآراء السياسية بشأن طرق معالجة القضايا التجارية معالجة شاملة . فمن شأن هذه المبادئ التوجيهية أن تساعد في توجيه مايجرى من أعمال متعلقة بالتجارة في اطار كل من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ومنظمة الأغذية والزراعة توجيهها أفضل . ولما كان مؤتمر الأغذية العالمي اجتماعا خاصا للامم المتحدة فان عليه أن يحدد الاطار الذي يمكن للوكالات المتخصصة أن تعمل داخله من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ توصيات المؤتمر .

٣١٨ - وندرت بعض الوفود بالاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة ، بموجب القرارين ٣٢٠١ (د أ - ٦) و ٣٢٠٢ (د أ - ٦) ، وأكدت مالهما من صلة بمشكلة الأغذية في العالم . واعتبرت أن الاعلان والبرنامج يوفران اطارا شاملا للنظر في مسألة التجارة العالمية ، وخاصة في المنتجات الغذائية . وأكدت أيضا أن استقرار اسواق السلع الزراعية وأسعارها ومدخلات الانتاج ، والوصول الى الاسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية هي المشاكل التجارية الدولية الرئيسية التي تؤثر على حالة الأغذية في العالم وعلى رفاهه . وأعرب ممثلون آخرون عن رأيهم بأن الزيادات في عوائد البلدان النامية من الصادرات ضرورية بقدر مساو .

تحقيق الاستقرار

٣١٩ - كان عدم استقرار الاسواق العالمية للأغذية والمواد الأولية الزراعية في السنوات الأخيرة يمثل مشكلة خطيرة لجميع البلدان . وكان عبئا ثقيلا بصورة خاصة على البلدان

النامية المستوردة . وأعربت بعض الوفود عن شكوك بالغة في فعالية الاتفاقات الخاصة بالسلع كوسيلة لتحقيق استقرار الاسواق أو زيادة امدادات الاغذية . وكان من رأى وفود كثيرة أخرى أنه من الضروري توجيه المزيد من العناية الى الاتفاقات السلعية من أجل تحقيق الاستقرار . وعلى الرغم من أن أداء الاتفاقات الخاصة بالسلع لم يكن مرضيا للغاية فـ في الماضي ، إلا أن امكانيات تحسينها لم تستنفد بعد . ان ينبغي أن تكون هذه الاتفاقات أدوات لتحقيق استقرار الاسعار ولتنسيق الجوانب المتعلقة بالسلع من السياسات القومية وأن تستهدف زيادة الانتاج الزراعي ، وبصفة رئيسية في البلدان والمناطق التي تعاني نقصا في الاغذية . أما الاسعار في تلك الاتفاقات فيتعين أن تثبت وأن يحافظ عليها عند مستويات تكون عادلة المنتجين والمستهلكين على حد سواء . كما ينبغي أن تؤدي الى وضع أساس أرشد للتخطيط المسبق للبرامج الرامية الى زيادة الانتاج الزراعي .

الوصول الى الأسواق

٣٢- قالت بعض الوفود أن تحسين سبل الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو يعتبر شرطاً مسبقاً أساسياً لكي تسهم التجارة اسهاماً أشمل في الحد من مشاكل الاغذية في العالم . وأكدت تلك الوفود أن هناك حاجة الى اتخاذ اجراء سريع في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل ازالة الحواجز التي تقف في وجه صادرات البلدان النامية عن طريق تدابير مثل تنفيذ النظام المعمم للأفضليات وتحسينه والتوسع فيه والعمل على الحد من الحواجز غير الجمركية ، ووضع برنامج متكامل شامل للسلع الأساسية في وقت مبكر . وبالنسبة الى مجموعة "غات" ، ينبغي ان يولي اهتمام متسم بالاولوية ، في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، لازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادرات البلدان النامية . وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للعمل بجدول زمني لخفض أو ازالة حواجز محددة تعترض التجارة . وفي حين كان هناك تأييد عام لاتخاذ مزيد من التدابير لتحرير التجارة بالسلع الزراعية من القيود ، تم الاعتراف بأن تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي في جميع البلدان ، هو من الاهداف المشروعة للسياسة وذلك لأسباب الامن وغيرها ، وبناء عليه قد يظل تطبيق درجة معينة من الحماية ضروريا . وفي هذا الصدد ، أكدت بعض الوفود أن للبلدان الحق في مثل هذا الاكتفاء الذاتي في مجال الاغذية باعتباره هدفاً من أهداف سياستها . ومع ذلك يتعين على البلدان المصدرة أن تفي بما يتوقع أن تقدمه من مساهمات في توفير امدادات العالم من الاغذية وفي هذا الصدد استرعى عدد من الوفود الانتباه الى احتمالات التوسع في تجارة الاغذية فيما بين البلدان النامية اذا أمكن تقديم المساعدة لحل مشاكل التسديد .

معدلات التبادل التجاري

٣٢١- شدد العديد من الممثلين على أنه لا يمكن السماح باستمرار التدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية . وكان هناك اعتراف عام بأنه على الرغم من أن الازدهار الذى طرأ على مجال السلع أدى الى تحسين الحالة مؤقتا ، فان اتخاذ تدابير أطول أمدا يعتبر أمرا جوهريا . وأعربت بعض الوفود عن شعورها بأن نظام تحديد الارقام القياسية هو أحد الابتكارات الممكنة الا أن معظم الوفود سلمت بأنه لا يمكن تقييم أكيد للامكانية العملية لهذا المنهج الى أن تستكمل الدراسة التي يجريها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان عن هذا الموضوع . وألمحت وفود كثيرة الى أنه يتعين ، على أية حال ، اتباع طرق أخرى ، ذكرت منها على سبيل المثال ، الاتفاقات المتعلقة بسلعة واحدة أو المتعلقة بعدد من السلع الاساسية والتي يمكن بموجبها التفاوض على أسعار مجزية لصادرات البلدان النامية .

التعديل الزراعي الدولي

٣٢٢- أشارت بعض الوفود الى الحاجة الى اطار أوسع للجهود المكرسة لتحسين حالة التبادل التجاري فيما يتعلق بكل سلعة من السلع الاساسية ، أو لحل مشاكل تجارية معينة كما نوهت بأن التعديل الزراعي الدولي ينطوي على تكييف الامدادات العالمية من الاغذية والسلع الزراعية الاخرى بحيث تتلاءم مع الطلب العالمي أو الاحتياجات العالمية . وينبغي أن تراعى التدابير المؤدية الى تحسين التجارة اللازم في المستقبل لمواجهة تلك الاحتياجات الغذائية العالمية ، مراعاة أكمل من الماضي ، التنوع من بلد الى آخر في الظروف المؤثرة على تجارة المنتجات الغذائية .

موجز الاعمال

٣٢٣- في الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قدم السيد أ . عصمت حكيم (أندونيسيا) ، رئيس فريق الاتصال ، الى اللجنة تقريراً شفويا عن أعمال الفريق . ولاحظ فيما لاحظ من نقاط أن فريق الاتصال كان قد أنشأ ، بعد مناقشة المقترحات الرسمية المطروحة عليه خلال ثلاث جلسات ، لجنة صياغة مشكلة من الأرجنتين وأستراليا وبولندا والجزائر والسويد وفرنسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية . وقد عرض ونجح شفويا ، مشروع قرار أسفرت عنه أعمال فريق الاتصال ولجنة الصياغة (E/CONF.65/C.3/L.4/Add.1 و Corr.1) .

٣٢٤- واقترح ممثل الأرجنتين شفويا تعديل مشروع القرار بأن أدرج ، في الفقرة ٩ ،

الكلمتين " قدر الامكان " قبل الكلمات " مصالح البلدان النامية المصدرة للاغذية " بحيث أصبح نص الفقرة كما يلي :

" ٩ - يطلب الى حكومات البلدان المتقدمة النمو ، عند تحديد السياسات ازاء برامج الدعم الزراعي للإنتاج الغذائي الداخلي ، أن تراعي ، قدر الامكان مصالح البلدان النامية المصدرة للاغذية ، وذلك من أجل تجنب أحداث آثار ضارة بصادراتها ؛ " .

٣٢٥ - وفي نفس الجلسة ، أقرت اللجنة دون تصويت مشروع القرار المقدم من لجنة الصياغة ، بصيغته المنقحة شفويا من قبل رئيس فريق الاتصال وممثل الأرجنتين .

٣٢٦ - وللاطلاع على نص مشروع القرار الذي أوصت اللجنة المؤتمر باعتماده ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار التاسع عشر .

٣٢٧ - وأعلن الممثلون التاليون ممثلو البلدان التالية أنهم غير مرتاحين تماما الى مشروع القرار أو الى أحكام مختلفة فيه ، ولكنهم أيده اظهارة لروح التعاون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين (باسم دول أمريكا اللاتينية) ، أسبانيا ، بولندا (باسمها وباسم بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا) ، السودان ، الصين ، كوبا .

٣٢٨ - وفي الجلسة التاسعة أيضا ، قررت اللجنة أن تحيل الى اللجنة الملائمة (٢٣) من لجان المؤتمر الفقرات الثلاث التالية التي كانت قد ألحقت في الاصل بمشروع القرار الذي قدمه كل من فريق الاتصال ولجنة الصياغة :

" ألف - يطلب الى حكومات البلدان المتقدمة النمو ، وإلى البلدان الاخرى القادرة على ذلك والمنظمات الدولية المعنية ، أن تكفل للبلدان النامية المحتاجة امدادات الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الهامة وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق مشتريات من البلدان النامية المصدرة للاغذية بأسعار تحددها باتفاق الطرفين على أن يتم ذلك بواسطة نظام للحصص وأسعار مفعولة وشروط مالية مواتية تراعي مصالح البلدان النامية المصدرة والمستوردة للاغذية ؛

" بء - يطلب الى حكومات جميع البلدان أن تعتمد ، خلال فترات النقص ، الى الاستفادة الى أقصى حد من المواد الغذائية للاستهلاك البشري عن طريق الاستغلال الرشيد للكميات المتاحة منها ، وتجنب التبذير ؛

" جيم - يقترح إنشاء لجنة تقنية ينبغي عليها وضع قائمة بالمدخلات الرئيسية في الزراعة تكون أسعارها متصلة بأسعار المنتجات الزراعية وإيجاد صيغ تكفل للمزارعين في البلدان النامية نسبة عادلة من الربح ؛ " .

(٢٣) احيلت الفقرات الى اللجنة الثانية ، التي اخذت الفقرات بالاعتبار في برنامج

عملها .

التوصية المقدمة الى مؤتمر الاغذية العالمي

٣٢٩- في الجلسة التاسعة أوصت اللجنة مؤتمر الاغذية العالمي باعتماد مشروع القرار المعنون :
" التجارة الدولية وتحقيق الاستقرار والتعديل الزراعي "

الاجراء الذى اتخذه المؤتمر

٣٣٠- في الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ أخذ المؤتمر علماً بتقرير اللجنة الثالثة .

٣٣١- واتخذ المؤتمر اجراء بشأن توصية اللجنة الثالثة على النحو التالي :

٣٣٢- اعتمد مشروع القرار الخاص بالتجارة الدولية تحقيق الاستقرار والتعديل الزراعي دون تصويت . (للاطلاع على النص ، كما تم اعتماده ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار التاسع عشر .)

٣٣٣- ألقى ممثلو جمهورية ألمانيا الاتحادية والصين وفنزويلا وأسبانيا وكوبا والفلبين والهند وأورغواى بيانات شرحوا فيها موقفهم ازاء القرار .

دال - تقرير لجنة وثائق التفويض

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

٣٣٤ - في جلسته العامة الأولى المعقودة في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ عين المؤتمر ، وفقا للمادة ٤ من النظام الداخلي ، لجنة تسمى لجنة وثائق التفويض مؤلفة من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلجيكا ، جمهورية - - - - - تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، السنغال ، الفلبين ، فنزويلا ، كوستاريكا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

٣٣٥ - واجتمعت لجنة وثائق التفويض في ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ . وفيما يتعلق بانتخاب رئيسها أحاطت اللجنة علما بأن المادة ٤ م - - - - - النظام الداخلي تنص على أن يكون تكوينها " قائما على أساس تكوين لجنة وثائق - - - - - التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين " . وكانت الفلبين قد انتخبت في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة رئيسا للجنة وثائق التفويض وهنا ثار تساؤل عما اذا كان ينبغي أن تكون رئاسة لجنة وثائق التفويض التابعة لمؤتمر الأغذية العالمي هي نفس رئاسة لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة أو ما اذا كانت تلك مسألة يجب أن يبت فيها في المؤتمر نفسه . وفي ذلك الصدد أبدى ممثل السنغال أسفه لأن المادة ٤ قابلة لأن تفسر تفسيرات مختلفة وقال انه يرى انه ينبغي في مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة أن تكون المادة المقابلة لهذه المادة مصاغة صياغة أوضح .

٣٣٦ - وأكد ممثلا جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال على أن انتخاب رئيس - - - - - رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لا يمكن تحت أى ظرف من الظروف تفسيره ، من جانب المجموعة الأفريقية ، على انه يعكس استياء من الطريقة التي رأت بها الفلبين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها الجارية . بدل على العكس من ذلك فان الجهود التي بذلتها الفلبين في النضال ضد الاستعمار والفصل العنصري تحظى بتقدير عميق من جانب الدول الأفريقية .

٣٣٧ - وصرح ممثل الفلبين بأن السبب الرئيسي في أنه لم يحل دون امكانية رئاسة الفلبين للجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر هو خشيته من أن يكون لذلك انعكاس سييء على رئاسة الفلبين للجنة المقابلة لدى الجمعية العامة . بيد أن بياني ممثلي جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال قد هددوا مخاوفه ، وكان الدافع وراء تأييده لتولي زامبيا الرئاسة هو تضامن بلاده مع البلدان الأفريقية في جهودها الرامية الى مكافحة الاستعمار والفصل العنصري .

٣٣٨ - وانتخب بالاجماع السيد ب . ج . ف . الممثل البرلماني للوساكا ، ووزير
الانما* الريفي لجمهورية زامبيا رئيسا للجنة ، بعد ترشيح ممثل الفلبين له .

٣٣٩ - وأعرب ممثل زامبيا عن تقديره للتعهد الذي أبداه ممثل الفلبين ، وقال انه
يضم صوته الى بياني مثلي جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال .

٤٤٠ - أعلنت اللجنة أنه اعتبارا من ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ قدمت جميع
الدول المشتركة ، ماعدا ١٦ دولة وثائق تفويض صادرة عن رئيس الدولة أو الحكومة أو
عن وزير الخارجية ، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة ٣ من النظام الداخلي . ومن تلك
الدول الست عشر :

(أ) سمي ممثلو دولة واحدة في مذكرة شفوية من وزارة الخارجية ؛

(ب) وعيّن ممثلو ٣ دول من قبل سلطات حكومية في بلادهم غير السلطات
المحددة في المادة ٣ من النظام الداخلي ؛

(ج) وسمي ممثلو ٥ دول في رسائل أو مذكرات شفوية صادرة عن سفاراتهم
في روما ؛

(د) وأبلغت أسما* مثلي دولتين برقا ؛

(هـ) ولم تقدم لأمين عام المؤتمر وثائق تفويض مثلي ٥ دول حضرت المؤتمر .

٣٤١ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه يرى أن دعوة ممثل
حكومة سايفون وحده للاشتراك في المؤتمر تتنافي مع اتفاقيات باريس ، وتظهر تحيزا
ضد الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، وتتعارض مع روح المؤتمر .
وأكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أن عدم دعوة الحكومة الثورية
المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية لحضور المؤتمر قد منع جمهورية فيتنام الديمقراطية من
الاشتراك في المؤتمر ، مما أدى الى النيل من الطابع العالمي لهذا المحفل الهام .

٣٤٢ - وأعلنت اللجنة بأن جمهورية فيتنام الديمقراطية قد دعيت للاشتراك في
المؤتمر .

٣٤٣ - ولاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن شعب خمير مثلته في المؤتمر حكومة
لون نول ، وقال انه يرى أن حكومة الأمير سيهانوك الملكية هي التي ينبغي أن تتحدث
بالنيابة عن شعب خمير . وفي هذا الصدد أعلنت اللجنة بأن مسألة تمثيل شعب خمير
كانت معروضة على الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة التي هي الهيئة المختصة
في نطاق الأمم المتحدة بالنظر في مثل تلك المسائل .

٣٤٤ - كما لاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بأسف أن جمهورية كوربيــــــــــــــــا الديمقراطية الشعبية لا تبدو ممثلة في المؤتمر . وأعلم أن تلك الحكومة قد دعيــــــــــــــــت للاشتراك في المؤتمر الا أنها لم تبعث بممثلين لها .

٣٤٥ - وأعلن ممثلا زامبيا والسنغال ، انه نظرا لأهداف المؤتمر الانسانية ، لا ينبغي أن تكون للاعتبارات السياسية أثر في تحديد من ينبغي دعوته للاشتراك في المؤتمر . وأعربا عن أسفهما لأن الكثير من الشعوب المناضلة في سبيل استقلالها ليست ممثلة تمثيلا كافيا في المؤتمر .

٣٤٦ - وأعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن الاعتبارات السياسية لم يحسب لها حساب لدى اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للقرار ١٨٠٤ (د-٥٦) الذي يحدد من توجه اليهم الدعوة لحضور المؤتمر . وقد وردت في ذلك القرار بالفعل عبارة " كل الدول " التي يجب تفسيرها في ضوء ممارسة الجمعية العامة ، وطلب الى الأمين العام استرشاد الجمعية العامة في حالة اللبس .

٣٤٧ - ولاحظت اللجنة أن جميع الدول المشتركة في المؤتمر ماعدا ١٦ دولة قد قدمت وثائق تفويض متفقة مع المادة ٣ من النظام الداخلي . ونظرا لقصر فترة انعقاد المؤتمر وللصعوبات التي واجهتها بعض الوفود في الاتصال بحكوماتها ، قررت اللجنة أن توصي المؤتمر بأن يقبل ، بصفة مؤقتة ، الرسائل المشار اليها في الفقرات الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفقرة ٣٤٠ على أساس أن تقوم الدول المعنية بتقديم وثائق التفويض في شكلها الصحيح في أقرب وقت ممكن . أما فيما يتعلق بممثلي الدول المشار اليهم في الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٣٤٠ ، فقد اقترحت اللجنة بأن يشتركوا مؤقتا في المؤتمر وفقا للمادة ٥ من النظام الداخلي . ولاحظت اللجنة انه ، في معظم الحالات ، قد اعطيت تأكيدات بأن وثائق التفويض الكاملة سترسل بأسرع وقت ممكن .

٣٤٨ - واتخذت اللجنة في ضوء مناقشاتها القرار التالي ، على أن يكون مفهومــــــــــــــــا ، أن وجهات النظر التي أبديت أثناء مناقشات اللجنة ستورد في تقرير المؤتمر :

" ان لجنة وثائق التفويض ،

بعد أن فحصت وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المشتركة في مؤتمر
الاغذية العالمي ،

وان تحيط علما بوجهات النظر التي ابدت أثناء مناقشاتها ،

توصي المؤتمر بما يلي :

" (أ) أن يقبل وثائق تفويض الممثلين المقدمة وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي ؛

" (ب) أن يقبل ، بصفة مؤقتة ، وثائق تفويض الممثلين المقدمة في غير الشكل المنصوص عليه في المادة ٣ من النظام الداخلي ، على أساس أن تقوم الدول المعنية بتقديم تلك الوثائق في شكلها الصحيح في أقرب وقت ممكن .

٣٤٩ - وأبدى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحفظ حكومته على ذلك القرار .

٣٥٠ - وقد يرغب المؤتمر في النظر في التوصيات التي قدمتها اليه اللجنة في القرار الوارد في الفقرة ٣٤٨ أعلاه .

التدابير التي اتخذها المؤتمر :

٣٥١ - وفي جلسته ١٣ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، أحاط المؤتمر علما بتقرير لجنة وثائق التفويض . واعتمد المؤتمر التوصيات الواردة في الفقرة ٣٤٨ من التقرير .

٣٥٢ - وبعد اعتماد تلك التوصيات ، أدلى ممثلو الدول التالية ببيانات أبدوا فيها تحفظات أو ملاحظات على تقرير لجنة وثائق التفويض : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، البانيا ، بولندا ، بيرو ، توغو ، الجزائر ، جمهورية — خيمير ، جمهورية فيتنام ، رومانيا ، السودان ، السويد ، الصومال ، الصين ، العراق ، غينيا ، كوبا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٣٥٣ - وأكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من جديد آراء حكومته الواردة في الفقرة ٣٤١ من تقرير لجنة وثائق التفويض ، ومفادها أن دعوة ممثلي حكومة سايفون وحدهم لحضور المؤتمر ، يتعارض تعارضا سافرا مع اتفاق باريس الذي ينص بوضوح على وجود حكومتين في فيتنام الجنوبية . وقال ان عدم دعوة الحكومة الثورية — المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية يشكل تحيزا ضد تلك الحكومة ؛ ويعارض روح المؤتمر ، فضلا عن انه حال دون اشتراك جمهورية فيتنام الديمقراطية فيه . وترتب على ذلك — المساس بالطابع العالمي للمؤتمر مساسا خطيرا .

٣٥٤ - وأشار ممثل السويد الى انه لم ينفذ بعد الحكم الوارد في اتفاقية باريس — القاضي بأن تكون لفيتنام الجنوبية حكومة واحدة . وعليه فان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية وحكومة سايفون كان يحق لهما على قدم المساواة الاشتراك في المؤتمر ، وكان من غير المناسب ، في الظروف الحالية ، دعوة حكومة سايفون وحدها .

٣٥٥ - وأعرب ممثل رومانيا عن أسفه لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية لحضور المؤتمر . ورأى كذلك انه كان ينبغي دعوة الحكومة الشرعية لكبوديا ، وهي حكومة الأمير سيهانوك الملكية ، وأعرب عن أسفه لغياب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . وقال ان حضور ممثلي تلك الحكومات كان من شأنه أن يسهم في اضافة الطابع العالمي على المؤتمر .

٣٥٦ - وأعلن ممثل كوبا ان الممثلين الشرعيين الوحيدين لشعب فيتنام الجنوبية هم ممثلو الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية . كما رأى ان ممثلي جمهورية خمير المشتركين في المؤتمر لا يمثلون شعب خمير . وأعرب عن أسفه أيضا لغياب ممثلي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٣٥٧ - وأعلن ممثل الصين أن زمرة لون نول لا تمثل الانفسها . وأن حكومة الامير سيهانوك الملكية تسيطر سيطرة فعلية على اكثر من ٨٢٪ من كمبوديا وعلى حوالي ٥ مليون من سكانها . وأنها تحظى بتأييد قوى من الشعب الكمبودي ولها علاقات دبلوماسية مع عدد متزايد دوما من الحكومات . وقال ان زمرة لون نول فرضتها دولة اجنبية وان شعب خمير قد انفض من حولها . وأضاف ان وجودها في المؤتمر يعتبر غير شرعي . واكد ممثل الصين أيضا على ان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية تسيطر سيطرة فعلية على مساحة واسعة من الأرض ، وان اتفاق باريس لم يلتزم به . وقال ان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية لها كل الحق في الاشتراك في المؤتمر . وان دعوة حكومة سايفون وحدها لحضوره أمر لا يمكن تبريره .

٣٥٨ - وأعلن ممثل ألبانيا ان وثائق تفويض زمرة لون نول لاغية حيث أن لون نول قد فقد ثقة الشعب الكمبودي ، وأنه لا يخدم سوى الولايات المتحدة الأمريكية . وقال ان الممثلين الشرعيين الوحيدين هم ممثلو حكومة الأمير سيهانوك الملكية . واعتراض ممثل ألبانيا كذلك على وثائق تفويض حكومة سايفون التي هي بدورها من أدوات السياسات العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية .

٣٥٩ - وأعلن ممثل مصر ان الممثلين الشرعيين الوحيدين لكبوديا هم ممثلو حكومة الأمير سيهانوك وان الحكومة الثورية المؤقتة هي الحكومة الوحيدة التي يمكن ان تمثل شعب فيتنام الجنوبية .

٣٦٠ - وأعرب ممثل مدغشقر عن أسفه لعدم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر للحكومة الثورية المؤقتة التي تعترف بها حكومة مدغشقر ممثلا شرعيا لشعب فيتنام الجنوبية . وقال ان هذا الاجراء التمييزي ، الذي يخالف مبدأ عالمية المؤتمر ، قد حرم المؤتمر كذلك من حضور ممثلين لجمهورية فيتنام الديمقراطية . وأعرب ممثل مدغشقر أيضا عن أسفه لعدم

وجود ممثلين لحكومة الأمير سيهانوك الملكية ، وهي الحكومة الشرعية والحقيقية الوحيدة الممثلة لشعب خمير . كما أعرب عن أسفه لأن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية غير ممثلة بالمؤتمر .

٣٦١ - وأعرب ممثل بيرو عن أسفه لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية لحضور المؤتمر .

٣٦٢ - وضم ممثل العراق صوته الى المتكلمين السابقين فأعرب عن أسفه لعدم دعوة حكومة الأمير سيهانوك الملكية لتمثيل شعب خمير وكذلك لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية .

٣٦٣ - وقال ممثل جمهورية فيتنام انه من غير الصحيح القول بوجود حكومتين في فيتنام الجنوبية . فاتفق باريس لا يشير الا لحكومة واحدة ، والحكومة الوحيدة التي انتخبت بواسطة شعب فيتنام الجنوبية هي حكومة سايفون التي يمثلها هو . وقال ان النظام الحاكم في بكين لا يبدو ، بسبب سياسته القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لفيتنام الجنوبية ، راغبا في الاعتراف بالحقائق القائمة . وانه ينبغي على هذا النظام أن يعيد جزر باراسيل وأن يدع الشعب الفيتنامي يسوى شؤونه الخاصة . بهذه الطريقة وحدها تستطيع الدول الواقعة على ضفاف الميكونج ، تنفيذ مشروع الأمم المتحدة الذي يمكن أن يزيد انتاج الأرز في المنطقة أربعة أضعاف ما هو عليه ، خلال خمس سنوات .

٣٦٤ - وضم ممثل الصومال صوته الى المتكلمين السابقين الذين يرون أنه كان ينبغي دعوة كل من الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية وحكومة الأمير سيهانوك الملكية .

٣٦٥ - وأيد ممثل السودان بيان ممثل الصين وأعرب عن أسفه لغياب ممثلي حكومة الأمير سيهانوك الملكية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٣٦٦ - واحتج ممثل يوغوسلافيا على دعوة حكومة سايفون وحدها لتمثيل فيتنام الجنوبية وعلى عدم توجيه دعوة للحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية . وأعرب كذلك عن رغبته في ان يسجل احتجاجه وعلى عدم توجيه دعوة لحكومة الأمير سيهانوك الملكية كما أعرب عن أسفه لعدم تمثيل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٣٦٧ - وأعرب ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن أسفه لعدم وجود ممثلين عن الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، وحكومة الامير سيهانوك الملكية ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٣٦٨ - وأعلن ممثل غينيا أن الممثلين الشرعيين الوحيدين لكمبوديا هم ممثلو حكومة الأمير سيهانوك الملكية ، التي اعترفت بها الدول غير المنحازة في الجزائر . وأعرب عن أسفه لتمثيل الحكومة العميلة في سايفون لفيتنام الجنوبية ، بدلا من الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية . كما أعرب عن أسفه لعدم وجود ممثلين عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

٣٦٩ - وأعلن ممثل جمهورية خمير انه قد امتنع ، حتي تلك اللحظة ، عن الرد عن الهجوم الموجه ضد حكومته داخل المؤتمر ، نظرا لأهداف المؤتمر الانسانية ، ولرغبة حكومته في البحث عن حلول مناسبة للمشاكل التي يناقشها المؤتمر . وقال ان جمهورية خمير كانت ضحية لحرب فرضت عليها لمدة أربع سنوات ، وانه يود أن ينتهز الفرصة ليشكر الحكومات الصديقة والمنظمات الدولية على ما تلقتة حكومته من مساعدة . واختتم بيانه قائلا انه لا يمكن انهاء الحرب الا عن طريق المصالحة الوطنية التي ترجو حكومته باخلاص ان يمكن تحقيقها .

٣٧٠ - وأعلن ممثل بولندا ان تفسير اتفاق باريس على انه ينص على وجود حكومة واحدة في فيتنام الجنوبية هو تفسير يستحيل الدفاع عنه . فالحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية أحد الأطراف الموقعة على الاتفاق . وعليه توجد ، في الواقع ، حكومتان في فيتنام الجنوبية . وأعرب عن أسفه لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لحضور المؤتمر . وأضاف ان جمهورية فيتنام الديمقراطية لم تتمكن كذلك ، لهذا السبب ، من الاشتراك في المؤتمر ، مما أدى الى المساس بعالمية المؤتمر .

٣٧١ - وأعلن ممثل أفغانستان ان حكومة الأمير سيهانوك الملكية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب خمير وانه كان ينبغي دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية .

٣٧٢ - وأعلن ممثل الصين ان حضور زمرة لون نول غير قانوني وانه لم يكن هناك مبرر لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية . وقال ان الصين تتبّع سياسة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وانه ليس باستطاعة سلطات سايفون أن تغير الحقائق المعروفة للجميع . وقال ان حكومة سايفون قد ارتكبت اعمال استفزاز مسلح ضد الصين ، غير أنها لم تستخلص بعد دروسا منها ولم تعترف بالهزيمة .

٣٧٣ - وأعلن ممثل الجزائر ، ان الجزائر ، بوصفها احدى الدول غير المنحازة ، لا تملك الا أن تشجب عدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، الذي

ترتب عليه كذلك عدم إمكان تمثيل جمهورية فيتنام الديمقراطية في المؤتمر . وأعرب عن أسفه أيضا لعدم دعوة حكومة الأمير سيهانوك الملكية ولعدم تمثيل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في المؤتمر .

٣٧٤ - وضم ممثل توغو صوته الى المتكلمين من دول أخرى من دول عدم الانحياز في ابداء الأسف لعدم دعوة الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية ، ولعدم حضور جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المؤتمر .

٣٧٥ - وأعرب ممثل المغرب عن أسفه لعدم دعوة حكومة الأمير سيهانوك الملكية ، لحضور المؤتمر الذي تحضره معظم دول العالم الثالث . وضم صوته الى الممثلين الآخرين الذين أعربوا عن ذلك الرأي .

الفصل السابع
اعتماد تقرير المؤتمر

- ٣٧٦- قدم المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر في الجلسة ١٢ المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . ونظر المؤتمر في التقرير في جلساته ١٢ و ١٣ و ١٦ المنعقدة في ١٣ و ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، على التوالي .
- ٣٧٧- واعتمد التقرير في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ .

الفصل الثامن

البيانات الختامية

٣٧٨- وعقب اعتماد تقرير المؤتمر ، تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار يعرب عن عميق تقدير المؤتمر لرئيس جمهورية إيطاليا وشعبها لاستضافتهما مؤتمر الأغذية العالمي في روما ، ولكرم ضيافتهما وعظيم اسهامهما في انجاز أعمال المؤتمر بنجاح .

٣٧٩- واعتمد المؤتمر مشروع القرار باجماع الآراء ودون اقتراع . (للاطلاع على نص القرار بالصورة التي اعتمد بها ، أنظر الجزء الأول ، الفصل الثاني ، القرار (٢١) .

٣٨٠- ثم تحدث ممثلو كل من الصومال ، وأندونيسيا ، وبولندا ، والأرجنتين ، والدانمرك ، والسودان نيابة عن دول المجموعات الاقليمية التابعين لها ، وتحدث ممثل الجزائر ، نيابة عن مجموعة البلدان غير المنحازة ومجموعة السبعة والسبعين ، فأشادوا برئيس المؤتمر للطريقة التي أدار بها أعمال المؤتمر ؛ وشكروا كلا من الأمين العام للأمم المتحدة وأمين عام المؤتمر والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وموظفي كل منهم ، على اسهامهم في أعمال المؤتمر .

٣٨١- وقال الأمين العام للمؤتمر أن المؤتمر قد افتتح في ظل أزمة غذائية عالمية ، وأن اهتمام البشرية بأسرها كان مركزا على نتائجه . وقد توقع البعض صدور قرارات جديدة رائعة تحل المشكلة الغذائية العالمية بين عشية وضحاها ؛ وكان البعض الآخر أكثر تشككا ، فرأى مثل تلك المؤتمرات العالمية نادرا ما تحل مشكلة أساسية . وقال انه لذلك يرى أنه يتعين على المؤتمر اجراء تقييم موضوعي وهادئ لنتائج أعماله .

٣٨٢- وقال انه يرى ان أول منجزات المؤتمر هو ما أثاره من اهتمام وقلق واسع النطاق بشأن مشكلتي الجوع وسوء التغذية . فحتى مشكلة سوء التغذية المزمنة ، التي يبدو للأسف أن العالم قد شرع في تقبلها قد صارت أكثر ماثرا للاهتمام . وأضاف أنه أيا كانت خلافات الرأي داخل المجموعات ، فان الجميع يعترفون بأن أمانا مشكلة انسانية تستوجب الحل . وبهذه الروح أبدى جميع المشتركين في المؤتمر اعترافهم بأن العالم يعيش الآن في عصر الاعتماد المتبادل ، وأن ما من دولة كبيرة كانت أم صغيرة ، غنية كانت أم فقيرة ، تستطيع أن تعيش في عزلة .

٣٨٣- وثانيا ، فقد قبل المؤتمر التقييم العام للمشكلة الغذائية واعترف بما تنطوي عليه الحالة الغذائية من خطورة . وارتفع الى مستوى الاحداث بابداء احساس شديد بالضرورة الملحة للاتفاق على استراتيجية عامة ، وعلى الحد الأدنى اللازم من التدابير القومية والدولية .

٣٨٤- وثالثا ، فقد قبل المؤتمر النتيجة الأساسية التي خلصت اليها اللجنة التحضيرية ، وهي أن حل المشكلة الغذائية يتطلب تنسيق العمل في ثلاث جهات رئيسية : (أ) زيادة انتاج الأغذية ، لاسيما في البلدان النامية ؛ (ب) تحسين طرق استهلاك وتوزيع الغذاء ؛ (ج) انشاء نظام للأمن الغذائي .

٣٨٥- ورابعا ، وفيما يتعلق بهدف زيادة انتاج الأغذية ، فانه يجب اعتبار قرار المؤتمر بانشاء صندوق دولي للانماء الزراعي من المنجزات البارزة للمؤتمر . فتنفيذ كثير من البرامج والسياسات المحددة التي أوصى بها المؤتمر لزيادة انتاج الأغذية يتطلب زيادة كبيرة في تدفق الموارد اللازمة للانماء الزراعي . وبالرغم من أن الصندوق لا يعدو أن يكون بداية وأن الطاقة الكاملة له ما زال يتعين انماؤها ، فان تعاون عديد من البلدان ذات الموارد الكامنة كان مشجعا للغاية ، ويصدق هذا بوجه خاص على استجابة البلدان المنتجة للنفط .

٣٨٦- وخامسا ، فان قرارات المؤتمر بشأن المعلومات الغذائية والأمن الغذائي تمثل نقطة تحول أخرى . فلدرة الأولى يشرع المجتمع الدولي في ارساء قواعد نظام للأمن الغذائي يمكن أن يضمن في المستقبل توفر الغذاء الكافي للجميع بأسعار معقولة .

٣٨٧- وسادسا ، فان توصية المؤتمر بأن تقبل جميع الدول المتبرعة بفهم التخطيط المسبق للمساعدات الغذائية وأن تعمل على تنفيذه ، وبأن تبذل كل جهد لتقديم ما لا يقل عن ١٠ ملايين طن من الحبوب سنويا كمساعدات غذائية ، تعتبر هي الأخرى خطوة هامة ، لن يكون من شأنها تأمين برامج المساعدات الغذائية من آثار التقلبات المفرطة في انتاج وأسعار الحبوب فحسب ، وانما من شأنها كذلك توفير اطار للسياسة العامة لبرامج المساعدات الغذائية مستقبلا ، يتسم بمزيد من الايجابية .

٣٨٨- وتمثل تلك التدابير ، بالاضافة الى قرارات المؤتمر بشأن الأسمدة ، ومبيدات الآفات ، والبذور ، والأراضي والمياه ، والبحث ، والتغذية ، والتجارة ، وغيرها من الموضوعات الهامة الأخرى ، مجموعة رائعة من التدابير القومية والدولية التي صدرت عن المؤتمر . ومن الأمور المشجعة بوجه خاص ، تأكيد المؤتمر على أهمية تعبئة الشعب ، وخاصة صغار المزارعين ، من أجل الانماء الريفي ، وعلى تحقيق التوازن بين العوامل السياسية والاجتماعية والتقنية في تحديد أولويات الانماء الزراعي .

٣٨٩- ومضى الأمين العام للمؤتمر يقول ان التحدى الرئيسي الذى يواجه الحكومات القومية والمجتمع الدولي ككل يتمثل الآن في التنفيذ الفعال لتلك القرارات . وقال انه شدد ، من البداية ، على ضرورة القيام بتدابير فعالة للمتابعة . فقد شهدت العشرون سنة الماضية انعقاد عدد كبير من المؤتمرات بأنواعها اتخذت قرارات وتقارير مفيدة جدا ؛ ولكن تنفيذها كان قاصرا تماما . وأضاف أن الاهتمام الذى أولاه المؤتمر

لترتيبات المتابعة يعكس الأهمية التي علقها على ذلك الموضوع . بيد أن النتيجة التي خلص اليها المؤتمر في هذا الشأن تعد حلا وسطا ، وذلك أمر ربما كان مفهوما في اجتماع يضم حوالي ١٣٠ دولة . وأعرب عن أمله في أن تحظى أجهزة التنسيق التي أوصى بها المؤتمر بالسلطة السياسية والتأييد اللازمين لتنفيذ القرارات المختلفة . وأضاف أن هذا المطلب ذو علاقة بهذا الشأن خاصة مع الاشتداد المستمر لحاجة المجتمع الدولي للتعاون والمساعدة المتبادلة .

٣٩ - واستطرد قائلا أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ كثير من تلك القرارات تقع ، بالطبع ، على عاتق البلدان النامية نفسها . فينبغي على حكومات تلك البلدان أن تتخذ ، على سبيل الأولوية ، جميع القرارات السياسية والاقتصادية والمالية اللازمة لبلوغ تلك الأهداف ، لا سيما الأهداف المتصلة بزيادة إنتاج الأغذية . فبدون تلك التدابير ، لن يكون للدعم الدولي الأثر المطلوب . فعلى سبيل المثال لن يكون لقرار بشأن الأسمدة أى أثر ، ما لم تبادر البلدان المنتجة للنفط الى انشاء مصانع للأسمدة ، جنبا الى جنب مع الدول المتقدمة النمو التي ينبغي أن تعاون عن طريق توفير التكنولوجيا . ويجب أن تتخذ على الفور الخطوات اللازمة لاقامة تلك المشاريع .

٣٩١ - وأعرب ، في نفس الوقت عن أمله في ألا يتأخر تنفيذ القرار المتعلق بانشاء صندوق دولي للانماء الزراعي بسبب الصعوبات الاجرائية أو المشاكل التنظيمية ، وأن تعقد البلدان المعنية على وجه السرعة مشاورات غير رسمية في الأسابيع القليلة القادمة ، حتى يتسنى للصندوق أن يبدأ أعماله في أوائل عام ١٩٧٥ . وأضاف أن تنفيذ القرارات الأخرى كذلك لا يتطلب اتخاذ تدابير فعالة من جانب الوكالات الدولية المعنية فحسب ، وإنما يتطلب كذلك التعاون المخلص من جانب جميع الحكومات . وفوق ذلك كله ، فإن من المهم الشروع في معالجة جميع أوجه المشكلة الغذائية بوصفها مشكلة انسانية أساسية ، لا باعتبارها عاملا سياسيا واقتصاديا ليس الا . وكما أعلنت المنظمات غير الحكومية المشتركة في المؤتمر في بيانها (٢٤) " لا يجب على أية مجموعة ، أو أمة ، أو مجموعة من الأمم ، أن تستخدم الجوع أو الغذاء أداة أو سلاحا سياسيا " .

٣٩٢ - وذكر الأمين العام للمؤتمر أن من المجالات التي قصرت فيها المؤتمر عن تطلعاته مشكلة الغذاء القصير الأجل . ففي الحالة الراهنة لنقص الغذاء وارتفاع الأسعار ، تحتاج أكثر البلدان تأثرا بالأزمة الى ما لا يقل عن ٧ الى ٨ ملايين طن من الحبوب الغذائية الاضافية ، في فترة الـ ٨ الى ٩ أشهر التالية . وما لم توفر تلك الكمية من الحبوب على وجه السرعة ، فإن عددا كبيرا جدا من الناس سيواجه مجاعة ، بالرغم من كل القرارات والمقررات التي اتخذها المؤتمر . وأعرب لذلك عن

أمله في أن تتخذ تدابير عاجلة استجابة لتوصيات المؤتمر ، من أجل أن تجتمع ، في أسرع وقت ممكن ، البلدان المصدرة والمستوردة المعنية وكذلك المتبرعون الماليون الحاليون والمحتملون ، ليجاد حل لتلك المشكلة .

٣٩٣ — وأعرب عن اقتناعه بأن المؤتمر ، بوجه عام ، سيكون نقطة تحول هامة في كساح الانسان الدائم ضد الجوع ؛ وقال ان غاية أمله أن يؤمن النظام الذي أرسى المؤتمر قواعده العالم ضد تكرار أمثال تلك الأزمات التي وقعت في العقدین الأخيرين .

٣٩٤ — وتساءل عن طول الوقت اللازم لبلوغ الأهداف التي وضعها المؤتمر . وقال ان الاجابة على هذا التساؤل تتوقف على ما تتخذه الحكومات من تدابير . وأضاف انه ينبغي على المشتركين في المؤتمر أن يتذكروا أن العهد الذي قطعوه على أنفسهم بأن " في خلال عقد من الزمن لن ينام طفل وهو جائع ولن تخشى أسرة على قوتها لليوم التالي ولن يعوق سوء التغذية نمو مستقبل وطاقت أى انسان " هو عهد رسمي قطعه المجتمع الدولي بأسره على نفسه . وقال ان التاريخ سيتخذ من هذا العهد مقياسا للحكم على كفاية ما يوضع من سياسات وما يتخذ من تدابير .

٣٩٥ — وأعرب رئيس المؤتمر عن شكره لجميع المشتركين في المؤتمر أبدوه من صبر وتفان عظيمين في عملهم . وقال ان المؤتمر مدين بالعرفان للأمين العام للأمم المتحدة ، الذى لم يأل جهدا لتأمين النجاح للمؤتمر ، ولأمين العام للمؤتمر ، الذى كان مصدر دفع والهام لكل المعنيين بالمؤتمر .

٣٩٦ — وقال ان الوثائق التي أعدت تحت اشراف أمين عام المؤتمر قد ضمت أعمالا أسهم بها عدد كبير من المنظمات الدولية . وينبغي أن نخص بالذكر الأعمال التي أسهم بها مدير عام منظمة الأغذية والزراعة وموظفوها . فلولا العمل الذى تقوم به منظمة الأغذية والزراعة منذ زمن طويل بشأن المسائل التي كان المؤتمر يناقشها ، لكان من المستحيل أن يبدأ المؤتمر بمثل هذا القسط الكبير من الاتفاق بشأن طبيعة المشكلة الغذائية العالمية وأبعادها .

٣٩٧ — وقال الرئيس ان المشتركين جميعا كانوا ، لدى افتتاح المؤتمر ، يأملون بحرارة أن يتمكن المؤتمر على الأقل من أن يبدأ ، في اتخاذ التدابير التي من شأنها فسي النهاية وضع حد لويلات الجوع وسوء التغذية . وقال انه يرى أن المؤتمر قد تمكن بالفعل ، خلال الأسبوعين اللذين استغرقتهما أعماله ، من أن يضع مخططا لبداية سياسة غذائية عالمية ، ويتعين على المشتركين أن يدركوا أنها ليست الا بداية . وأكد أن القرارات التي اتخذت ستكون عديمة الجدوى ما لم تتبع بتدابير عاجلة لتنفيذها في الأسابيع والأشهر القليلة القادمة .

٣٩٨ - وقال رئيس المؤتمر في ختام كلمته أن هناك شواهد كثيرة على أن العالم يدخل مرحلة جديدة في تاريخه . ومن الضروري ، قبل كل شيء ، التوصل الى سياسة مشتركة تجعل من الممكن تنفيذ نوع جديد من المشاريع الانمائية من أجل شعوب العالم بأسره . وأضاف أن المؤتمر قد أوضح أن جميع الشعوب تسعى سعيا مشتركا وجادا من أجل سلم دائم ، وأن ذلك السلم لا يمكن ضمانه الا بجهد مشترك يستهدف تحقيق قدر أكبر من العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، وأن من الممكن حماية استقلال البلدان وسيادتها وتعزيز التعاون داخل المجتمع الدولي ، في آن واحد .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
